

تاريخ المصريين

# كشوف مصر الأفريقية

في عهد الخديوي إسماعيل (١٨٦٣-١٨٧٩)

د. عبد العليم خلاف



المينة المصرية  
العامة للكتاب



Bibliotheca Alexandrina

0051734





رئيس مجلس الإدارة:

د. سمير سرهان

رئيس التحرير:

د. عبد العظيم رمضان

مدير التحرير:

محمود الجزار

تصدر عن

الهيئة المصرية العامة للكتاب



# كشوف مصر الأفريقية

في عهد الخديوي إسماعيل (١٨٦٣-١٨٧٩)

دكتور

عبد العليم خلاف



الإشراف الفني

---

محمود الجزار

## تقديم

يسرني أن أقدم للقارئ العزيز هذا الكتاب عن « كشف مصر  
الأفريقية في عهد الخديوي اسماعيل » ، الذي ألفه الدكتور  
عبد العليم خلاف ، المدرس بكلية الآداب جامعة الزقازيق ، وهو  
يؤرخ لصفحة مهمة من صفحات تاريخ مصر في القرن التاسع عشر ،  
لعبت فيها مصر دورا خطيرا في حركة الكشف الجغرافي في أفريقيا ،  
انطلاقا من مصالحها الوطنية التي هددها تسابق الدول الأوروبية  
للسيطرة على أفريقيا .

ففي ذلك الحين كان الاستعمار الأوربي قد انتقل من المرحلة  
التجارية ، التي كان يكفي فيها الاستيلاء على الشواطئ الأفريقية  
لإقامة المراكز التجارية ، إلى المرحلة الصناعية التي كانت تتطلب  
الاستيلاء على قلب أفريقيا لنهب ثرواتها الطبيعية .

ومع أن مصر لم تكن لها أهداف استعمارية كذلك التي قادت  
الدول الأوروبية ، إلا أن تركها الساحة للدول الأوروبية في مجال  
الكشف الجغرافي ، كان يهدد بمحاصرة مصالحها الحيوية ، ويهدد  
بمنعها في المستقبل من استكمال حدودها الجغرافية المتعلقة بمناجم  
النيل ، ويضع هذه المناجم في يد أوروبية استعمارية .

من أجل هذا كان على مصر القيام بدورها التاريخي في مركز  
الكشف الجغرافي ، خصوصا عندما تولى حكمها الخديو اسماعيل  
الذي كان يمتلك عقلية امبراطورية توسعية لا تقتصر على حدود مصر  
التي تولى حكمها ، وانما نظر الى مصر في اطار حدودها الطبيعية  
المتغلغلة في قلب افريقيا .

ومن أجل ذلك عمل على توظيف المستكشفين الاوربيين في خدمة  
المصالح المصرية ، الأمر الذي ترقب عليه استكشافات صمويل بيكر  
وجوردون في اعالي النيل الأبيض ، وقيام البعثتين الكشفيتين اللتين  
اعدهما الجنرال « ستون » الى كردفان ودارفور في غرب السودان ،  
ثم الكشوف الجغرافية في الساحل الاقريقي للبحر الأحمر وخليج  
عدن ، وامتدادها الى ساحل الصومال وشرق افريقيا منذ ١٨٧٥ .

والكتاب يتتبع حركة هذه الكشوف ، بما استتبعها من توصيل  
املاك مصر الى جهات خط الاستواء على مدى ثمانية فصول ،  
ويختم بالفصل التاسع الذي يتحدث (عن توقف هذه الكشوف  
واسباب هذا التوقف .

واملى ان يجد القارئ العزيز في هذا الكتاب ما ينشد من  
فائدة ومتعة ، والله الموفق .

رئيس التحرير

د . عبد العظيم رمضان



## مقدمة

دأب الانسان منذ القدم على السعى والتجوال ليضيف الى علمه ومعرفته جديدا . وفى نطاق المنطقة التى نعيش فيها وهى القارة الأفريقية - حاول انسان العصور القديمة والوسطى، استكشافها والتعرف عليها، كما كانت نفس الاهتمامات لدى انسان العصور الحديثة مع نهاية القرن الخامس عشر . غير أن جميع هذه المحاولات كانت تصطدم عادة بظروف القارة الطبيعية : من جبال شاهقة وصحراء شاسعة ومناخ قاس وطرق غير معبدة وأنهار وبحار غير صالحة للملاحة وغابات كثيفة وحيوانات مفترسة وحشرات ضارة وأمراض متوطنة ، فضلا عن قلة ما يوجد بسواحلها غير المتدرجة من موانئ طبيعية ، تساعد على رسو السفن بها . ولأجل هذا اقتصرت المحاولات السابقة على استكشاف السواحل الأفريقية فقط وكذا الجهات الداخلية القريبة منها ، بينما ظل كل ما يتخلف بوسط القارة مجهولا حتى أواخر القرن الثامن عشر وبداية

القرن التاسع عشر ، عندما بذلت محاولات جادة قام بها الانسان الأوربي للتوغل فى داخل القارة . ثم لم يلبث فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر أن جاب جهات أفريقيا المختلفة بما فيها الجهات الداخلية ، العديد من المستكشفين والمبشرين والرحالة والتجار الأوربيين ، وبدأت تتسابق الدول الأوربية فيما بينها من أجل زيادة اتصالها بمناطق أفريقيا المختلفة ، الأمر الذى دفع بمصر لأن تثبت وجودها فى الميدان الأفريقى فأرسلت حملاتها العسكرية الى مختلف الجهات الأفريقية بغرض فتحها والسيطرة عليها والحيلولة دون وقوعها فى أيدي القوى الأوربية . وقد نجحت أغلب هذه الحملات فى أداء مهمتها ، بيد أنها حققت نجاحا آخر فى استكشاف مساحات شاسعة من أفريقيا وتوصلت الى معلومات وحقائق مهمة عن شعوبها .

وقد وجهت مصر اهتمامها بأمر استكشاف القارة الأفريقية ، بشكل واضح مع بداية تأسيس الدولة المصرية الحديثة فى عهد محمد على ( ١٨٠٥ - ١٨٤٨ ) فقد رغب هذا الوالى فى كشف الغموض عن منابع نهر النيل التى ظل أمرها مجهولا حتى ذلك الوقت ، كما رغب فى إعادة الاتصال التاريخى القديم بين مصر والجهات الأفريقية حيث وصلت رحلات المصريين

القدماء الى بلاد النوبة ومنطقة التقاء النيل الابيض  
بالأزرق كما وصلوا الى بلاد بونت ( اريتريا والصومال  
حاليا ) على الساحل الشرقى لأفريقيا .

فضلا عن ذلك فقد توافرت لدى محمد على أسباب  
أخرى دفعته لتوسيع حدود مصر من الجنوب والتقدم  
جهة المناطق الأفريقية وبخاصة السودان . لعل من  
أهمها رغبته فى تجنيد السودانين فى الجيش المصرى  
وسد حاجاته من الأيدى العاملة السودانية لخدمة  
مشروعاته الزراعية والصناعية وتنشيط حركة التجارة  
بين مصر والسودان وإيجاد تكامل اقتصادى بينهما  
وبالتالى يمكنه ربط البلدين بسياسة الاحتكار التى سار  
عليها . هذا بالإضافة الى رغبته فى اكتشاف مناجم  
الذهب والحديد ، والضرب على أيدى المماليك الهاربين  
من مصر والسيطرة كذلك على مداخل البحر الأحمر التى  
تتحكم فى طريق التجارة بين الشرق والغرب .

من أجل هذا أرسل محمد على أولى حملاته  
المسكرية الى بلاد السودان فى يوليو سنة ١٨٢٠م وأسند  
أمر قيادتها الى ابنه اسماعيل باشا وقد نجحت هذه  
الحملة فى إخضاع عدة مناطق سودانية للسيادة المصرية  
منها بلدان : دنقلة وكورمى وبربر وشندي والحظاية

وأم درمان والخرطوم وسنار ، كما نجح رجالها في استكشاف كل ما يتعلق بمظاهر طبيعة هذه البلدان وأحوال أهلها . وبينما كانت حملة اسماعيل باشا تجوب الجهات الشرقية من السودان كانت هناك حملة مصرية أخرى تجوب الجهات الغربية منه وهي الحملة التي أرسلها محمد علي في أواخر سنة ١٨٢٠ الى كردفان تحت قيادة صهره « محمد بك الدفتردار » وقد تمكنت هذه الحملة من اخضاع كردفان للسيادة المصرية ، واستطاع قائدها أن يستكشف عدة جوانب مهمة عن كردفان تتعلق بطبيعة أرضها وجبالها ومعادنها ومحصولاتها وحيواناتها كما تتعلق بنشاط سكانها وعاداتهم وطبائعهم ، فضلا عن ذلك فقد تمكن « محمد بك الدفتردار » من رسم خريطة لاقليم كردفان على قطعة قماش من الكتان أوضح فيها أماكن المحطات المختلفة التي مر بها والمسافة بين كل محطة وأخرى مقدرا تلك المسافات بالزمن الذي كان يقطعه في أثناء سيره .

ونتيجة لهذه الفتوحات في العقد الثاني من القرن التاسع عشر ، صارت لمصر السيادة على معظم التليدات السودانية مما هيا لها فرصة إقامة الحكومة الوطنية هناك والعمل على استتباب الأمن وإشراك العناصر

الوطنية في شئون الحكم والادارة وانشاء المدن الجديدة وانتظام المواصلات وانتعاش الزراعة والصناعة وتنشيط حركة التجارة واستثمار الموارد الطبيعية والعمل كذلك على النهوض بمستوى الاهالى ونشر الوعي الصحى والتعليمى والاجتماعى وما الى ذلك من مظاهر الحضارة الحديثة \*

وقد ظلت مسألة كشف الغموض عن منابع نهر النيل تشغل بال محمد على ، ومن ثم فانه لم يدخر وسعا فى ارسال البعثات والعملات الكشفية الى المنابع الاستوائية ففى سنة ١٨٢٨ أرسل بعثة كشفية سارت فى النيل الأبيض برئاسة ابراهيم كاشف وخورشيد بك \* وقد استطاعت هذه البعثة أن تصل الى بلاد الشلك على جانبي النهر وتوغلت فى بلاد « الدنكا » جنوبا حتى وصلت الى ما وراء الخط العاشر من خطوط انعرض الشمالية \* كما أرسل فى سنة ١٨٣٩ حملة كشفية بقيادة الضابط البحرى المصرى « سليم قبطان » وقد وصلت هذه الحملة الى مصب نهر السوبات ، ثم استأنفت ابحارها فى بحر الجبل حتى وصلت الى خط عرض ١٠° ٦' شمال خط الاستواء حيث كان يتعذر على الحملة مواصلة رحلتها آبعد من ذلك بسبب قلة عمق المياه وعندئذ قرر « سليم قبطان » العودة الى الخرطوم \* وفى

طريق العودة استكشف نهر السوبات فأوضح أن مياه  
هذا النهر تختلف عن مياه نهر النيل حيث كان لونها  
ضاربا الى الحمرة . وأشار الى أن عرضه يبلغ نصف  
ميل تقريبا وله ضفتان مرتفعتان وينتمى سكان منطقته  
الى قبيلة « الدنكا » التي تنتشر على طول نهر السوبات  
من الجانبين

وقد أثارت حملة « سليم قبطان » هذه اهتمام  
الهيئات العلمية والجغرافية ، بفضل الرسالة التي  
نشرها « سليم قبطان » وتضمنت تفاصيل رحلته وكل  
ما يتعلق بمجرى نهر النيل وروافده والقبائل  
القاطنة بجواره كما ألحق بها جداول بالارصاد  
الجوية عن هذه الجهات . وقد ترجمت هذه الرسالة  
الى اللغة الفرنسية وقدمت الى الجمعية الجغرافية  
الفرنسية ونشرت في مجلتها في أعداد يوليو وأغسطس  
وسبتمبر سنة ١٨٤٢ بعد أن حازت على إعجاب علماء  
الجغرافيا بفرنسا .

وعاد محمد علي وأرسل مرة أخرى « سليم قبطان »  
على رأس حملة كشفية ثانية الى المنابع الاستوائية وقد  
وصلت هذه الحملة في يناير سنة ١٨٤١ الى جزيرة  
« نجونكر » الواقعة على خط عرض ٤٢° ٤٠' شمالا ،

وهى تقع تجاه بلدة « غندكرو » القرية من المنابع  
الاستوائية - بيد أن الحملة لم تستطع مواصلة إبحارها  
فى نهر النيل لهبوط منسوب المياه جنوب جزيرة  
« جونكر » ولوجود الجنادل والشلالات التى تحول دون  
تقدم السفن فى ذلك الجزء من النهر فأثرت العودة إلى  
الخرطوم فعادت إليها فى مايو سنة ١٨٤١ -

وقد حاولت حملة أخرى أرسلها محمد على بقيادة  
سليم قبطان أيضا فى سبتمبر سنة ١٨٤١ ، اجتياز  
النيل الأبيض بعد جزيرة « جونكر » ولكنها لم تتمكن  
لنفس الأسباب التى منعت إبحار الحملة الثانية فعاد  
إلى الخرطوم فى مارس سنة ١٨٤٢ - وكانت هذه الحملة  
آخر الحملات الكشفية التى أرسلتها مصر للكشف عن  
منابع النيل فى عصر محمد على -

وعلى الرغم من أن هذه الحملات الثلاث لم تحقق  
الهدف المرجو من إرسالها فإنها كانت فاتحة عصر  
جديد فى مجال الكشوف الجغرافية فى أفريقيا فكانت  
الأساس الذى بنى عليه حل مشكلة منابع النيل وذلك  
بفضل ما توصلت إليه من دراسات طبيعية وجغرافية  
لمجرى النيل الأبيض - كذلك كان لهذه الحملات أثر  
كبير فى إبطال الوهم الذى ساد اعتقاد الجغرافيين

والمستكشفين من أن نهر النيل ينبع من جبال انقمر الواقعة بين خطى العرض الثامن والسادس شمال خط الاستواء فقد ثبت نتيجة لحملات « سليم قبطان » أن النيل يبتدىء مجراه من الجنوب - فضلا عن ذلك فقد ألقت هذه الحملات الضوء على كثير من المناطق الأفريقية التي كانت تعد حتى ذلك الوقت في حكم المناطق المجهولة فأمكن بالتالي ارتيادها وفتح أسواق تجارية بها .

وجملة القول أن هذه الحملات كانت تعد ثمرة من ثمرات الحضارة والبيئة العلمية التي ظهرت في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر .

والواقع أنه مع نهاية عهد محمد علي سنة ١٨٤٨ توقفت جهود مصر في محاولة استكشاف منابع النيل وبقية الجهات الأفريقية الأخرى إذ لم يعر عباس الأول ( ١٨٤٨ - ١٨٥٤ ) ، خليفة محمد علي ، هذه الاستكشافات أية اهتمام كما لم يهتم خليفته من بعده « محمد سعيد باشا » ( ١٨٥٤ - ١٨٦٣ ) بهذه المسألة . وبعد انقضاء عهد سعيد باشا سنة ١٨٦٣ تولى حكم مصر اسماعيل باشا بن ابراهيم باشا بن محمد علي ( ١٨٦٣ - ١٨٧٩ ) فأراد أن يستكمل مسيرة جده في استكشاف منابع النيل وأن يكون لمصر دور ايجابي في هذه



الناحية خاصة بعد ان توافرت لديها الظروف والامكانيات المختلفة للقيام بمثل هذا العمل الجغرافى . فهى صاحبة النفوذ على الشطر الشمالى لنوادى النيل وعلى قسم كبير من شطره الجنوبى والامر بهذا الوضع يعنىها اكثر من اية حكومة اخرى قائمة فى حوض النيل وأقدر منها على القيام به لما تملكه من الاستعدادات اللازمة له .

وليس من شك فى أن المكاسب التى حققها اسماعيل فى استقلال مصر الذاتى عن الدولة العثمانية صاحبة السيادة عليها ، قد هيات له المناخ الملائم لتحقيق طموحه ومشروعاته التوسعية فى أفريقيا اذ استطاع نتيجة للفرمانات التى حصل عليها من السلطان العثمانى عبد العزيز ( ١٨٦١ - ١٨٧٦ ) أن يحصل لنفسه على لقب « خديو » وبالتالى تميز عن سائر الولاة العثمانيين ، وأن يجعل لمصر الحق فى عقد المعاهدات التجارية مع الدول الأجنبية وحق الاقتراض من بيوت المال الأجنبية وكذلك حق سن القوانين التى تمس أوضاع مصر الداخلية بالاضافة الى حقها فى زيادة عدد الجيش والأسطول دون تحديد . وقد انعكس ذلك بالطبع على أوضاع مصر الداخلية حيث شهدت البلاد طوال سنى حكم اسماعيل ، تغييرات مهمة فى كافة

المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية  
وكذلك في علاقاتها بالدول الأجنبية •

ومع ثم فان جهود مصر الكشفية في أفريقيا تعد من  
معالم السياسة الجديدة التي طرأت على البلاد في عهد  
الخدو اسماعيل •

## دوافع الكشف المصرى فى أفريقيا

ارتبط النشاط الكشفى - فى أحيان كثيرة - بأعمال التوسع المصرى فى أفريقيا ، وقد تنوعت معه الأسباب والدوافع فمنها ما يتعلق بالجوانب الانسانية الخاصة بمناهضة تجارة الرقيق الأفريقية وأخرى تتعلق بالجوانب السياسية المتمثلة فى محاولة بسط السيطرة المصرية على بعض الجهات الأفريقية كالجهات الاستوائية ، ومنها كذلك ما يتعلق بالجوانب الحضارية الخاصة برغبة مصر فى تعمير الجهات الأفريقية وتمدين شعوبها ، ثم كانت الجوانب الشخصية الخاصة بخديو مصر ، من الدوافع المهمة وراء نشاط مصر الكشفى فى أفريقيا .

ويعد الدافع الانسانى بما يتطوى عليه من معاربة تجارة الرقيق الأفريقية ، من أبرز دوافع الكشف

المصرى فى أفريقيا وذلك لتغلغل هذه التجارة فى جهات  
أفريقيا منذ زمن سحيق حتى صارت فى النصف الاول  
من القرن التاسع عشر تشكل ركنا رئيسيا من أركان  
المجتمع الأفريقى يصعب هدمه .

فمنذ ان فتح انيل الابيض للملاحة على أتر نجاح  
الحملات الثلاث التى قادها « سليم قبطان » بين عامى  
١٨٣٩ - ١٨٤٢ ، اكتسبت تجارة الرقيق أهمية  
متزايدة فى أفريقيا وانتشرت أسواقها فى مناطق  
« بربر » و « سنار » و « كوبي » و « الناصر » و « الأبيض »  
و « سواكن » . وازدهمت الخرطوم نتيجة لذلك بآسواق  
العرب والأوروبيين الذين وجدوا معينا لا ينضب من  
الرقيق على جانبى النيل الأبيض والسوياط وبحر  
الغزال . وقد أسس بعض هؤلاء التجار شركات  
تجارية كما أنشأ بعضهم « مشاريع » أو « زرائب »  
يجمعون فيها الأسلحة والذخائر والرقيق ويتخذون منها  
مراكز لنشاطهم وقواعد لارسال حملاتهم المسلحة لصيد  
الرقيق .

وقد ترتب على تمتع تجار الرقيق بذلك النفوذ  
الكبير أن انتشرت فى مناطق جلب الرقيق وأسواقه  
حالات الاضطراب والفوضى وقامت الحروب الأهلية

بين خاظمى الرقيق والسكان المحليين • ويكشف هذا  
بوضوح عن غياب القوة السياسية والأمنية التى تحكم  
هذه المناطق من أفريقيا • كما يشكل فى الوقت نفسه  
أغراء يجذب انتباه القوى الاستعمارية التى تسابقت  
فيما بينها للسيطرة على تلك المناطق •

ازاء ذلك كان على مصر ضرورة تشديد قبضتها فى  
مناطق جلب الرقيق واسواقه الواقعة فى الجهات التابعة  
لها منذ الفتح المصرى للسودان فى عشرينات القرن  
التاسع عشر • وايضا ضرورة وضع أماكن الرقيق  
الأصلية فى أعلى النيل وبحر الغزال تحت الادارة  
المصرية وكذلك السيطرة على المنافذ البحرية التى كان  
يستخدمها التجار فى تهريب الرقيق • وقد سعت مصر  
لوضع تلك المناطق تحت ادارتها حتى تضيق الخناق على  
تجار الرقيق ولتقضى على هذه التجارة فى مواطنها  
الأصلية •

وتدل كافة الأوامر الصادرة من خديو مصر الى  
من أوكل اليه حكم أية جهة تدخل تحت الادارة المصرية ،  
على مدى صدق النوايا المصرية فى القضاء على تجارة  
الرقيق وقد أكد هذا المعنى كثير من المؤرخين الأوربيين  
أمثال : « كرابيتيس Crabités » و « دوان Douin »  
و « هولت Holt » و « جراى Gray » .

وقد رحب خديو مصر اسماعيل بالتعاون مع الحكومة الانجليزية فى انهاء تجارة الرقيق فى أفريقيا حيث كانت تحدوه رغبة قوية فى أن يطلع الرأى العام الانجليزى وجمعية مكافحة الرق فى لندن على مدى صدق الحكومة المصرية فى مناهضة تجارة الرقيق وقد انتهى هذا التعاون بتوقيع معاهدة بين الجانبين : المصرى والانجليزى فى ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧ من أجل مناهضة تجارة الرقيق فى أفريقيا كما سيأتى ذكرها فيما بعد .

وإذا كانت معارضة تجارة الرقيق فى أفريقيا ، تشكل عاملا انسانيا دفع بمصر لأن ترسل حملاتها العسكرية الكثيفة الى هذه القارة ، فان هناك دوافع أخرى لا تقل أهمية عن الدافع السابق كانت - أيضا - وراء ارسال الحملات المصرية الى جهات القارة المختلفة .

من هذه الدوافع كان الدافع السياسى ، حيث فرضت الأوضاع السياسية على مصر ، آنذاك ، ضرورة بسط سيطرتها على جهات أعالي النيل الأبيض ، للحيلولة دون وقوعها فى فلك الاستعمار الأوروبى ، فمن انتابت لدينا انه ابتداء من النصف الثانى من القرن التاسع عشر كانت الدول الأوربية تتطلع عن كثب - لأن تضع أقدامها فى المناطق الأفريقية المهمة المطلّة على البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندى ، وذلك لكى تتخذ

منها منافذ يمكن عن طريقها التوغل الى جهات وسط  
القارة لاستعمارها واستغلال مواردها النباتية  
والحيوانية والمعدنية ، فضلا عن ايجاد اسواق الواسعة  
لتصريف الفائض من منتجاتها ، ولذا فقد دأبت هذه  
الدول على زيادة ارسال حملاتها الكشفية وبعثاتها  
التبشيرية الى جهات افريقيا المختلفة ، كما شجعت قيام  
الشركات التجارية هناك . ومن ثم شهدت معظم الجهات  
الافريقية في الربع الثالث من القرن التاسع عشر  
نشاطا كشافيا وتبشيريا متواصلا ، أعقبه في الربع  
الأخير منه نشاط استعماري واضح .

ولعل من أبرز الرحلات الكشفية الأوربية التي  
جاءت جهات افريقيا المختلفة ، الرحلات التي قام بها  
المستكشفون الانجليز أمثال : « بثيريك Petherick »  
( ١٨٥٣ - ١٨٥٤ ) الى جهات غرب السودان وبحر  
الزراف وبحر الغزال ، برثون Burton « ( ١٨٥٤ )  
( ١٨٥٧ ) الى شرق ووسط القارة ، سبيك Speke  
وجرانت Grant ( ١٨٥٧ - ١٨٦٢ ) الى الجهات  
الاستوائية ، بيكر Baker ( ١٨٦١ - ١٨٦٤ ) الى  
أعالي النيل الأزرق والأبيض ، وستانلي Stanley «  
( ١٨٦٩ - ١٨٧٧ ) الى شرق ووسط القارة ،

ولفنجستون «Livingstone» ( ١٨٤١ - ١٨٧٢ ) الى  
جنوب وشرق ووسط أفريقيا .

كما كانت هناك رحلات كشفية المانية قام بها  
دكتور « بارث Dr. Barth » ( ١٨٤٩ ) الى شمال ووسط  
القارة الأفريقية ، ودكتور رولنس « Dr. Rohlfs » ( ١٨٦٥ )  
الى شمال وغرب القارة ، ودكتور ناختنجال « Dr. Nakhtingal »  
( ١٨٦٩ - ١٨٧٣ ) الى غرب القارة ، ودكتور  
شواينفورث Dr. Schweinfurth ( ١٨٦٩ - ١٨٧١ ) ،  
الى بحر الغزال .

ومن الرحلات الكشفية الفرنسية كانت رحلات  
« بينيه Penée » ( ١٨٦٠ ) الى الجهات الاستوائية ،  
ورحلات « دي برازا De Brazza » ( ١٨٧٥ - ١٨٧٨ )  
الى الكنفو وغرب أفريقيا .

ولقد كان هؤلاء المستكشفون يحملون معهم شعارات  
تنادى بادخال الحضارة الأوربية الحديثة في جهات  
أفريقيا المختلفة ، بيد أن هذه الشعارات سرعان ما كانت  
تتلاشى لتظهر بعدها أطماع كل دولة أوربية يعمل  
لحسابها المستكشفون مما ساعد على انتشار حركة  
الاستعمار الأوربي في القارة .



أما البعثات التبشيرية فمنها ما كانت بروتستنتية كبعثة الجامعات التبشيرية الى وسط افريقيا ، التي أنشأت أول مركز لها سنة ١٨٦١ عند نهر انزيمزي ، وجمعية الكنائس الاسكتلندية التي بدأت عملها سنة ١٨٧٤ في نياسالاند ( ملاوى حاليا ) وجمعية الكنيسة التبشيرية التي بدأت نشاطها التبشيري في أوغندا وجمعية الكنائس الهولندية الاصلاحية وكانت تمارس نشاطها في جنوب أفريقيا . كما كانت هناك بعثات تبشيرية كاثوليكية كتلك التي بدأت عملها في سنة ١٨٤٧ في مناطق بحر انغزال وعند كرو والسوبات وجماعة الآباء البيض التي تأسست سنة ١٨٦٨ ومارست نشاطها في شمال أفريقيا وروديسيا الشمالية .

وعلى الرغم من الخدمات الجليلة التي أدتها هذه البعثات التبشيرية تجاه الأفريقيين وبخاصة في مجالي التعليم والعلاج فانها أساءت اليهم بطريق غير مباشر ، بما قدمته للدول الأوروبية التي تنتمي اليها من معلومات وافية تتعلق بأحوالهم ولهجاتهم وطبيعة بلادهم وما يتوافر بها من ثروات طبيعية ، الأمر الذي أفاد هذه الدول في سياستها الاستعمارية لجهات افريقيا المختلفة وقد ضربت المثل في ذلك جمعية الكنائس الاسكتلندية حيث مهدت لاعلان الحماية البريطانية على نياسالاند سنة

١٨٩١ ، وجمعية الكنيسة التبشيرية التي هيأت السبيل  
لفرض الحماية البريطانية على أوغندا سنة ١٨٩٤ .  
وفي سنة ١٨٧٦ دعا الملك البلجيكي ليوبولد  
الثاني . Leapold II إلى عقد مؤتمر في عاصمة بروكسل  
وذلك لبحث الوسائل الممكنة اتخاذها لكشف أفريقيا  
ونشر الحضارة فيها وبالفعل اتفقت الدول المشتركة  
( فرنسا - بريطانيا - ألمانيا - النمسا - إيطاليا -  
روسيا - بنجيكا ) على تأليف « الهيئة الدولية لكشف  
أفريقيا وإدخال الحضارة فيها » . ولم تكن هذه الهيئة  
سوى قناع تخفت وراءه الأطماع الاستعمارية . وعقب  
انتهاء هذا المؤتمر تفجرت شهوة الاستعمار الأوربي في  
القارة الأفريقية فقد تسابقت دول المؤتمر في الربع  
الأخير من القرن الماضي لتحقيق هذا الغرض ساعدها  
في ذلك قيام الشركات التجارية كشركة شرق أفريقيا  
الألمانية « التي تأسست في سنة ١٨٨٥ وشركة شرق  
أفريقيا البريطانية ( في سنة ١٨٨٦ ) وشركة جنوب  
أفريقيا البريطانية ( في سنة ١٨٨٩ ) وقد عملت هذه  
الشركات على إمداد نفوذ بلادها في أكبر مساحة ممكنة  
من أراضي القارة .

وهكذا صارت أفريقيا في نهاية القرن التاسع عشر  
نهبا للدول الأوروبية حتى أصبح التعبير الشائع بين

الكتاب عن العلاقات بين أوروبا وإفريقيا فى هذه الفترة  
وهو التكالب الاستعمارى على القارة الأفريقية  
«The Scramble for Africa».

وازام هذه الأوضاع كان على مصر ضرورة إمداد  
نفوذها فى الجهات الأفريقية وبخاصة فى الجهات  
الاستوائية تحسبا لكل المخاطر التى قد تنجم عن وقوع  
منطقة منابع النيل الاستوائية تحت سيطرة أية قوة من  
القوى الاستعمارية المتنافسة آنذاك على إستعمار القارة  
مما كان يترتب عليه تهديد مركز مصر الاقتصادى  
والسياسى فى ذلك الوقت . ومن جهة أخرى فقد رأت  
مصر أن وجودها فى منطقة أعالي النيل سوف يؤكد  
الوحدة الجغرافية لحوض النيل ويربط الشعوب المقاتلة  
وإلى النيل برباط يتناسق مع ما بينها من روابط  
طبيعية ، خاصة ان المصريين كانوا يهتمون بنهر النيل  
وبتوطيد علاقاتهم بسكان واديه خلال العصور التاريخية  
القديمة . . ومع تأكيد الوحدة الجغرافية لحوض النيل  
تطلعت مصر كذلك الى تأكيد الوحدة الاقتصادية بينها  
وبين الشعوب الأفريقية قرأت ضرورة أن تهتم بإمداد  
هذه الشعوب بما يتسنى لها من خبرة زراعية وصناعية  
وأن تعمل على تنشيط وتنمية تجارتها هناك .

وانطلاقاً من مبدأ الحفاظ على منابع النيل  
الاستوائية وعدم وقوعها في أيدي القوى الاستعمارية  
الأوروبية ، فضلاً عن تطلعات المصريين بتأكيد الوحدة  
الجغرافية لحوض النيل وكذلك الوحدة الاقتصادية  
خرجت الحملات المصرية العسكرية الى الجهات الاستوائية  
كما خرجت الى مختلف الجهات الأفريقية التي بدأت  
تتجه إليها الأنظار الأوروبية حينذاك ، الأمر الذي كان  
يشكل واقعا سياسيا مهما جدا مصر لأن تمد نفوذها الى  
جهات كثيرة في أفريقيا مما أدى بالتالى الى اتساع دائرة  
نشاطها الكشفى بالقارة .

كذلك كان هناك دافع آخر حضارى فرض على مصر  
وجودها في الجهات الأفريقية وقتئذ وذلك بحكم الصلات  
التاريخية القديمة بينها وبين شعوب القارة . وتؤكد  
معظم الأوامر الصادرة من خديو مصر الى حكامدارى  
السودان ومحافظى الأقاليم الأفريقية التابعة لمصر ايمان  
مصر بدورها الحضارى فى القارة ، فغالبية الأوامر كانت  
تنص على تحقيق « أسباب التمدن والعمارة » وتوسيع  
دائرة الزراعة والتجارة . ودفع الأحوال الوحشية .  
وتمهيد الطرق وتأمينها . والتأليف بين الأهالى  
وتوطيد الأمن فى المسالك والمعابر . والحيلولة دون  
امتداد يد الأذى والضرر بعباد الله المسافرين والتجار  
وحفظ أرواحهم وأموالهم وأمتعتهم . . . » .

والجدير بالذكر أن حملات ابكشاف المصرية كانت  
تجوب جهات أفريقيا باذنة الجهد والدماء في سبيل  
تعميرها ودراسة أحوالها وجغرافيتها وطبائع أهلها  
وعاداتهم وموارد رزقهم حتى يتسنى لمصر بعد ذلك  
نشر الأمن بها والنهوض بمستوى سكانها وتعليمهم وقد  
شهد بذلك كثير من المستكشفين والقناصل والتجار  
الأوربيين مثل : سير صنمويل بيكر Sir Samuel Baker  
وهو واحد من المستكشفين الانجليز الذين عملوا في  
خدمة مصر في الفترة من ١٨٦٩ الى ١٨٧٣ ، ومسيو  
سوزارا Zuzzara « - قنصل النمسا في مصر في عهد  
الخديو اسماعيل »

أما القول بأن الوجود المصرى فى أفريقيا لم يكن  
يفرض ادخال الحضارة فى جهات أفريقيا وانما كان  
يفرض استغلال مواردها واستنزاف ثرواتها الطبيعية  
مما نجم عنه زيادة فى دخل الخزانة المصرية فى ذلك  
الوقت ، فهو قول ليس له أساس من الصحة لأن الامتداد  
المصرى فى جهات أفريقيا كان يشكل عبئا على الاقتصاد  
المصرى ولم يكن أبدا مصدرا من مصادر الدخل للخزانة  
المصرية فقد كانت الحملات العسكرية والبعثات  
الاستكشافية التى أرسلتها مصر لتلك الجهات الشاسعة  
من أفريقيا وتحملت نفقاتها من معدات لازمة ومؤن

ورواتب الجند والضباط المصريين والأجانب ، كانت من أهم أسباب الإفلاس المالى الذى حاق بمصر فى عهد الخديو اسماعيل .

والواقع ان هناك دافعا ذاتيا آخر ساهم فى ايجاد هذه الحركة الكشفية وارتبط بشخصية الخديو اسماعيل . فالمعروف ان اسماعيل كان متحبا للحضارة الاوربية طموحا لجعل مصر قطعة من أوروبا ومن ثم كان اعتماده على الاوربيين فى معظم مشروعاته مدفوعا فى ذلك الى كسب الثقة الاوربية حتى تيسر له مهمة الاقتراض المتزايد من دول أوروبا وحتى يجد عطفًا وموافقة من الدول الأوربية على اتوسع المصرى فى أفريقيا مؤكدا بأن هدف مصر من ذلك هو مناهضة تجارة الرقيق والحفاظ على منابع النيل بالاضافة الى تمدين الشعوب الافريقية . والجدير بالذكر أن خديو مصر كان يدرك مدى اهتمام الأوربيين بالأقاليم الافريقية ويعرف عدم ارتياحهم للتوسع المصرى فى أفريقيا ولم يغفل عنه اطلاقا ما اتفقت عليه الدول الاوربية فيما بينها على ضرورة استعمار هذه الأقاليم الافريقية لادخال الحضارة فيها واقامة التجارة المشروعة بدلا من خديو مصر الذى صار غير قادر على تحقيق ذلك بسبب أزمته المالية الطاحنة . والأمر الذى لا شك فيه

أن الأزمة المالية التى حاقت بالخديو اسماعيل لم تشتت  
عقبة للحيلولة دون تنفيذ مصر نسياستها التوسعية  
وارسال حملاتها الكشفية فى أفريقيا بهدف ادخال  
الحضارة فى جهاتها واقامة التجارة المشروعة بها ، بل  
لقد ترتب على تنفيذ الحكومة المصرية لسياستها  
التوسعية وارسال حملاتها الكشفية اعباء مالية خيرة  
ساهمت فى خلق الضائقة المالية التى كان يعانى منها  
اسماعيل .

على كل حال ربما كانت الاطماع الأوربية  
لاستعمار أفريقيا من وراء رغبة الخديو اسماعيل  
القوية فى تكوين امبراطورية أفريقية على ضفاف النيل  
تمتد من البحر المتوسط شمالا حتى خط الاستواء جنوبا  
وكانه قد أراد بذلك أن يخلق من الجهات الأفريقية  
المطللة على نهر النيل وحدة سياسية تتفق مع الوحدة  
الطبيعية المشتركة بين هذه الأقاليم ، يضاف اليها مناطق  
أفريقية أخرى تقع على ساحل البحر الأحمر وخليج  
عدن والمحيط الهندى . وقد أراد اسماعيل بتشييده  
لصرح هذه الامبراطورية الأفريقية الوقوف أمام اطماع  
الدول الأوربية المتنافسة فيما بينها على استعمار  
القارة ، الأمر الذى سوف يكفل لمصر مراقبة منابع

النيل حتى لا تضار سياسيا واقتصاديا من جراء وقوع هذه المنابع في أيدي القوى الاستعمارية .

وليس بوسعنا أن ننكر الأمانى التى كانت تراود الخديو اسماعيل لتكوين امبراطورية أفريقية فقد كان يطمح اذا ما تحققت هذه الامبراطورية ان يفوز بمجد كبير ، خاصة بعد أن فشل جده محمد على فى تكوين امبراطورية عربية قبل ذلك بحوالى عشرين عاما . ثم انه رأى من جهة أخرى أن امبراطوريته الأفريقية هذه سوف تملئ من شأنه بين دول أوروبا وهو الحريص على أن يكسب رضاها دائما . وترفع فى الوقت نفسه من مركزه عند السلطان العثمانى الذى كان يرحب بالتوسع المصرى فى أفريقيا مادام كان مصحوبا بالعلم العثمانى . ولا شك أن الخديو اسماعيل حرص على ارضاء الدول الأوروبية والدولة العثمانية صاحبة السيادة القانونية عليه حتى يضمن لنفسه ولذريته من بعده حكما مستقرا فى مصر والجهات التابعة لها ، وهو الأمر الذى كان يعمل له دائما .

ثم ان هناك دافعا شخصيا آخر تمثل فى رغبة الخديو اسماعيل فى أن يستكمل مسيرة جده محمد على



فى خدمة الأغراض العلمية وذلك بمواصلة الكشف  
الجغرافى عن منابع النيل الاستوائية حيث أن الجهود  
المصرية الكشفية فى عهد محمد على كانت قد توقفت عند  
منطقة « غندكرو » الواقعة على خط عرض  $24^{\circ}$   
شمالا وخط طول  $16^{\circ}$  شرقا دون أن تصل الى  
البحيرات الاستوائية فرأى الخديو اسماعيل أن وصول  
مصر الى هذه البحيرات واكتشاف منابع الاستوائية  
سوف يضىء على عصره ميزات جديدة تذكر له بالفضل .



## مقومات الكشف المصري في أفريقيا

بعد أن تهيأت لمصر دوافع ارسال حملاتها الكشفية الى أفريقيا أخذت الحكومة المصرية تهتم باعداد هذه الحملات وتوفر لها مقومات نجاحها وبدأت الحكومة في الاعداد لهذه الحملات بأن استقدمت عددا من الضباط الأجانب ليعمل في الجيش المصري تمشيا مع اتجاهات الخديو اسماعيل الأوربية واقتداء بسياسة جده محمد على في الاستعانة بهم لتدريب جنوده والاستفادة بما لديهم من خبرة في شئون الحرب .

ووجه اسماعيل نظره الى فرنسا ليطالب منها ايفاد بعثة عسكرية فرنسية لتنظيم المدارس الحربية المصرية وفقا للنظام الفرنسي وبالفعل استجابت له الحكومة الفرنسية وأرسلت البعثة المطلوبة سنة ١٨٦٤ برئاسة الكولونيل ميرشيه Mircher الذي تولى نظارة المدارس

الحربية فى فبراير سنة ١٨٦٥ واهتم بتنظيم مكتبتها  
« كتيخانة المدارس الحربية » وزودها بالكتب اللازمة  
لها - كما أعاد إصدار « الجريدة العسكرية المصرية فى  
أكتوبر سنة ١٨٦٥ » -

بيد ان اسماعيل طوال مدة اقامة البعثة انفرنسية  
بمصر لم يخف اعجابه بالعسكرية البروسية ( الألمانية )  
خاصة بعد انتصارها على القوات النمساوية فى « سادوا  
Sadwa » سنة ١٨٦٦ وقد دفعه اعجابه هذا الى ان  
يقوم بزيارة لمدينة برلين سنة ١٨٦٦ كى يقف على  
النظم العسكرية البروسية ويختار منها ما يلائم نظم  
الجيش المصرى - وكان انتصار بروسيا على فرنسا فى  
الحرب المعروفة بحرب السبعين ( ١٨٧٠ - ١٨٧١ ) قد  
قوى من رغبة الخديو فى الاستعانة بعدد من الضباط  
الألمان للاستفادة بهم فى الجيش المصرى - غير انه رأى  
أن طلب ارسال بعثة عسكرية ألمانية لتدريب الجيش  
المصرى سوف يثير غضب فرنسا خاصة بعد هزيمتها  
أمام ألمانيا - لذلك فضل الخديو ألا يطلب من حكومات  
الدول الأوروبية ارسال ضباطها للعمل فى الجيش المصرى  
واكتفى بقبول كل من يرغب من الضباط الأجانب فى  
الانضمام الى الجيش -

ولا شك أن سياسة الخديو هذه قد أدت الى زيادة عدد الأجانب العاملين في الجيش المصري وهى السياسة التى أخذت عليه فيما بعد نتيجة لما ترتب عليها من نتائج سياسية واقتصادية واجتماعية أثرت على الحياة المصرية فى الفترة التى أعقبت خلع الخديو اسماعيل سنة ١٨٧٩ .

والواقع أن حرص الخديو اسماعيل على توظيف الضباط الأجانب بالجيش المصري لم يكن بهدف الاستفادة من خبرتهم الحربية وتدريباتهم العسكرية ، ومعرفة البعض منهم بصعوبة المناطق الأفريقية بقدر ما كان يهدف الى كسب ثقة دولهم وموافقتها على مشروعاته التوسعية فى أفريقيا وتأييدها لرغبته فى الانفصال عن التبعية العثمانية فضلا عن السماح له بالاستدانة من بيوتها المالية . وقد لوحظ أن أكثر الضباط الأجانب اشتغالا فى الجيش المصري كانوا من الأمريكيين إذ بلغ عددهم حوالى خمسين ضابطا أمريكيا عملوا بالجيش فى الفترة من أواخر سنة ١٨٦٨ الى سنة ١٨٧٨ .

ولعل من الأسباب الرئيسية التى حدث بالخديو لأن يقبل هذا العدد من الضباط الأمريكين فى الجيش

المصرى هو ايمانه بان الولايات المتحدة الامريكية ليست من الدول التى لها مصالح سياسية او اطماع خاصة فى مصر كما هو حال الدول الاوربية التى اتخذت من الوصاية اندولية التى قررتها تسوية لندن ١٨٤٠ - ١٨٤١ فرصة للتدخل فى شئون مصر من آن لآخر ، ثم أن المكانة الحربية التى أصبح عليها الأمريكيون بعد انتصارهم على الفرنسيين فى المكسيك سنة ١٨٦١ قد أكدت له مدى ما يتمتع به الضباط الأمريكيون من الخبرة الحربية ، الأمر الذى سوف يبشر بالنتجاح - حسب اعتقاده - فى تدريب جنوده أحسن تدريب .

وكان طبيعيا أن تعترض كل من انجلترا وفرنسا على سياسة الخديو فى الاستعانة بالضباط الأمريكين معلنين بأن ضباطهما لا يقلون كفاءة عن الأمريكين فى اعداد الجيش المصرى ، غير أن الخديو قابل اعتراضهما بعدم الاهتمام مدركا نوايا الدولتين فى بسط نفوذهما فى مصر اذا ما سمح لضباطهما للعمل بالجيش المصرى وهو الأمر الذى حدا به لأن يستعين بضباط دولة أجنبية أخرى ليست لها مصالح أو اطماع فى مصر .

ولا شك أن تعيين الضباط الأمريكين فى الجيش المصرى قد أفاد الى حد كبير الحركة الكشفية التى اهتمت

بها مصر ابان توسعها فى القارة الأفريقية اذ قام كثير من الضباط الأمريكيين برحلات كشفية مصرية مهمة فى غرب السودان وأعالى النيل الأبيض وشرق إفريقيا وذلك بفضل الجهود التى بذلها الضباط الأمريكى « ستون Stone » فى تنظيم هيئة أركان حرب الجيش المصرى واعداد قسم كامل بها يهتم بأعمال الاستكشافات الجغرافية العلمية فى الأقاليم الأفريقية التى يمتد إليها الحكم المصرى \*

كذلك بلغ من اهتمام الحكومة المصرية بشان استكشاف الأقاليم الأفريقية أن أصدر الخديو اسماعيل أمره بانحالى فى ١٩ مايو سنة ١٨٧٥ بإنشاء جمعية جغرافية يكون مقرها القاهرة تحت على القيام بالدراسات المتعلقة بالكشف الجغرافى لأفريقيا وتعنى بالأبحاث العلمية والجغرافية بصفة عامة والأفريقية منها بصفة خاصة • على أن تقوم الجمعية بإصدار مجلة دورية تنشر فيها هذه الأبحاث بمصادرها ومراجعتها الجغرافية وتسجل الرحلات العلمية الكشفية فى الأقاليم الأفريقية موضحة بالخرائط وأن تنشر كذلك ملخصات لأهم الكتب الجغرافية الأجنبية وكذا كل ما يتعلق بالجمعية الجغرافية من وثائق تبرز تقدم العلوم الجغرافية بالقارة الأفريقية • ولم تتوقف المهام التى

كلفتم بها الجمعية من قبل خديو مصر عند هذا الحد ،  
بل كان عليها أيضا أن تعقد الصلات مع الجمعيات  
الجغرافية الأوروبية حتى يتسنى معرفة نظمها الإدارية  
وأبحاثها العلمية المنشورة في دورياتها ويتيح لها فرصة  
مراسلة الرحالة والمكتشفين وعلماء الجغرافية والعلوم  
الطبيعية الأوروبيين . كما كان عليها كذلك أن تقوم  
بإيفاد الرحلات العلمية والاستكشافية للأقاليم الأفريقية  
وأن تساعد بما تمتلكه من الوسائل الكفيلة لانجاحها ،  
وأن تشجع بنوع خاص الدراسات التي تعود بالفائدة  
على صناعة وتجارة مصر والبلاد المجاورة لها .

وقد أولى الخديو اسماعيل الجمعية الجغرافية  
اهتماما كبيرا فاحتفظ لنفسه بحق تعيين رئيسها  
ووكيلها ، مما مكنه أن يختار أكفأ العناصر القادرة على  
تنفيذ رسالتها بنجاح ، وقد أنزلها بقصر خاص من  
قصوره وزودها بما يلزمها من الأدوات والمعدات التي  
تكفل لها المضي في عملها وأهدى إليها ما يقرب من  
١٢٠٠ كتاب ومجلد لتكون نواة لمكتبتها ، ثم رصد لها  
إعانة سنوية قدرها أربعمائة جنيه . وكان من الطبيعي  
في ظل الرعاية الخديوية أن تتجنب كل ما تلقاه  
الجمعيات العلمية الأخرى إبان نشأتها من صعوبات  
تعوق حرية نشاطها .



ولقد كان من حسن الطالع أن اختار الخديو  
المعالم الألماني الدكتور جورج شوانيفورث  
Dr. G. Schweinfurth ليكون أول رئيس للجمعية الجغرافية  
وذلك لما عرف عن نشاطه ورحلاته الكشفية الكثيرة  
للمناطق الأفريقية وخاصة في منطقة بحر الغزال التي  
ظل بها باحثا ومستكشفا مدة ثلاث سنوات ابتداء من  
سنة ١٨٦٩ حتى سنة ١٨٧١ وقد حصل نتيجة لرحلاته  
الكشفية في أفريقيا على ثلاث ميداليات ذهبية منحتها  
له الجمعيات الجغرافية الأوروبية في لندن وباريس  
وروما .

وقد ذكر شوانيفورث في كلمة افتتح بها أولى  
جلسات الجمعية الجغرافية يوم الأربعاء ٢ يونيو سنة  
١٨٧٥ « ٠٠ أننا اجتمعنا هنا لأجل تأسيس مركز جديد  
لعلم الجغرافيا في الديار المصرية كما أمر به خديو  
مصر ٠٠ وبما أنه لا توجد في العالم مسألة مهمة مثل  
استكشاف أفريقيا فيلزم أن يكون هذا أعظم وظيفة  
تقوم بها الشركة ( الجمعية ) الجغرافية الخديوية ٠٠ »

والواقع أن الجمعية الجغرافية قد تمكنت خلال  
سنواتها الأولى وبفضل الجهود التي بذلها د. شوانيفورث  
رئيس الجمعية ومساعداه محمود باشا الفلكي والجنرال

« ستون » من ان تساهم فى حركة الاستكشاف المصرية للمناطق الافريقية ، اذ كانت توجه انظار ضباط هيئة اركان حرب الجيش المصرى لاهمية المواقع والمناطق المراد استكشافها منها ثم تقوم بمراجعه وتصحيح البيانات والمعلومات الجغرافية التى تمكن انضباط المستكشفون من الحصول عليها كاسماء المناطق المستتبينة وتضاريسها ومواقعها بالنسبة لخطوط العسور والعرض . . . وغيرها علاوة على ذلك فكانت تعقد جلسات سنوية خاصة تضم ضباطا من الجيش ومن هيئة اركان حربيه والمهتمين بالدراسات الجغرافية وبعضا من فنانين الدول الأجنبية بمصر للاستماع اما الى تقرير مقدم من أحد الضباط المستكشفين المصريين او الاجانب عن رحلته الكشفية فى المناطق الافريقية او تناول اخذ الرحلات الكشفية التى قام بها واخذ من المستكشفين الأجانب فى أفريقيا قبل الحركة انكشفية المصرية ومناقشتها بهدف دراسة النتائج التى توصلت اليها هذه الرحلة الكشفية والبعد عن أخطائها ومفاداة الصغوبات والموانق التى اعترضتها وهى الأمور التى يمكن أن تفيد الى حد ما الحركة الكشفية المصرية بعد ذلك .

بالاضافة الى ما سبق فقد داومت الجمعية على اصدار مجلة دوزية ، كانت تخصص جزءا كبيرا طوع

صفحاتها لتسجيل كل ما يتعلق بالكشوف الجغرافية  
كتقارير الضباط المستكشفين ، وما يدور فى جلسات  
الجمعية. من مناقشات واستفسارات حول الاكتشافات  
المصرية. أو الأجنبية التى شهدتها إفريقيا فى المئتين  
التاسع عشر .

وإذا كان الخديو اسماعيل قد اراد بانشاء  
الجمعية الجغرافية الخديوية خدمة الأغراض الكشفية  
المصرية فى إفريقيا - وهى الأغراض التى سبق من  
أجلها ان وافق على تعيين الاجانب فى الجيش المصرى  
وتنظيم هيئة أركان حربه ، فإنه سعى ايضا لتحقيق  
الأغراض الكشفية نفسها مع الدولة العثمانية حينما  
أراد أن تتنازل له عن مينائى سواكن ومصوغ الواقين  
على الساحل الأفريقى للبحر الأحمر وكذا ميناء زيلع  
الواقع على الساحل الأفريقى لخليج عدن . وذلك حتى  
يمكن ارسال حملات كشفية الى : ملقة شرق أفريقيا

وقد استطاع اسماعيل أن يحقق هدفه سنة ١٨٦٥  
بضم كل من سواكن ومصوغ الى مصر بوسائله المعروفة  
فى رشوة السلطان عبد العزيز ( ١٨٦١ - ١٨٧٦ )  
وحاشيته ، كذلك نجح فى ضم ميناء زيلع اليه سنة  
١٨٧٥ .

وكان ضم الموانئ الأفريقية الثلاث الى مصر قد يسر لها مهمة ارسال حملاتها وبعثاتها الكشفية العديدة الى مناطق « زولا » و « بيلول » و « رهيطه » على الساحل الغربى للبحر الأحمر والى « تاجوره » و « بلهار » و « يريرة » الواقعة على انشاطىء الأفريقى لخليج عدن . ثم أيضا كانت البعثات الكشفية الأخرى التى أرسلتها مصر الى اقليم « يوغوص » شمال الحبشة والى أراضى « أوسه » وسلطنة « هزر » فى شرق الحبشة . فضلا عن حملات الكشف المصرية التى كانت تجوب مناطق عديدة بالساحل الصومالى كمنطقة « رأس جردفون » و « رأس حافون » و « براوة » و « وقسمايو » و « ولامو » و « فرموزة » .

وكان طبيعيا الاتجد الكشف المصرية فى هذه المناطق ارتياحا من جانب الدول الأوروبية صاحبة المصالح الاستعمارية فى القارة الأفريقية كإنجلترا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا وغيرها من الدول الأوروبية التى بدأت تنشب أظفارها طوال القرن التاسع عشر فى المناطق الساحلية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندى ، تمهيدا للتوغل منها الى داخل

القارة لاستعمارها - ولم يكن ذلك مشيئا لجهود مصر  
الكشفية في هذه المناطق ، بل كان دافعا لارسال المزيد  
من الحملات والبعثات الكشفية - الأمر الذى أدى فى  
النهاية الى نشوب الحرب المصرية الحبشية ( سنة ١٨٧٥  
- ١٨٧٦ ) ، كما أدى الى توقيع المعاهدة المصرية  
البريطانية فى ٧ سبتمبر سنة ١٨٧٧ والتي اعترفت  
فيها انجلترا بسيادة مصر على الساحل الصومالى حتى  
رأس حافون على المحيط الهندى -



## استكشافات « صمويل بيكر » فى أعالي النيل الأبيض

تركزت جهود مصر الكشفية فى منطقة أعالي النيل الأبيض بشكل ملحوظ ويرجع سبب ذلك الى ما كانت تمثله هذه المنطقة من أهمية خاصة لمصر حيث تقع بها هضبة البحيرات الاستوائية ، التى منها ينبع نهر النيل شريان مصر الحيوى ، الأمر الذى كان يخشى منه وقوع هذه المنطقة فى أيدي الاستعمار الأوربي الذى بدا يتوغل اليها فى هذه الفترة مستفيدا بما قام به المستكشفون والتجار الأوربيون ورواد البعثات التبشيرية من دراسة لهذه المنطقة الغنية بثرواتها الطبيعية فكان فى ذلك خطورة بالغة على حياة مصر ومستقبلها ، ومن ثم كان يقتضى عليها فرض سيطرتها على منطقة أعالي النيل الأبيض قبل أن تسبقها الى ذلك الدول الاستعمارية وأن تستكمل دورها فى استكشاف المنطقة بعد أن توقف فى الأربعينات من القرن الماضى

عند مدينة « غندكرو » على خط عرض ٤٢ ° ٤ شمالا  
وخط طول ٤٦ ° ٣١ شرقا .

وبالفعل اعتزم الخديو اسماعيل ارسال حملة  
عسكرية كشفية الى الاقاليم الواقعة جنوب « غندكرو »  
لادخالها تحت الادارة المصرية المنظمة ، شجعه على ذلك  
الأمير « دوجال » أمير ويلز وولى عهد انجلترا ( الملك  
ادوارد السابع فيما بعد ) - الذى كان فى زيارة رسمية  
الى مصر فى أوائل سنة ١٨٦٩ - فقد أكد للخديو بأن  
ارسال الحملة المطلوبة سوف يقضى على تجارة الرقيق  
المنتشرة فى أعلى النيل الأبيض وفى الوقت نفسه  
ينفى تشكك الأوربيين والانجليز منهم بصفة خاصة فى  
اخلاص مصر لمقاومة تجارة الرقيق .

· : وأخذ الخديو فى اعداد الحملة العسكرية المطلوبة  
وأعلن انه يفضل أن يتولى أحد الأوربيين قيادة هذه  
الحملة حتى يثبت للعالم الأوربي صدق رغبة مصر فى  
الغاء تجارة الرقيق من أفريقيا . كان طبيعيا أن يلفت  
ولى العهد الانجليزى نظر الخديو الى « صمويل بيكر  
Samuel Baker » الذى كان ضمن الوفد الانجليزى المصاحب  
للأمير فى زيارته لمصر - ليتولى قيادة الحملة فأبدى  
الخديو على الفور موافقته باسناد قيادة الحملة العسكرية



المرسلة للاحاق أعالى النيل الأبيض باملاك مصر الافريقية  
واستكشاف مناطقها الى « صمويل بيكر » .

ولم يكن الخديو موفقا فى اختيار « بيكر »  
لقيادة الحملة المصرية اذ كان « بيكر » داعية للاستعمار  
الأوربى فى أفريقيا بعد رحلته الكشفية الاولى للقارة  
واكتشافه بحيرة البرت نيانزا سنة ١٨٦٤ . وقد ظل  
« بيكر » يردد دعوة الأوربيين لاستعمار أفريقيا حتى  
بعد الحاقه بخدمة الحكومة المصرية . ويوجه دعوته  
بصفة خاصة الى بلاده انجلترا كى تسارع لاستعمار  
المناطق الاستوائية حيث انها تعد ميدانا عظيما . على  
حد قوله — لتنفيذ المشروعات الانجليزية .

وبالطبع رحبت الحكومة الانجليزية باسناد قيادة  
الحملة المصرية الى « صمويل بيكر » لأنه يعد خير من  
يعاونها فى زيادة معرفتها بمنطقة أعالى النيل ، لتتمكن  
بعد ذلك من ممارسة سياستها فى مقاومة تجارة الرقيق  
وبالتالى نشر نفوذها فى المنطقة .

وفى ٢٧ مارس سنة ١٨٦٩ وقع « بيكر » على عقد  
الاستخدام الذى تعهد فيه بالدخول فى خدمة الحكومة  
المصرية لمدة أربع سنوات تبدأ من أول أبريل سنة ١٨٦٩

براتب سنوى قدره ١٠٠٠ جنيه مم منحه رتبة الفريق  
وخوله الخديو سلطات مطلقة حتى السلطة المتعلقة  
بالاعداد سواء لكل من له علاقة بالحملة او من اهالى  
المنطقة اتى سيدير حكمها . كما بعث الى سائر الاحكام  
ونظار الاقسام ومشايخ وعمد الاهالى والعربان بالافاليم  
السودانية يخبرهم بتعيين « صمويل بيكر » كما مور على  
الجهات الاستوائية التى سيفتحها وعليهم تسهيل مهمته  
وتلبية اوامره .

وبعد تجهيز الحملة بكل ما يلزمها من المؤن  
والمعدات والمهمات اللازمة اقلعت من السويس فى ٦  
ديسمبر سنة ١٨٦٩ لتصل الى الخرطوم فى ٨ يناير  
سنة ١٨٧٠ وبعد أن قضى بها قرابة الشهر أبحر منها  
صاعدا النيل الأبيض حتى وصل الى فاشودة ومنها وصل  
فى ١٦ فبراير سنة ١٨٧٠ الى ملتقى النيل الأبيض بنهر  
السوبات ثم ملتقى النيل ببحر الزراف ، وهناك قرر  
السير فى الزراف اختصارا للمسافة وهروبا من منطقة  
السدود النباتية الكثيفة التى تعترض المجرى الرئيسى  
لبحر الجبل ، ولكنه ما أن سار فيه أياما حتى اعترضته  
سدود نباتية أخرى قضى جنود الحملة نحو شهرين  
يحاولون اختراقها دون جدوى بسبب عدم توافر الأدوات  
الكافية لقطع السدود النباتية وسحبها ، فاضطر « بيكر »

عندئذ إلى العودة شمالا بعد أن تأكد له عدم جدوى  
اتمام الرحلة إلى « غندكرو » عن طريق بحر الزراف  
لضعالة مياهه وكبير حجم المراكب التي تقل الجنود فضلا  
عن كثافة السدود النباتية وصعوبة اختراقها -

وقد فضل « بيكر » الانتظار لمدة عام حتى يحل  
موعد الفيضان ويرتفع منسوب مياه النيل فتتمكن  
مراكب الحملة عند ذلك من مواصلة طريقها إلى  
« غندكرو » عبر بحر الجبل والتغلب على منطقة سدوده  
النباتية بعد أن تتوافر للحملة الأدوات اللازمة لذلك .  
ورفض « بيكر » أن يعود إلى الخرطوم وفضل إقامة  
معسكر للحملة بالقرب من التقام النيل الأبيض بنهر  
السوبات ، وقام هناك بتأسيس محطة عسكرية ثابتة في  
غابة تقع في مكان مرتفع عند خط عرض ٢٥ ° ٩  
شمالا وخط طول ٢٤ ° ٣١ شرقا وقد أسماها التوفيقية  
نسبة إلى ولي العهد محمد توفيق باشا -

- وقد أرسل « بيكر » رسالة إلى الخديو أوضح فيها  
نتائج اكتشافاته في منطقتي « فاشودة » و « التوفيقية »  
فذكر أن عدد سكان فاشودة يقدر بحوالى مليون نسمة  
وهم من قبائل « الشيلوك Shilluk » التي يتميز أفرادها  
بطول الأجسام ونجاقتها مع طول الساقين والذراعين

وبشرتهم سمراء بطبيعة الحال • وهم يحترفون الزراعة ويمتلكون الماشية بأعداد كبيرة ، ويعرف عن هؤلاء شدة كرههم لكل من هو اجنبي عنهم • وتمتاز منطقة فاشودة بخصوبة أرضها وصلاحياتها لزراعة القطن فاذا ما وجدت زراعة القطن فى تلك المنطقة العناية والاهتمام اللازمين لأمكن زراعة ما يقرب من عشرين ألف فدان من القطن مدة ثلاث سنوات على الأقل •

وقال عن « التوفيقية » • ان أراضيها صالحة لزراعة القطن والذرة وبعض الخضراوات وأن بهنا أشجارا كثيرة تعتبر ينبوعا لا ينضب من الأخشاب • ولهذا فان المنطقتين : فاشودة و « التوفيقية » تعتبران منجما ذهبيا لا يحتاج الى غير العمل النشط مما لا يتوافر دائما فى هذه الأقاليم الاستوائية • وفى أول ديسمبر سنة ١٨٧٠ استأنف « بيكر » رحلته الكشفية وتمكن جنوده من اختراق منطقة السدود فى ١٩ مارس سنة ١٨٧١ فاستكشفوا بذلك الصعوبات التى تحيط بمنطقة السدود وامكانية التغلب عليها بعد أن ظلت هذه المنطقة زمنا طويلا عقبة تتردد أمامها جهود المستكشفين لأعلى النيل الأبيض •

وقد أدى نجاح الجنود فى اختراق منطقة السدود الى ارتفاع روحهم المعنوية وبالتالى الى مواصلة رحلتهم

الكشفية فبعد مرورهم ببلدة « شانيه » وبمساكن « البور » و « الشير » وصلوا في ١٥ أبريل سنة ١٨٧١ الى بلدة « غندكرو » وعندها أنشأ « بيكر » محطة عسكرية أحاطها بخندق أقام فوقه ستة مدافع لحمايتها، كما أمر ببناء الاستحكامات ومساكن للجنود ومخازن لحفظ الأسلحة والذخيرة ومؤن الحملة . ولم يغب عن باله القيام بزراعة بعض المحاصيل لاختبار مدى صلاحيتها للتأقلم بالمناطق الاستوائية . وأعلن ضم هذه المنطقة رسميا الى الادارة المصرية ورفع العلم المصرى عليها ، وأطلق على غندكرو اسم « الاسماعيلية » تيمنا باسم الخديو اسماعيل واختارها عاصمة لمديرية خط الاستواء التى أمره الخديو بتولى ادارتها بعد فتح الأقاليم الاستوائية . وقام من هناك باستكشاف شلالات النيل الأبيض الواقعة جنوب « غندكرو » (الاسماعيلية) ونجأت نتائج اكتشافاته لتؤكد صلاحية الملاحة فى بحر الجبل ابتداء من غندكرو حتى منطقة « الرجاف » حيث يكون جريان النهر بطيئا ، أما فيما بعد هذه المنطقة فيكون النهر سريع الجريان قوى التيار شديدا الانحدار لا تصلح الملاحة فيه بسبب سلسلة من الجنادل والشلالات تمرض مجراه وتمتد لمسافة خمسة وسبعين ميلا تقريبا تبدأ بجنادل « بدن Bedden » ثم جنادل « مكيدو

Mekiddo « فجنادل » جوجى. Gouji « ثم جنادل  
يربورا Yerborra » وبعدها بمسافة قليلة تأتى شلالات  
« فولا Fola » التى تعد أكبر عقبة تعوق سير الملاحه فى  
النهر. حيث يبلغ ارتفاعها جوالى اثنى عشر مترا .

وفى ٢٢ يناير سنه ١٨٧٢ غادر « بيكر »  
الاسماعيلية على رأس حملته الكشفية عازما ان تسلك  
الحملة انطرق البرية ابتداء من بلدة « بدن » التى  
تصعب عندها الملاحه فى النهر كما توصل الى ذلك فى  
استكشافاته الأخيرة . وبالفعل بعد وصوله الى بلدة  
« بدن » أخذت الحملة تسلك انطريق البرية الموازية  
للنهر فوصلت الى بلدة « لا بوريه Liboré » ومنها وصلت  
الحملة فى ٢ مارس سنة ١٨٧٢ الى سهل يجبل تكثر به  
الأشجار المختلفة ويبعد عن « لا بوريه » بمسافة ستين  
كيلومترا تقريبا ويعرف بسهل « افودو Affoudo فأسس  
به « بيكر » محطة عسكرية وغير اسمه الى «الابراهيمية»  
نسبة الى ابراهيم ياشا والد الخديو اسماعيل .  
ولم يمكث بالابراهيمية وقتا طويلا اذ اتجه جنوبا  
وعسكر بجنوده فى جبل شوا Shoua ثم دخل بلدة  
« فاتيكو Fatiko » فى ٦ مارس سنة ١٨٧٢ حيث أقام  
بها أيضا محطة عسكرية شيد بداخلها مخزنا من الأحجار  
الشديدة الصلابة لحفظ الأسلحة والذخائر .

وقد حرص « بيكر » على استكشاف الطرق البرية التي سلكتها الحملة ابتداءً من بلدة « بدن » حتى وصولها الى « فاتيكو » مبيّنا عدم صلاحية هذه الطرق للسفر والمواصلات وذلك بسبب كثرة الارتفاعات والانخفاضات بها فضلاً عن وجود النباتات والأعشاب الطويلة وكذلك الغابات ذات الأشجار الكثيفة والتي تتشابك فيما بينها مؤلفةً حواجز طبيعيةً أمكن لها في بعض الأوقات من أن تسد طرق المواصلات كما سببت الأمطار الغزيرة والتي تتساقط هناك لمدة تسعة أشهر، تبدأ من إبريل حتى نهاية ديسمبر، في تكوين أحقر العميقة والمستنقعات الواسعة مما أدى الى صعوبة السير في هذه الطرق .

واصلت حملة « بيكر » الكشفية رحلتها بعد ذلك فوصلت في ٢٢ مارس سنة ١٨٧٢ الى بلدة « فويرا Fowira » الواقعة عند نيل فيكتوريا على بعد مائة وأربعين كيلومتراً من « فاتيكو » . وكانت « فويرا » تابعة في إدارتها لمملكة « أونورو Onyoro » الواقعة شرق بحيرة ألبرت والتي كان يحكمها في ذلك الوقت الملك « كاباريجا Kabarego » الذي قدم ولاءه التام للحكم المصري دون تردد وأمد الحملة بالمؤن التي تحتاج إليها وكان في تعاون الملك « كاباريجا » مع الحملة ما دفعها للوصول

الى عاصمته « ماسندى Masindi » فى ٢٥ ابريل سنة ١٨٧٢ بعد أن مرت فى طريقها بيلدتى كيزونا « Kisonna » و « كوكى Koki » وبوصول انجملة الى « ماسندى » قام « بيكر » بعملية استكشاف سريعة لها فوجدها تقع على خط عرض ٤٥ ° شمالا وخط طول ٢٥ ° ٣١ شرقا وتبعد عن بحيرة البرت مسافة عشرين ميلا تقريبا وبينها وبين الاسماعيلية مسافة ٣٤٩ ميلا تقريبا بالطريق البرية ، كما تقع فى الاتجاه الغربى منها وعلى بعد ثمانين كيلومترا تقريبا سلسلة الجبال الغربية التى تمتد بجوار بحيرة البرت نياتزا ، كما وجدها تقع فى مكان مرتفع الى حد ما غير مستوى السطح وتكثر بها الأشجار والأعشاب الطويلة .

هذا وقد أعلن « بيكر » فى احتفال كبير أقامه فى ١٤ مايو سنة ١٨٧٢ دخول مملكة « أونپورو » تحت الادارة المصرية ورفع العلم المصرى على أرضها واختار « كاباريجا » حاكما عليها باسم مصر ، الا أن كاباريجا ناصب حملة بيكر العداء بعد ذلك بسبب رفض « بيكر » مساعدته فى حروبه ضد عمه ومنافسه على العرش « ريونجا Rionga » . وقد انتصرت الحملة المصرية فى حروبها ضد « كاباريجا » وأهالى « ماسندى » كما أن « ريونجا » أعرب « لبيكر » عن ولائه التام للحكم



المصرى ، فأرسل نه « بيكر » قوة عسكرية ساعدت فى دخول « أونينورو » وخلع « كاباريجا » وتوليته حاكما عليها بدلا من « كاباريجا » باسم مصر .

وتجدر الاشارة الى أن وفدا من مملكة اوغندا المجاورة لبلاد أونينورو والواقعة فى شمال وغرت بحيرة فيكتوريا — كان قد تقابل مع « صمويل بيكر » وأعلن له ترحيب بلاده باقامة علاقات الود والصداقة مع الحملة المصرية التى هزمت « كاباريجا » العدو الذى يهدد مملكتهم دائما . وقد رحب « بيكر » باقامة هذه العلاقات بيد أنه لم يسع لتحقيقها متعللا بقرب انتهاء عقده فى أول ابريل سنة ١٨٧٣ . والحق أنه كان يرغب فى عدم وصول النفوذ المصرى الى أوغندا أهم وأغنى المناطق الاستوائية وتفضيل النفوذ الانجليزى عنه تمشيا مع سياسته الداعية للاستعمار الانجليزى فى المناطق المهمة من القارة الأفريقية .

على أية حال تفرغت الحملة المصرية بعد حروبها مع أهالى أونينورو بمحاربة رجال زريبة « أبى السعود » تاجر الرقيق الذى كان ينوى القضاء على الحملة المرسلة أساسا لمناهضة تجارته المربحة وانتهى الأمر بهزيمة رجال الزريبة واستسلام أهم قوادها ويدعى « ولد الملك » ودخوله فى خدمة الحكومة المصرية وترحيل أبى السعود

الى الخرطوم فى نوفمبر سنة ١٨٧٢ لاجراء انتحقيق  
معه فى الوقت الذى تمت فيه مصادرة كل ما بمخازنه  
من عاج .

بعد ذلك تفرغت الحملة المصرية للقيام بالأعمال  
الغمرانية فى البلدان التى فتحتها فى منطقة أعالى النيل  
الأبيض وانتهى جعلت منها وحدة إدارية واحدة سميت  
« مديرية خط الاستواء » فقد بذلت الجهود المصرية فى  
سبيل تمدين هذه الجهات وإدخال وسائل الحضارة الحديثة  
بها كالعمل على إخلال الأسلحة النارية محل الأسلحة  
التقليدية المعروفة لديهم حينذاك والمثلة فى الحراب  
والسهام والسيوف ، والعمل كذلك على تعبيد الطرق  
البرية بقدر المستطاع وإقامة المواصلات المختلفة وإنشاء  
المحطات التجارية وإقامة الاستحكامات والتحصينات  
وتحديد التخوم السياسية بين البلدان التى مرت بها  
الحملة المصرية ، فضلا عن الاهتمام بأمور الزراعة  
والصناعة والتجارة ونشر الأمن والتعليم والنظافة بين  
الأهالى .

انهى « بيكر » مهمة حملته فى أول إبريل سنة  
١٨٧٣ حيث كان اليوم الذى تنتهى فيه مدة خدمته لدى  
الحكومة المصرية ولذا رحل من الاسماعيلية الى فاشودة

ثم الى الخرطوم فالقاهرة اثنى وصلها في ٢٤ اغسطس سنة ١٨٧٣ وقد قابله الخديو وانعم عليه بالنيشان العثماني من الدرجة الثانية تقديرا لجهوده . كما انعم على الضباط المصريين المرافقين للحملة بترقيتهم الى رتب أعلى تكريما لهم على أداء مهمتهم وتقديرا لجهودهم .

وكان بيسكر قد قدم بلخديو تقريرا كاملا عن حملته المصريه موضعا فيه نتائج اكتشافاته في ابيدان التي مرت بها انحملة . وكان مما ذكره أن بمرور الحملة المصريه على ابيدان الكثيرة ابتداء من فاشودة حتى ماسندي قد اتاح لها استكشاف الكثير عن حياة الاهالي المحليين سكان هذه المناطق خاصة فيما يتعلق باوصافهم وعاداتهم وطرق معيشتهم وأهم الأعمال التي يقومون بها كالرعى والزراعة والصيد والتجارة والصناعة . فيؤكد « بيسكر » نتيجة لاستكشافاته بأن هناك كثيرا من الصفات والعادات تتشابه بين سكان هذه المناطق مما يدل على نشأتهم المتقاربة كما أن هناك أيضا اختلافات واضحة بين منطقة وأخرى سواء في طبيعة سكانها أو في أرضها . فمن الصفات المشتركة بين السكان حديتهم في الأعمال التي يقومون بها وميولهم الطبيعية الى الغبر والشراسة في الانتقام فضلا عن صعوبة التفاهم معهم . أما عن عاداتهم فغالبا ما تكون في إقامة حفلات الغناء

والرقص حيث يقيمها الرجال وأولادهم بعد الانتهاء من أعمالهم اليومية وأحيانا ما تشترك فيها زوجاتهم وبناتهم .

أما أوجه الاختلاف الواضحة فتتعلق بالملابس التي يرتديها هؤلاء فبينما يكون رجال المناطق الممتدة من « فاشودة » حتى « فانيكو » عرايا دائما نجدهم ابتداء من « فانيكو » حتى « فويرا » يرتدون معاطف جلدية تغطي أكتافهم وصدورهم فقط . أما النساء المتزوجات في المنطقتين فعادة ما يضعن حول وسطهن حزاما جلديا تثبت به قطعتان مثلثتان من الجلد أحدهما أمامية والأخرى خلفية بينما تظهر الفتيات غير المتزوجات وقد تعريق تماما من ملابسهن وفي ذلك يكون الفرق بينهن وبين المتزوجات .

وأكد « بيكر » أن الأهالي في البلدان التي مرت بها الحملة المصرية يهتمون بالرعى أساسا . وهذا مرجعه الى حبهم الشديد لماشيتهم من الأبقار والأغنام حتى أن كثيرا من الحروب كانت تنشب بين القبائل بسبب اختطاف قبيلة ما قطعان ماشية القبيلة الأخرى . كما لاحظ « بيكر » أن الاشتغال بالزراعة يتنوع من منطقة لأخرى حسب درجة خصوبة الأرض ومدى اهتمام الأهالي بها .

ويذكر أن الأهالي هناك قد استفادوا من روث الابقار والأغنام والابل والخيول في تسميد الأرض ، كما استخدموا الآلات الحديدية في تجهيز الأرض للزراعة خاصة تلك التي أزانوا عنها الحشائش الطبيعية أو أحرقوا ما بها من أعشاب لتزداد مساحة الأراضي المنزرعة - كما يقوم الكثير من الأهالي بصيد الأسماك كما يفضل البعض صيد التماسيح وأفراس النهر والقيلة وغيرها من الحيوانات وذلك اما لأكل لحومها أو للتجار بها خاصة القيلة التي تدر عليهم ربحا وفرا من تجارة سن الفيل ( العاج ) .

وعلى الرغم من الاكتشافات التي توصل اليها « صمويل بيكر » عن حياة سكان المناطق الأفريقية التي مرت عليها حملته المصرية فإنه فشل في تحقيق الأهداف الأساسية التي أرسلت من أجلها وهي إجراء الاستكشافات الجغرافية عن منابع النيل إذ انها لم تتمكن من الوصول الى بحيرة البرت نيانزا ، كما كان مقررا لها من قبل أو الى بحيرة فيكتوريا نيانزا برغم وصولها الى نيل فيكتوريا الذي يربط بين البحيرتين . وربما يعود سبب ذلك الى حالة الحرب التي كانت عليها الحملة المصرية في بلاد « أونيو رو » الواقعة في شرق بحيرة البرت نيانزا ومناصبه الملك « كاباريجا » لها العداء .

كما فشلت الحملة في الضرب على أيدي تجسار الرقيق ادخال التجارة المشروعة حيث أن مدة السنوات الأربع ( ١٨٧٠ - ١٨٧٣ ) التي قضتها الحملة في هذه المناطق كانت لا تكفى للقضاء على تجارة الرقيق - التي ألفها الناس هناك لسنوات طويلة خلت، وأصبحت تشكل ركنا مهما من حياتهم ومجتمعاتهم - واحلال التجارة المشروعة محلها •

ويمكن القول بأن مسئولية فشل الحملة في تحقيق أهدافها انما تقع في مجملها على كاهل «بيكر» اذ اعتبر نفسه غازيا جاء الى هذه المناطق الأفريقية على رأس حملة عسكرية لغزوها واخضاعها لسلطان الحكومة المصرية • كما اعتقد بأنه يمكن مناهضة تجارة الرقيق دفعة واحدة دون أن يسمح لها بأخذ المراحل الانتقالية للقضاء عليها ، وهو الأمر الذي يحتاج الى عنصر الزمن لتحقيقه • فعلى الرغم مما كانت لديه من خبرة كشفية سابقة بالمناطق الأفريقية وبطبيعة سكانها فانه كانت تنقصه اللباقة السياسية في التقرب الى الاهالى المحليين وكسب ودهم وثقتهم بدلا من أن يتبع معهم سياسة العنف والشدّة للحصول على مؤن الحملة أو استخدامهم كحمالين لنقل متاع الحملة •

وتجدر الإشارة أخيرا الى أن هذه الحملة كانت قد أثقلت كاهل الميزانية المصرية اذ بلغت جملة نفقاتها ما يقرب من مليون جنيه في الوقت الذي كانت تعاني فيه مصر ضيقا ماليا شديدا ، فضلا عن جملة خسائرها في عدد الأفراد والتي تراوحت ما بين ستمائة وسبعمائة فرد بين قتيل ومريض وهارب ومفقود .





### استكشافات « غوردن » فى أعالى النيل الأبيض

أرادت مصر بعد فشل حملة « بيكر » أن ترسل حملة كشفية أخرى الى منطقة النيل الأبيض لتحقيق الأهداف التى أخفق « بيكر » فى تحقيقها وأن تعمل فى الوقت نفسه على انشاء سلسلة من المحطات العسكرية تمتد بامتداد مجرى النيل حتى منابعه فى منطقة البحيرات الاستوائية ويكون ذلك برضاء القبائل وشيوخها .

واختارت الحكومة المصرية وللمرة الثانية شخصية أجنبية أخرى دون أن تدري بأن شخصية « بيكر » الأجنبية كانت تعد سببا رئيسيا أدى الى فشل حملته . اختارت الحكومة المصرية تشارلس جورج غوردن Charles George Gordon . وكان اختياره بايعاز من الحكومة الانجليزية أيضا بل أن الحكومة الانجليزية

كانت قد اشترطت على الخديو - فى حالة موافقتها  
على تعيين غوردن فى خدمه الخدمة المصرية - ضرورة  
فصل مديرية خط الاستواء عن حكمدارية السودان  
واعتيارها مديرية قائمة بذاتها وان يكون غوردن حاكما  
مستقلا فى عمله وشؤنه وحساباته عن الحكمدارية ،  
لأن بعد المسافة بينهما يؤدى الى التأخير فى تصريف  
أمرها مما كان سببا فى فشل حملة « بيكر » . ولعل  
اشتراط الحكومة الانجليزية وما تذرعت به من حجج  
واهية ما يكشف عن نواياها الاستعمارية التى تبدو  
واضحة فى الرغبة فى فصل المديرية الاستوائية عن  
حكمدارية السودان وانفراد « غوردن » بحكمها . وذلك  
لكى يتمكن بالتالى من تقوية النفوذ الانجليزى هناك .  
وقد وافق الخديو على شرط الحكومة الانجليزية مادام  
انه سيساهم فى تحقيق أهداف مصر الكشفية فى  
المناطق الأفريقية .

وبالفعل وصل « غوردن » الى القاهرة فى ٦ فبراير  
سنة ١٨٧٤ وبعد عشرة أيام صدرت اليه تعليمات  
الخديو الخاصة بمهمته الأساسية فى المديرية  
الاستوائية والتى تتلخص فى العمل على تنظيم الادارة  
واقرار الأمن بها ومراقبة نشاط تجار الرقيق واحتكار  
تجارة العاج باعتبارها التكاة التى كان يستند اليها

تجار الرقيق فى الانتقال بالرقيق من جهة الى اخرى  
والعمل كدبك على نشر انتجارة المشروعة بين الاهالى  
وتدريبتهم على استخدام « النقد » فى معاملاتهم التجارية  
بدلا من نظام المقايضة . وفيما يتعلق بالاجراءات  
الكشفية فقد تعين على « غوردن » تتبع مجرى انيل  
من الاسماعيلية ( غندكرو ) الى البحيرات الاستوائية  
لاختبار مدى صلاحيتها للملاحة وارسال الضباط  
والمهندسين فى بعثات استكشافية لهذه البحيرات التى  
حولها مع رسم الخرائط التوضيحية لها .

وبعد أن وافق غوردن على تنفيذ هذه التعليمات  
الخدوية مقابل راتب سنوى قدره الفان من الجنيهات  
صدر اليه الأمر العالى بتعيينه مأمورا على مديريةية خط  
الاستواء . وتعاونت الأجهزة الادارية والحربية فى  
مصر والسودان من أجل اعداد حملة غوردن الجديدة .  
وقد اختار « غوردن » مجموعة من الضباط الأجانب  
للقيام باجراء الاستكشافات المطلوبة فى منطقة البحيرات  
الاستوائية منهم : شايبى لونج Chaille Long و « ماسون  
Watson وواطسون وشينندال Chippendale  
ورمولوحييس Romolo Gessi وأرنست لينان دى بلفون  
Ernist Linant De Bellefonds

على أية حال غادر غوردن القاهرة فى ٢١ فبراير سنة ١٨٧٤ فى طريقه لمنطقة أعالي النيل الأبيض فوصل الخرطوم فى ١٣ مارس ثم غادرها فى ٢٢ مارس ليصل فى ٢ أبريل الى منطقة مصب نهر السوبات فى النيل الأبيض وأقام عندها محطة عسكرية سميت بالسوبات هدف منها مراقبة طرق المواصلات النهرية ومصادرة مراكب الرقيق بها - ثم وصلت الحملة بعد ذلك الى بحيرة « نو » وعندها قام غوردن بإجراء استكشاف سريع لها فوصفها بأنها بحيرة ضحلة واسعة تمتد الى الغرب لمسافة سبعة أميال تقريبا ويصب بها النهر الممتد مع بلدة « مشرع الرق » والمسمى بحر الفزالى والذى يتصل عندها أيضا ببحر الجبل - وعلى الرغم مما يحيط بها من مستنقعات فان الاراضى الممتدة بجوارها تكثر بها الأشجار مما أفاد الحملة المصرية فى استخدام أخشابها للوقود بدلا من الفحم -

وفى ١١ ابريل سنة ١٨٧٤ وصلت حملة غوردن الى بلدة « بور » بعد أن مرت بغابة شانبيه وأسست بها محطة عسكرية وقد جعل غوردن من بلدة « بور » والأراضى المحيطة بها مديرية أسماها مديرية « بور » وذكر أن أراضى « بور » صالحة للزراعة حيث تنتشر زراعة الذرة والسمسم والتبغ بكميات كبيرة ، كما تمتاز بكثرة

الغابات الكثيفة بالأشجار وعلى الرغم من وجود الأعداد الكبيرة من الأبقار والأغنام والماعز فإن أهالي « بور » - وهم من قبائل الدنكا - لا يأكلون لحومها حسب عاداتهم وإنما يأكلون لحوم الحيوانات الأخرى كالقيلة والزراف وأفراس النهر .

واستأنف غوردن رحلته جنوبا في بحر الجبل فوصل الى الاسماعيلية في ١٧ أبريل سنة ١٨٧٤ وبعد أن مكث بها فترة من الوقت تأكد من عدم صلاحية الاسماعيلية لأن تكون عاصمة للمديرية الاستوائية حيث أن جوها غير صحي وأرضها رملية مجدية غير صالحة للزراعة فضلا عن انه ابتداء من شهر ابريل حتى منتصف شهر سبتمبر تندفع مياه الأمطار من قمم الجبال المحيطة بها فتكون مستنقعات كثيرة ذات مياه راكدة ينتشر بها البعوض الذي يخلل معه مرض الحمى . وعندما يصبح ماء النيل تجاهها ضحلا لا تستطيع المراكب الشراعية التجارية الاقتراب من الشاطئ الا بصعوبة بالغة لضحالة المجرى المائي بحيث لا يصلح لرسوها معظم شهور العام ، بالإضافة الى ذلك فإن المراكب التجارية وكذلك عمليات طهو الطعام لا تجد حاجاتها من الأخشاب اللازمة لها كوقود بسبب بعد منطقة الغابات التي تستجلب منها الأخشاب عن الاسماعيلية مسيرة ساعتين

أو ثلاث ساعات - ولهذه الأسباب اتجهت نية غوردن لاختيار بلدة « لارو » الواقعة على الضفة الغربية لبحر الجبل الى الشمال قليلا من المنطقة المواجهة للاسماعيلية بنحو اثني عشر كيلومترا ، لتكون عاصمة للمديزية الاستوائية ، نظرا لما عرفه عن خصوبة أرضها وصلاحيات تربتها للزراعة وقربها من ملاحات « أونجاتي » التي تسد حاجة السكان هناك وكذلك لقربها من الغابات الكثيفة بالأشجار مما يمكن الاعتماد على أخشابها كوقود ، كما أن المجرى المائي المطلة عليه عميق وصالح لرسو المراكب بنوعيتها في جميع مواسم السنة ، هذا بالإضافة الى أن جوها صحي نسبيا ويكاد يكون خاليا من الأمراض المتنوعة المنتشرة في الاسماعيلية .

وفي اليوم الأخير من عام ١٨٧٤ تم الانتقال الى العاصمة الجديدة « لادو » واعتزم غوردن بعد ذلك مواصلة استكشافاته فوصل في ١٣ مارس سنة ١٨٧٥ الى بلدة « الرجاف » جنوب الاسماعيلية وعندها أراد غوردن استكشاف مجرى النيل جنوب الرجاف لاختبار مدى صلاحيته للملاحة النهرية خاصة بعد أن أكد « بيكر » من قبل صعوبة الملاحة في النهر جنوب الرجاف بسبب كثرة اعتراض الجنادل والشلالات للمجرى المائي

وهو الأمر الذى دفع « بيكر » لأن يستكمل رحلته  
الكشفية الى الجنوب سالكا الطرق البرية .

وقد بدا غوردن رحلته الكشفية فى ٣٠ مارس  
سنة ١٨٧٥ وتمكن من رسم خريطة للمجرى المائى جنوب  
الرجاف وتسنى له المرور من جنادل « بدن » واقام على  
الشاطئ الغربى المجاور لها محطة عسكرية عرفت  
بمحطة « بدن » وتمكن من اجتياز جنادل « مكيدو » حيث  
وصل الى بلدة « كرى » على بعد ثلاثين كيلومترا تقريبا  
جنوب « بدن » وأسس بها أيضا محطة عسكرية ، كما  
استطاع المرور من جنادل « جوجى » القريبة من بلدة  
كرى ووصل فى ٦ أغسطس سنة ١٨٧٥ الى بلدة  
« سوجى » التى تطل على جنادل « يربورا » فأنشأ بها  
محطة عسكرية - كما أمكنه العبور من جنادل « يربورا »  
ووصل الى بلدة « لابوريه » فى ٢٤ سبتمبر سنة ١٨٧٥  
حيث استقبله أهل « لابوريه » من قبائل « الماوى »  
بالترحيب وساعدوا فى اقامة المحطة العسكرية التى أمر  
بتأسيسها هناك .

ويتضح من رحلات « غوردن » صلاحية المجرى  
المائى للملاحة النهرية طوال المسافة من جنوب الرجاف  
حتى « لابوريه » بالرغم من وجود بعض الجنادل وهى

ذات المسافة التي اثبت « بيكر » في استكشافاته من قبل  
عدم صلاحيتها للملاحة النهرية .

أراد غوردن بعد ذلك مواصلة رحلته الكشفية  
الى البحيرات الاستوائية فغادر « لابورية » فى ٨ أكتوبر  
سنة ١٨٧٥ فى طريقه الى الجنوب وما ان تقدم فى مياه  
بحر الجبل أمثارا قليلة حتى سمع - على حد قوته -  
صوتا كهزيم الرعد يتزايد كلما مضى فى طريقه بالنهر  
فتوقف بالحمة فوق ضفة صخرية تغطيها النباتات  
وتهبط الى المجرى بانحدار شديد حيث لمح شلالات  
« مكدى » الشهيرة باسم « فولا » والتي رأى عندها ماء  
النبيل يفور ويتلوى فى دوامات شتى لمسافة ميلين على  
الأقل وبصورة لا يقوى المرء على تأملها .

وعندئذ أدرك « غوردن » انه لا يمكنه اجتياز  
شلالات « فولا » أو التغلب عليها ، كما أدرك انه لى  
يواصل رحلته الكشفية الى البحيرات الاستوائية يستلزم  
عليه أن يسلك الطريق البرية قبيل هذه الشلالات حتى  
بلدة « دوفيليه » - وبالفعل وصل الى بلدة « دوفيليه »  
بالطريق البرى وأمر باقامة محطة عسكرية بها ثم سار  
على رأس قوة صغيرة من الجند للتأكد من استقرار  
الأحوال فى المحطتين « فاتيكو » « وفويرا » اللتين



أقامهما « بيكر » ثم تقدم من فويرا في ٨ يناير سنة ١٨٧٦ لمسافة مائة وعشرين كيلومترا تقريبا وسط الغابات الكثيفة والوديان والسهول حتى وصل الى بلدة « مروي » التابعة لمملكة أوغندا . وذكر غوردن ان اهم ما لفت نظره في بلدة « مروي » هو كثرة عدد سكانها وارجع ذلك الى صلاحية ارضها لزراعة حيث تمتاز بالخصوبة الجيدة مما أدى الى استيطان عدد كبير من الأهالي هناك للاشتغال بالزراعة . وقد لاحظ اهتمامهم بزراعة الذرة والبطاطا والموز . كذلك كان لتوافر المراعى الغنية بالاعشاب والحشائش النباتية الفضل في تزايد عدد السكان انذين كانوا يهتمون بتربية الأبقار والأغنام والماعز ، كما اهتم البعض منهم بصيد الأسماك وذلك باستخدام قوارب الصيد المصنوعة من جذوع الأشجار المجوفة . ومن ناحية أخرى فقد ذكر غوردن أن هؤلاء السكان كانوا يتصفون بالصلاية والجلد والحدة القاسية في طبائعهم ، كما كانت تحذوهم رغبة شديدة في شق الحروب فيما بينهم لأجل الحصول على النساء والماشية ولكنهم على الرغم من ذلك كانوا يميلون الى الغناء والرقص فيقضون فيه معظم أوقاتهم وهم يستمدون لذلك بطلاء أجسامهم بأنواع من الشحم ووجوههم بألوان مختلفة واستعمال حلقات حديدية

صغيرة كاقراط تتدلى من الأنف والأذن مع احاطة الذراعين والساقين بأساور عريضة من الخرز الملون -

هذا وقد أمر غوردن فى ابريل سنة ١٨٧٦ بإرسال حملة مصرية قوامها مائة وستون جنديا تحت قيادة الضابط المصرى « نوراغا » وبمعاونة الضابط السودانى « محمد أفندى ابراهيم » الى مملكة أوغندا لمقابلة ملكها ويدعى « ام تيسا M'tesa » . والانسان معه وديا على انشاء محطة عسكرية فى كل من « أورندجانى » - الواقعة على الحدود الشمالية للمملكة - وفى كوستزا - المطلة على بحيرة فيكتوريا - حتى يتيسر للحملات الكشفية انقادة الى بحيرة فيكتوريا أداء مهمتها . ولما كان الملك الاوغندى حريصا على توطيد علاقاته الودية مع الحكومة المصرية فقد أبدى ترحيبا كبيرا بانشاء المحطتين العسكريتين ببلاده ، بل لقد طالب كذلك بانشاء محطة عسكرية أخرى بعاصمته « روباجا Rubaga أو دوباغا Dubago » ، كما طلب من الضابط المصرى ابقاء الحامية العسكرية بالعاصمة بدلا من « أورندجانى » المقرر ابقاء الحامية بها .

وكان طبيعيا أن يبارك الخديو هذه الجهود فبعث الى غوردن مهنثا بنجاحه فى الاشراف على تحقيق أهداف

مصر فى الوصول الى مملكة أوغندا وبالتالى الى بحيرة  
« فيكتوريا نيانزا » وتجدر الإشارة الى أن ابقاء الحماية  
المصريه باوغندا لم يدم طويلا اذ سرعان ما أصدر  
غوردن امره بانسحابها من هناك وعودتها الى « مرولى »  
وكان فى لك مدفوعا بنزعتة الاستعمارية كما سيتضح  
فيما بعد .

على كل استغل غوردن فرصة وجود القوات المصرية  
ببلاد أوغندا قبل ان يصدر انيها أمر الانسحاب لكي  
يقوم بحملته الكشفية الى البحيرات الاستوائية فغادر  
« دوفيليه » فى ٢٠ يوليو سنة ١٨٧٦ مستقلا الباخرة  
نيانزا فى طريقه الى الجنوب وبعد ثمانية أيام وصل الى  
بلدة « ماجنجو Magungo » فى الشمال الشرقى من بحيرة  
البرت فاكد صلاحية المجرى المائى للملاحة النهرية  
طوال المسافة بين « دوفيليه » شمالا وماجنجو جنوبا  
وأسند ذلك الى اتساع عرض المجرى المائى الذى يصل  
الى ستة كيلومترات تقريبا ثم الى عدم سرعة جريان  
النهر حيث يكون قليل الانحدار . ومن ناحية أخرى  
فقد لاحظ انتشار نباتات البردى الكثيفة على ضفاف  
النهر وامتداد مزارع الموز بامتداد الأراضى المجاورة له  
لأنه — كما رأى غوردن — كان يعد غذاء رئيسيا لسكان  
هذه المناطق خاصة فى منطقة « ماجنجو » المزدهمة

بالسكان . كما لاحظ ارتداء بعض السكان للملابس  
الجلدية بينما كان غالبيتهم يتخذون من أوراق الأشجار  
والقماش المصنوع من لحائها رداء لهم .

أبحر غوردن بعد ذلك شرقا متجها الى « فويرا »  
متتبعا للمجرى المائى لنيل فيكتوريا ولكنه بعد أن مضى  
به مسافة ثلاثة وثلاثين كيلومترا تقريبا كان قد اقترب  
بعدها من « شلالات ميرشيزون Murchison Falls »

للتنزل الى الشاطئ المجاور ليستكمل رحلته سيرا على  
الأقدام ، اذ أدرك صعوبة استئناف الرحلة بالطريق  
المائى حيث أن المجرى عند الشلالات ضيق لا يزيد  
اتساعه على ثمانية أمتار وهدير الماء الساقط من ارتفاع  
أربعين مترا تقريبا يتكرر دون انقطاع ، هذا فضلا عن  
أنه كان يعلم مسبقا بوجود شلالات أخرى تسمى «كاروما  
Karuma » تقع فى الاتجاه الشرقى لشلالات ميرشيزون  
وتبعد عن بلدة فويرا بمسافة قريبة . وعندما وصل  
غوردن الى فويرا فى ١٣ أغسطس سنة ١٨٧٦ كان التعب  
قد حل به وبجنوده ، ورغم ذلك فقد استطاع أن يرسم  
خريطة للمجرى المائى لنيل فيكتوريا ابتداء من  
« ماجنجو حتى فويرا » . كما أنجز رسم خريطة للمجرى  
المائى من فويرا الى فرولى . وبهذا يكون قد أتم رسم  
خريطة لنيل فيكتوريا من ماجنجو الى « مرولى » .

والجدير بالذكر انه رغم النجاح انذى حققه  
غوردن فى استكشافاته ايجغرافية بمنطقة أعالى انيل  
فان النزعة الاستعمارية كانت دائما تسيطر عليه فقد  
اعلن فى نوفمبر سنة ١٨٧٥ أن بريطانيا بحكمها لهذه  
المناطق تستطيع افادة سكانها حضاريا على عكس الوجود  
المصرى الذى لا يزال حكامه على قدر كبير من التأخر .  
كما صرح فى أكتوبر سنة ١٨٧٦ بأن مصر لم تعد قادرة  
على حكم هذه المناطق الأفريقية بسبب تفاقم الأحوال  
الداخلية خاصة المالية منها مما ينبىء بحدوث أزمة  
عنيفة بها .

ويتضح من هذا أن ثمة رغبة ملحة كانت تدفعه  
لأن تكون هذه المناطق الوسطى من أفريقيا بعيدة عن  
النفوذ المصرى ، وبالتالى تتمكن بلاده من أن تمد اليها  
نفوذها الاستعمارى الذى بدأ ينتشر حينذاك فى جنوب  
أفريقيا ، واذا هذا كان طبيعيا أن يأمر بانسحاب القوات  
المصرية من أوغندا كما أمر بسحب قوات مصرية أخرى  
كانت ترابط فى مملكة « أونىورو » . حدث هذا رغم  
احتجاج الحكومة المصرية التى اعتبرت أمر الانسحاب  
اساءة كبيرة لها فى أفريقيا خاصة انه جاء فى الوقت  
الذى كانت قد ابلغت فيه قناصل الدول الأجنبية بمصر  
عن امتلاكها لمنطقة البحيرات الاستوائية .

وهكذا بعد أن هيا غوردن لبلاده استعمار هذه المناطق فكر جديا فى العودة الى وطنه الاول فعاد الى « لارو » عاصمة المديرية الاستوائية تم الى الخرطوم فالقاهرة حيث وصلها فى ٢ ديسمبر سنة ١٨٧٦ ومنها عاد الى لندن . وهناك كشف النقاب عن نواياه الحقيقية اذ ذكر بأنه لا يود العودة مرة اخرى للعمل فى المديرية الاستوائية كحاكم لها فى ظل الحكومة المصرية مادام أن السودان لا يزال غير خاضع له وتحكمه ادارة منفصلة عن المديرية الاستوائية مما يترتب عليه اضطراب فى شئون الحكم واهتزاز فى أجهزة الأمن يؤدى الى رواج تجارة الرقيق فى الأملاك المصرية بأفريقيا . لذا فهو يفضل فى حالة العودة أن يتقلد وظيفة حاكم عام السودان بما فيه المديرية الاستوائية .

وبالفعل وافق الخديو على اسناد غوردن هذا المنصب الجديد أى منصب الحاكم العام للسودان بما فيه المديرية الاستوائية ، وعاد غوردن للعمل مرة أخرى فى خدمة الحكومة المصرية فى أواخر يناير سنة ١٨٧٧ . وظل يعمل طوال مدة توليه المنصب الجديد على التمكين لبلاده فى المناطق الشاسعة التى يحكمها فى أفريقيا نيابة عن الحكومة المصرية ، فمن ناحية أخذ يستعين بعدد كبير من الأجانب يعملون معه كموظفين بدلا من الموظفين

المصريين والسودانيين - ومن ناحية أخرى اهتم  
بضرورة انسحاب القوات المصرية من مناطق كثيرة في  
أعلى النيل الأبيض بحجة الابتعاد عن مواطن الاحتكاك  
بالقبائل الافريقية وتعاشيا لنفقات مواجهتها - واحق  
أن الهدف من وراء ذلك هو استبعاد النموذ المصرى من  
هذه المناطق تمهيدا لاستبداله بالنموذ الانجليزى - وفى  
سبيل تحقيق هذا انهدم خان غوردن يتولى نفسه - كما  
ذكرنا سابقا - قيادة الحملات المصرية المرسله لاستكشاف  
المناطق والمجارى المائية بأعلى النيل الأبيض وذلك لكى  
يطلع حكومته الانجليزية على نتائج اكتشافاته فى هذه  
المناطق مما يفيدها فى الوقوف على أحوالها الجوية  
وصلاحية الإقامة بها ومعرفة ثرواتها الطبيعية وطبائع  
سكانها فضلا عن معرفتها بالمجارى المائية الصالحة للملاحة  
النهرية - وهى أمور تخدم بطبيعة الحال المصالح  
الاستعمارية فى منطقة أعالى النيل - كما انه حرص  
من ناحية أخرى على ارسال عدة بعثات أخرى كشفية  
تحت اشرافه الى منطقة البحيرات الاستوائية وذلك بهدف  
زيادة معرفته، وبالتالى معرفة بلاده بأحوال هذه المنطقة -  
ولما كانت هذه البعثات متعددة الجوانب والأهداف فقد  
فضلنا تخصيص الفصل التالى لدراستها حتى يتضح  
لنا حجم الجهود التى بذلتها مصر فى الحركة الكشفية

الأفريقية على الرغم من أوجه الاستفادة الأجنبية وخاصة  
الانجليزية من هذه الجهود المصرية .

ويمكننا أن نستخلص مما سبق أن الحاق غوردن  
للمعمل بخدمة مصر بضغط من الحكومة الانجليزية كان  
يعنى استكمال المخطط الانجليزى الذى بدأته بريطانيا  
منذ أن سعت لتعيين صمويل بيكر بخدمة مصر والذى  
كان يهدف الى تحقيق أطماع بريطانيا التوسعية فى  
أفريقيا على حساب مصر لاستخدام خديو مصر كأداة  
لتنفيد هذا المخطط الانجليزى .

وإذا كان « بيكر » قد عمل بقدر استطاعته على  
التمكين لبلاده فى المناطق الأفريقية التى توصل اليها  
بمساعدة مصر فبالمثل كانت سياسة غوردن طوال مدة  
خدمته بمصر سواء وقت أن كان حاكما للمديرية  
الاستوائية ( ١٨٧٤ - ١٨٧٦ ) أو حاكما عاما للسودان  
بما فيه المديرية الاستوائية ( ١٨٧٧ - ١٨٧٩ ) .



## بعثات أعالي النيل الأبيض تحت اشراف « غوردن »

١ - بعثة شايل لونج « Chaille Long

حرص غوردن منذ أن كلف بمهام حكم المديرية الاستوائية في ١٩ فبراير سنة ١٨٧٤ على أن يصطحب معه عددا من الضباط المصريين والسودانيين والأجانب ليعتمد عليهم في قيادة البعثات الكشفية التي كان يزعم ارسالها الى منطقة البحيرات الاستوائية طبقا لتعليمات الحكومة المصرية الصادرة اليه بخصوص اجراء بعض الاستكشافات في منطقة البحيرات .

غير أننا نلاحظ أن معظم البعثات الكشفية التي أرسلها غوردن الى المنطقة ، اسند قيادتها الى ضباط أجانب دون المصريين والسودانيين على الرغم من أن هؤلاء كانوا لا يقلون كفاءة عن الضباط الأجانب ، بل كانوا يفضلونهم من حيث تحملهم لظروف الأحوال

الجوية القاسية بمناطق وسط أفريقيا وخبرتهم بطبائع سكانها واتجاهات قبائلها المتعددة . ولكن نظرة التعصب الأجنبية والتزعة الاستعمارية فرضتا على غوردن اسناد قيادة البعثات الكشفية المصرية الى ضباط من بنى جلده ، وللأسف لم تعترض الحكومة المصرية على ذلك ، ولعل عدم اعتراضها يرجع الى حرصها على عدم اغضاب « غوردن » وبالتالي اغضاب حكومته الانجليزية ، كما يرجع الى تطلعها الى كسب صداقة الدول الأجنبية التي ينتمى اليها الضباط الذين استعان بهم « غوردن » .

على كل أعدت المديرية الاستوائية فى شهر ابريل سنة ١٨٧٤ أول بعثة كشفية الى مملكة أوغندا تولى قيادتها الضابط الأمريكى « شامى لونج Chaillé Long » وقد غادرت البعثة بلدة الاسماعيلية ( غندكرو ) فى ٢٤ ابريل سنة ١٨٧٤ فى طريقها الى أوغندا بعد أن زودها غوردن بتعليمات تتعلق بالعمل على تقوية روابط الصداقة بين مصر وأوغندا والتفاوض مع « ام نيسا » بشأن اقامة العلاقات التجارية مع مصر وتصدير العاج الأوغندى اليها بدلا من زنجبار، وكذلك استكشاف المجرى المائى لنهر النيل فيما بين الاسماعيلية وبحيرة فيكتوريا تمهيدا لارسال البواخر المصرية الى البحيرة مما يساعد

فى الوقت نفسه على مناهضة تجارة الرقيق فى هذه المنطقة .

وصلت بعثة « لونج » فى ٢٨ أبريل سنة ١٨٧٤ الى بلدة « موجى » ومنها اتجه الى الجنوب فعبر نهر « أسوا Asua » دون صعوبة اذ لم يزد عمقه حينذاك على أربعة أمتار وعرضه على سبعين مترا تقريبا . وقد ذكر « لونج » أن عرض النهر يزداد اتساعا فى موسم الأمطار بدرجة يصعب معها عبوره بدون مراكب فى مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر .

مضت البعثة فى طريقها بعد عبورها نهر « اسوا » فوصلت فى ٦ مايو الى « فاتيكو » ثم الى « فويرا » فى ١٧ مايو ، وهناك كتب « لونج » تقريراً تضمن نتائج استكشافاته عن الطرق التى اتبعتها البعثة . فأكد صعوبة استخدام هذه الطرق للمواصلات حيث تكثر بها الارتفاعات والانخفاضات وتغمرها البرك والمستنقعات حتى أعالى التلال المرتفعة منها ، كما تؤدى كثرة الحفر الموجودة بها والتى تسببها أرجل الفيلة بعد سقوط الأمطار الى عدم امكانية السير بهذه الطرق ، ويزداد الأمر صعوبة كلما كان المسير فى الاتجاه الجنوبى حيث تنتشر الروائح الكريهة الناتجة من المياه الراكدة بالبرك

والمستنقعات ، الأمر الذى يسبب معه فساد الهواء  
الجوى ، وبانتالى انتشار الأمراض وخاصة «الملاريا» .

وفى ١٩ يونيو سنة ١٨٧٤ دخلت البعثة بلدة  
« روبايا » عاصمة أوغندا وتقابل « لونج » مع  
« أم نيساه » فى صباح ٢١ يونيو فأبلغه عن لسان غوردن  
تحيات خديو مصر كما أعرب عن تقدير الحكومة  
المصرية له وطلب منه أن يسمح له بارتياح بحيرة  
فيكتوريا لأجراء بعض الاستكشافات الجغرافية بها  
وكذلك استكشاف النهر الذى ينبع منها ويتجه شمالا .  
فسمح له الملك بالقيام بجولته الكشفية فى ١٤ يونيو  
وعندئذ سار لونج بمركبه فى البحيرة مدة ست وثلاثين  
ساعة تمكن خلالها من الطواف فى جميع جهاتها - وقد  
ذكر فى تقريره الكشفى أن ماء هذه البحيرة يتميز  
بعذوبة المذاق وصفاء اللون وهدوء الجريان ، كما أن  
البحيرة ليس بها مد ولا جزر ولا يزيد عرضها على  
اثنى عشر أو خمسة عشر ميلا وتكثر بسواحلها التعاريج  
والخلجان وان كانت قليلة بالساحل الغربى .

وقد أراد « لونج » استكشاف النهر الذى ينبع من  
البحيرة ويتجه الى الشمال غير أن اعتقاد رجال الحرس  
الأوغندى ، المصاحب له بوجود « أرواح من الجان »

تسكن البحيرة قد حال دون ذلك . فعاد « لونج » ثانية الى « روباجا » فى ١٦ يونيو ثم لم يلبث أن عقد معاهدة مع الملك « أم نيسا » فى ١٩ يوليو ١٨٧٤ أقر فيها الملك بوضع مملكته تحت حماية مصر . والواقع ان ابرام هذه المعاهدة مع « ام نيسا » يعتبر بمثابة نجاح فى تحقيق الأهداف السياسية التى أرسلت النبعثة من أجلها الى أوغندا فى الوقت الذى حققت فيه أيضا نجاحا كشافيا بدأ منذ رحيلها من الاسماعيلية فى طريقها الى أوغندا ثم استكملته بعد مغادرتها روباجا فى ٢٠ يوليو سنة ١٨٧٤ متجهة الى « أورندوجانى » فحينما وصلتها فى أول أغسطس استقل « لونج » وأفراد بعثته ثلاثة قوارب سارت بهم فى نيل فيكتوريا فى اتجاه مرولى . وما كاد لونج يسير فى المجرى المائى بضعة كيلومترات حتى وجد نفسه داخل بحيرة متسعة تسمى كيوجا Kioga فأخذ يتجول بها مدة ثمان وأربعين ساعة اكتشف خلالها انها قليلة العمق اذ لا يزيد عمقها على مترين أو ثلاثة وهى تقع عند خط عرض ٣٠ ° شمال خط الاستواء وخط طول ٣٠ ° شرق خط جرينتش كما يتفرع منها السنة مائية كثيرة فى شكل مستنقعات تتوغل لمسافة طويلة فى الأرض مما يبدو وكأن هناك بحيرات مستطيلة تتشعب منها وتزداد هذه المستنقعات انتشارا فى موسم سقوط الأمطار .

وتجدر الإشارة الى أن اكتشاف البعثة المصرية لبحيرة « كيوجا » كان يعد بمثابة أول اكتشاف لهذه البحيرة إذ كان لا يعرف عنها شيء قبل هذا الاكتشاف المصرى ، ولهذا فقد حرص « لونج » على تغيير اسم « كيوجا » باسم ابراهيم نسبة الى ابراهيم باشا والد الخديو اسماعيل .

والجدير بالذكر أن الخديو اغتبط لهذا الاكتشاف ولنجاح البعثة المصرية فى أوغندا فأنعم على « لونج » برتبة « ميرالاي » - أى عميد - كما منحه النيشان المجيدى من الدرجة الثالثة تقديرا لجهوده فى خدمة الحكومة المصرية .

هذا وقد كلف « لونج » للمرة الثانية بتولى قيادة حملة مصرية أخرى الى بلاد « مكراكا » *Makraka* يكون الهدف منها استكشاف هذه البلاد وضمها الى الادارة المصرية وتدعيم وسائل الأمن بها وكذلك استغلال مواردها وخاصة « العاج » الذى يتوافر بكثرة هناك . وبعد أن تم تجهيز كل مستلزمات الحملة الجديدة مع الأسلحة والذخائر والمؤن غادرت عاصمة المديرية الاستوائية فى ٣١ يناير سنة ١٨٧٥ متجهة الى الغرب فاخترقت طريقها بصعوبة بالغة وسط أراض غير

مستوية السطح حيث توجد بها الارتفاعات والانخفاضات كما تكثر بها الغابات ذات الأشجار الكثيفة مما كان يساعد الحيوانات المفترسة والطيور البرية على استخدامها كـمأوى لها ، بالإضافة الى ارتفاع درجته الحرارة وقلة مصادر المياه . الأمر الذى كان يضاعف من صعوبة السير بهذه الطرق . ولكن على الرغم من ذلك فقد تمكنت الحملة المصرية من الوصول الى موطن قبائل « ينبارى Yanbari » التى اشتهرت بعدائها لكل قادم أجنبى يحاول الاقتراب من مساكنها ، ولذلك استعد « لونج » لمقابلة أفراد هذه القبائل . غير أنهم بمجرد رؤيتهم لقوات الحملة المصرية لاذوا بالفرار . وقد اكتشف « لونج » أن أهالى هذه القبائل يعتمدون فى حروبهم على الرماح والسهام ذات الأسنة المسممة اذ تنمو بهذه المناطق نباتات تشبه « الصبار » يكون لها أشواك قاطعة كالسكاكين ويستخرج من أوراقها سائل له تأثير السم ، فكان الأهالى يضعون فيه أسنة رماحهم وسهامهم عدة مرات حتى تتكون بها نتيجة لذلك مادة لزجة سامة تصرع على الفور أى شخص تصيبه هذه الحراب أو السهام اذ لم يكن هناك دواء مضاد لهذا السم .

وصلت الحملة بعد ذلك فى ١٠ فبراير سنة ١٨٧٥ الى « خوراليه Khor El-Yeh » وهو نهر صغير تنساب مياهه نحو الشمال حتى تلتقى بمياه بحر النجبل عند غايه « شانبيه » وذكر « لونج » أن هذا النهر صالح للملاحة فى موسم سقوط الأمطار فقط أى فى الفترة من ابريل الى ديسمبر بينما يبقى دون هذه الفترة غير صالح للملاحة . كما ذكر بأن مسكان شواطئ هذا النهر هم من قبائل « الازندى » ويعرفون باسم « نيام - نيام » وهى تسمية أطلقت عليهم بسبب تعودهم على اكل اللحوم الآدمية فتشير هذه التسمية الى صوت الطعام حين يلوكه فم النهم . وقد لاحظ « لونج » أن هؤلاء السكان أقوياء البنية ومتوسطو الطول ذو رؤوس مستديرة ولون نحاسى داكن يميز بشرتهم عن غيرهم . كما لفت نظره طبيعتهم المرحية وحبهم للغناء والرقص . فذكر أن آلاتهم الموسيقية عادة ما تتألف من الطبول - المصنوعة من أشجار الموز - والأبواق المصنوعة هى الأخرى من أنياب الفيلة فتصدر تبعا لذلك أصواتا موسيقية مزعجة لا تطرب لها الأذان الغريبة عنهم .

استأنفت الحملة بعد ذلك طريقها فى الاتجاه الشرقى فوصلت فى ٥ فبراير الى بلاد « مكرাকা » وهناك قضت ثلاثة أسابيع تمكن خلالها « لونج » من استكشاف



جانب كبير عن حياة الأهالى فى هذه البلاد فذكر انهم من قبائل « الازندى » « نيام - نيام » ويتميزون بحبهم للنظام والطاعة واهتمامهم بنظافة مساكنهم ، كما أنهم يحرصون على ارتداء الملابس ويعتنون بنظافتها ويحتقرون كل من يبدو عاريا من ملابسه . كما أوضح « لونج » أن أهالى « مكراكا » يشتغلون بالزراعة التى تعد الحرفة الرئيسية الأولى بينما لا تلقى تربية الماشية اهتمامهم كما هو الحال فى معظم القبائل الافريقية الأخرى . وتحتل زراعة الموز القسط الأكبر من مزارعتهم باعتباره الغذاء الأساسى لهم كما يزرعون الى جانبه الذرة ، قصب السكر ، البطاطا ، البن والدخان

ومن جهة أخرى أشار « لونج » الى أن قوة أجسام أهالى « مكراكا » ومرونة عضلاتهم قد أفادتهم فى أن أصبحت لديهم مهارة واضحة فى الصناعات اليدوية التى يعملون بها كصناعة الحراب والسهام والسيوف والاقراط الحديدية والنحاسية ، فضلا عن صناعة الفخار والأوانى الفخارية وصناعة الأقمشة سواء المنسوجة من لحاء الأشجار وأوراقها أو المستخرجة من جلود الحيوانات . كما أشار الى كثرة تواجد حيوانات الفيلة بهذه البلاد واقبال الأهالى على اصطيلها للاستفادة من أكل لحومها وصنع الملابس من جلودها بالاضافة الى

الأرباح الطائلة التي يحصلون عليها من تجارة الماع  
المنتشرة بطبيعة الحال في هذه المناطق .

هذا وقد رأى « لونج » ضرورة ادخال مظاهر  
الحضارة الحديثة ببلاد « مكراكا » والمناطق المجاورة لها  
فأعلن ضمها للإدارة المصرية وأسس بها محطة عسكرية  
ترك لحمايتها عشرين جنديا نظاميا ومائتى جندي غير  
نظامي . ثم غادرها في ٩ مارس سنة ١٨٧٥ عائدا على  
رأس حملته المصرية الى « لارو » عاصمة المديرية  
الاستوائية .

وقد انضم الى صفوف الحملة المصرية العائدة  
ما يقرب من ستمائة وخمسين رجلا من أهالى مكراكا  
مفضلين العمل في الجيش المصرى . وكان التحاقهم  
بقوات الحملة المصرية سببا رئيسيا فى انزال عدة  
هزائم متكررة بقبائل « ينبارى » التى كانت تتحرش  
بالحملة فى أثناء عودتها . اذ كان أهالى مكراكا على  
علم بالآماكن التى كان يختفى بها سكان ينبارى  
المعتدون ، مما أدى فى نهاية الأمر الى القضاء على شوكة  
هؤلاء وفتح طريق للمرور والتجارة الآمنة بين النيل  
الأبيض وبلاد « مكراكا » بعد أن كانت قبائل ينبارى  
تحول دون ذلك منذ زمن بعيد .

## ٢ - بعثة لينان دى بلفون

Ernest Linant de Bellefonds

اعتزمت مصر بعد عودة « لونج » من مملكة أوغندا  
فى أكتوبر سنة ١٨٧٤ ارسال بعثة أخرى اليها تعمل  
على توطيد العلاقات الودية وتوثق عرى الصداقة القائمة  
بين مصر وأوغندا . وقد حرص « غوردن » على أن تكون  
هذه البعثة بعثة استكشافية فى الوقت نفسه فاختار لها  
ثلاثين جندياً من ذوى الكفاءة كما أسند قيادتها الى  
الضابط الفرنسى « ارنست لينان دى بلفون » وأمر  
بتحرك البعثة المصرية من الاسماعيلية فى أواخر نوفمبر  
سنة ١٨٧٤ بعد أن زودها بالمؤن والمعدات اللازمة .

وقد وصلت البعثة فى ٦ فبراير سنة ١٨٧٥ الى  
بلدة « فاتيكو » وهناك بعث « ارنست » بثلاثة تقارير  
الى غوردن تضمنت النتائج الكشفية التى أمكنه التوصل  
اليها حتى وصول البعثة الى « فاتيكو » وقد أوضح فى  
هذه التقارير صعوبة المشاق التى يعانى منها المسافر  
بالطريق البرية من « الرجاف » الى « فاتيكو » حيث أن  
الأرض على امتداد الطريق غير مستوية السطح فتكثر  
بها الارتفاعات والانخفاضات كما تكثر بها الأخوار  
المائية ذات التيار الضعيف التى سرعان ما تتحول فى  
وقت الأمطار الى مجار مائية قوية التيار . كما أكد

ارنست فى تقاريره نجاح التجارب الزراعية التى قامت  
باجرائها الادارة المصرية فى محطات : لا بورية ،  
دوفيليه ، الابراهيمية ، فاشيل وفاتيكو لاختبار مدى  
صلاحية الأراضى هناك لزراعة الخضراوات المصرية  
كالبنامية والملوخية والبصل والفجل والطماطم والقلفل  
واللفت ، فضلا عن نجاح تجربة زراعة القمح فى  
فى هذه المناطق . وقد أشاد أرنست فى تقاريره بما  
أحدثته الادارة المصرية فى هذه المناطق من تغييرات  
مهمة تمثلت فى تعود الأهالى على ارتداء الملابس بعد أن  
كانوا لا يرتدونها طبقا لعاداتهم الموروثة ، كما تمثلت  
فى انهاء محاولات الحروب القبلية التى غالبا ما كانت  
تنشب بين القبائل خاصة قبائل « البارى » و « المادى »  
و « الاكولى » والشولى » بسبب التنافس فيما بينها  
من أجل التوسع فى الأملاك والسيطرة على مناطق الكلا  
والاستحواذ على أكبر عدد من الماشية ، كما كانت هذه  
الحروب تنشب أحيانا بسبب الرغبة فى الحصول على  
أسرى يمكن بيعهم كرقيق .

أرادت البعثة المصرية بعد ذلك استئناف سيرها الى  
الجنوب فى طريقها الى أوغندا فرحلت عن فاتيكو فى  
٢٧ فبراير سنة ١٨٧٥ بعد أن قضت بها ثلاثة أسابيع  
تمكن خلالها « ارنست » من أن يستكشف جوانب أخرى

عن بلدة « فاتيكو » فاكّد بأنها عبارة عن هضبة ترتفع قليلا عن سطح الأرض وتمتد من الشمال الى الجنوب بمسافة ثلاثة كيلومترات تقريبا وتحيط بها من جهة الغرب بعض الجبال بينما تحيط بها من بقية الجهات الأخرى عدة قرى أشهرها قرية « فابو Fabbo » في الشمال « وقرية شاكا Chaka » في الجنوب وتعد « أراضي فاتيكو » صالحة للزراعة وان كان الأهالي هناك لا يهتمون بالزراعة بقدر اهتمامهم بتربية الماشية وصيد الفيلة -

وقد واصل « ارنست » استكشافاته طوال الطريق البرية التي سلكها بعد مغادرته « فاتيكو » متجها الى فويرا فذكر أن بها هضبا كثيرة تمتد لمسافات طويلة وتكثر بها الحشائش والأعشاب مما يعد مرتعا خصبا للعديد من الطيور والأفيال والجاموس والغزلان ومن ثم فإن هذه المناطق تعتبر من أهم مناطق صيد الطيور والحيوانات المختلفة في أفريقيا ، فضلا عن انها تعد أيضا من أغنى المناطق موردا للأخشاب بسبب كثرة ما يوجد بها من أشجار متنوعة - وعلى الرغم من ذلك فلم ير هناك أى أثر لجنس بشري مما يؤكد عسدم صلاحية هذه المناطق للإقامة حيث انه توجد هناك اخوار مائية كثيرة منها خور « الزلط » وخور « التوز » وخور

« كابولى » وخور « كورفا » وجميعها تكاد تكون جافة بسبب قلة ما بها من ماء . كما أكد « ارنست » عدم صلاحية مائها للشرب حيث يكون دائما ملوثا بروت الحيوانات المنتشرة هناك . كذلك فان مجراها المائى ليس عميقا وغالبا ما تكون ضفتى هذه الأخوار وعرة وذات نتوءات صخرية بارزة .

والجدير بالذكر أن « ارنست » عند وصوله الى « فويرا » فى أوائل مارس سنة ١٨٧٥ استغل موقعها على الضفة اليسرى لنيل فيكتوريا ( نهر السومرست ) وأجرى استكشافا سريعا للمجرى نيل فيكتوريا وهو ينساب الى جهة الغرب فى اتجاه بحيرة « البرت نيانزا » . وجاءت استكشافاته تؤكد بأن المجرى المائى ابتداء من فويرا والمسافة خمسين كيلومترا تقريبا أى حتى شلالات « كاروما Karuma » - غير صالح للملاحة حيث يضيق المجرى ويشهد انحدار الماء وتكثر به الصخور الجرانيتية ، فضلا عن وجود الشلالات المائية مثل شلالات « اساكَا Assaka » وشلالات « كيتوتو Ketotu » كما ثبت لديه أيضا عدم صلاحية المجرى المائى للملاحة فيما بعد شلالات « كاروما » بمسافة تقدر بحوالى عشرين كيلومترا وذلك بسبب كثرة ما يوجد به من شلالات مائية تنتهى بشلالات « ميرشيزون Murchison » أما فيما يلى

هذه الشلالات فيمكن للمراكب أن تتجاز نيل فيكتوريا  
دون عوائق حتى تصل الى بحيرة البرت نيانزا .

على أية حال دخلت البعثة المصرية اراضى اوغندا  
فى أوائل ابريل سنة ١٨٧٥ وتقابل « أرنت » مع  
الملك الأوغندى « أم تيسا » فأبلغه تحيات الحكومة  
المصرية وأخبره أن زيارة البعثة لأوغندا انما تهدف الى  
تدعيم علاقات الود والصداقة مع أهالى أوغندا . وكان  
الملك الأوغندى تواقا الى معاهدة أرنت للاستفسار  
منه عن دول العالم المختلفة من حيث معرفة قواتها  
الحربية ونظمها الحكومية وعقائدها الدينية . وبطبيعة  
الحال كانت معظم الاستفسارات تدور حول مصر . هذا  
وقد تعددت اللقاءات بين « أرنت » و « أم تيسا » مما  
أتاح لقائد البعثة المصرية فرصة التعرف - عن قرب -  
على حياة وسلوك الملك الأوغندى ونظامه فى الحكم .  
فيذكر « أرنت » أن قصر الملك كان يتألف من عدة  
أكواخ متجاورة ذات اشكال مستديرة تتواجد فى وسط  
العاصمة « روباكا » وتبعد عن أكواخ الأهالى المبعثرة  
على سفوح تل العاصمة بمسافة قليلة . والبلاط الملكى  
يضم الى جانب الملك الملقب باسم « كاباكا Koboka »  
مجلسا استشاريا يعرف باسم « لوكيكو Lukiko » يتكون  
من عدد من المستشارين يضطلع كل منهم بواجب خاص .

فكان منهم أمين الخزانة والقائد العام للجيش وأمير أسطول قوارب الحرب وكبير منفذى الأحكام ووزير محضرى « الجعة » وأمين ذق انطبول وعزف الموسيقى فضلا عن شيخ يمثل كل اقليم يتبع المملكة ويكون عمل هؤلاء وغيرهم تحت اشراف الوزير الأول الملقب باسم « كاتيكىرو Katikiro » وكان على أعضاء هذا المجلس الاستشارى ضرورة ملازمة الملك باستمرار فى مجلسه ومقابلاته اليومية ، وان كانت هناك تقاليد سلوكية معينة يجب أن يتقيدوا بها فى البلاط الملكى فليس لأحدهم - مثلا - أن يجلس فى حضرة الملك أو أن يظهر أمامه فى غير الزى الواجب أو أن يتكلم بغير إذن ، وعليهم الاستماع الى حديث الملك فى صمت خاشع واحترام تام فاذا انتهى من حديثه انبطحوا على الأرض مرددين فى صيحة واحدة ما يعنى الخضوع له والاستجابة لأوامره ، وهو اجراء أصبح مألوفاً لديهم كلما ظهر الملك أمامهم أو خاطبهم ، كما أصبح مألوفاً لدى أفراد حاشيته من خدامه ووصفائه وزوجاته البالغ عددهن حوالى مائتين ، واللاتى غالبا ما كان أباوهن يقدمونهن للملك تكفيرا عن بعض الذنوب .

وتجدر الاشارة الى أن « أم تيسا » كان قد استجاب للمطالب المصرية الخاصة بعدم بيع أو شراء الرقيق فى



مملكة اوغندا كما وافق على حرية الاتجار بالسلع الاوغندية في المحطات المصرية . وربما كانت استجابة الملك للمطالب المصرية هذه قد ارتبطت بحاجته الى كسب ثقة الحكومة المصرية للوقوف بجانبه في حروبه — التقليدية — ضد « كاباريجا » ملك « اونيورو » منتهزا بذلك فرصة العداء الموجود — اصلا — بين مصر « وكاباريجا » منذ ايام « صمويل بيكر » . وقد دنت على ذلك محاولات الملك المستمرة في الابقاء على البعثة المصرية أطول مدة ممكنة باوغندا حيث كان يحاول اقناع قائدها وبقيّة افرادها على مساومته في اخضاع أعدائه . غير أن « غوردن » بعث في هذه الاتنام بما يفيد ضرورة عودة البعثة المصرية الى المديرية الاستوائية مما أدى الى فشل محاولات « أم تيسا » وبالفعل غادرت البعثة المصرية أوغندا في ١٥ يونيو سنة ١٨٧٥ عائدة الى « لارو » عاصمة المديرية الاستوائية . بعد نجاحها في تحقيق المهام التي كلفت بها ، وخاصة فيما يتعلق بالمجال الكشفى فضلا عما ذكرناه أنفا عن الاستكشافات التي أجراها « أرنست » طوال رحلة وصوله الى المملكة وكذلك ما أوضحه عن حياة الملك الاوغندى ، فقد استكشف جوانب أخرى مهمة عن حياة السكان فى أوغندا ، كما أجرى استكشافا للشواطئ الشمالية الغربية لبحيرة فيكتوريا نيانزا ، فقيما يخمن سكان

أوغندا أوضح آرنست أن غالبيتهم يعتقدون الاسلام وأن كانت هناك بعض الجماعات لم تعتنقه بعد ، ومن ثم فهي تمارس تقاليد بدائية مثل دفن الزوجات وهن على قيد الحياة مع أزواجهن الموتى ، والاعتقاد بإمكانية تحضير أرواح السلف عن طريق أعمال السحر والشعوذة وأن هناك قوى أخرى خفية من الجان تسكن جوف الأرض وأعماق بحيرة فيكتوريا نيازا مما يفرض عليهم ضرورة التضحية بالأرواح الحية ارضاء لها . ويتميز سكان أوغندا بالمحافظة على النظام والطاعة والجدية فى أعمالهم ، كما يتميزون بعدم ظهورهم عراة . وهم يهتمون بتربية الماشية من الأبقار والأغنام والماعز مستغلين وجود المراعى الكثيرة المنتشرة فى أنحاء أوغندا . كما انهم يشغفون بالزراعة حيث تتميز التربة هناك بالخصوبة الشديدة وان كانت طرق الزراعة عندهم مازالت بدائية فلا يعرفون الآلات الزراعية كالفسأ والمحراث والساقية وغيرها وانما يعتمدون على حفر وحرث الأرض بأنواع مختلفة من المصى وعن طريق الأخوار والعيون المائية المناسبة وسط الأرض يمكنهم ربيها . وفى الغالب يقبل الأهالى على زراعة الموز والقطن والذرة وقصب السكر والبطاطا وبعض الخضراوات كاللوبيا والقرع والقلقاس . والظاهرة الواضحة هناك هى اهتمام المرأة بفلاحة

الأرض وجنى المحصول عن الرجل الذى يوجه جهوده عادة الى الاشتغال بالصناعة أو التجارة أو انصيد النهرى أو البرى حتى يحقق من وراء ذلك - وبواسطة نظام التبادل التجارى المتبع حينذاك - عائدا مربحا .

وتعد صناعة الحراب والسهام والاقواس والسيوف والأواني الفخارية والمعدنية من أهم الصناعات التى يمارسها أهالى أغندا ، كما تمثل تجارة الحاج وكذا تجارة الرقيق جانبا مهما من حياة السكان. هناك يسبب الاقبال المتزايد عليهما من قبل التجار الأجانب الذين كانوا يجوبون الاسواق الأفريقية للمحصول على الحاج والرقيق مقابل الأسلحة النارية والذخائر أو بعض المنتجات الأجنبية كالخمور والسجائر والعطور والخزف الصينى .. وغيرها .

أما عن الشواطئ الشمالية الغربية لبحيرة فيكتوريا نيا نزا فقد ذكر « أرنست » أن التماريج والخلجان تكثر بهذه الشواطئ وتحف بها من جميع الجوانب رمال صفراء وتنمو عليها نباتات البردى والأعشاب والحشائش الرفيعة ، ومياه البحيرة تتميز بعدوبتها الشديدة وجريانها الضعيف . وقد لوحظ وجود بعض الجزر الصغيرة بالقرب من هذه الشواطئ ،

كانت تتوافد عليها مراكب الصيادين من أهالى أوغندا  
لاصطياد الأسماك والتماسيح وأفراس النهر .

٣ - بعثة « واطسون Watson » وشيبندال Chippendal -

أرادت مصر استكشاف الطريق النهرية الممتدة بين  
« دوفيليه » وبحيرة « البرت نيانزا » حتى يمكن ادخال  
المراكب التجارية بالبحيرة ، كما أرادت التأكد عما اذا  
كانت بحيرة « البرت » هى آخر مستودع لنهر النيل أم  
أنها تتبع مجموعة انهار الكنفو المائية وكذلك التأكد  
من أن نيل فيكتوريا يربط بين بحيرتي فيكتوريا والبرت  
نيانزا .

من أجل هذا كلفت الحكومة المصرية الضابطان  
الانجليزيين « واطسون » و « شيبندال » بتحقيق هذه  
المهام تحت اشراف غوردن . وبالفعل غادر الضابطان  
بلدة « الرجاف » فى ٢٩ يناير سنة ١٨٧٥ على رأس  
قوة من الجنود المصريين والسودانيين بلغ تعدادهم نحو  
مائة وثمانين جنديا ومعهم ما يلزمهم من الأسلحة  
والدخيرة والمؤن . وقد ساروا جميعا مسافة مائة وثلاثين  
ميلا تقريبا وسط الطرق البرية الوعرة والأدغال  
الموحشة حتى وصلوا الى « دوفيليه » وعندها استقلوا  
المراكب البخارية للوصول الى بحيرة « البرت » غير أنهم

بعد أن بلغوا بلدة « وادلای Wadlai » التي تبعد عن بحيرة البرت بمسافة خمسين ميلا تقريبا لاحظوا انتشار مرض الجدرى بها وبالمناطق الممتدة جتونها في أعالي التيل الأبيض مما جعلهم يتوقفون عن المضي ببعثتهم الى الجنوب واضطروا الى العودة شمالا ، ولم يتمكن الضابطان بعد ذلك من أن يستكملا الرحلة الى بحيرة البرت بسبب مرضهما .

وإذا كان الضابطان الانجليزيان قد فشلا في تحقيق أهداف بعثتهما الكشفية هذه ، فقد سبق لهما خدمة الأغراض الكشفية المصرية حينما قاما برحلة كشفية نهريه من الخرطوم بغرض استكشاف المجرى المائى للنيل الأبيض طوال المسافة الممتدة من الخرطوم الى الاسماعيليه ( غندكرو ) وقد أثبتا في هذه الرحلة صلاحية الملاحة بالمجرى المائى طوال هذه المسافة — باستثناء منطقة السدود النباتية ببحر الجبل — حيث يتسع المجرى ويضعف التيار ويقل انحدار النهر فتبلغ درجة انحداره مترا واحدا كل ستين كيلومترا تقريبا - كما أمكنهما أن يحددا خمسة مواقع على امتداد النيل الأبيض عن طريق الملاحظات الفلكية ، كما أتيح لهما في شهر ديسمبر سنة ١٨٧٤ وأثناء وجودهما ببلدة « الرجاف » أن يرصدوا مرور كوكب الزهرة -

كان طبيعيا بعد ان مرض « واطسون »  
« وشيئناال » ولم يتمكن من استكمال رحلتهما الى  
بحيرة البرت ، ان كلف « غوردن » احد الضباط  
الايطاليين فى الجيش المصرى ويدعى « رومولوجيسى »  
للمقيام بمهمة الضابطين المريضين . وبالفعل وصل  
« جيسى » الى الاسماعيليه فى اكتوبر سنة ١٨٧٥ قادما  
من الخرطوم ثم تم يلبث أن شرع فى الاعداد للبعثة  
الكشفية فاختار اثنين وعشرين فقط من الضباط  
والجنود ليصاحبه فى مهمته كما ألحق معه « غوردن »  
المستكشف الايطالى « كارلو بيادجيا *Carlo Biadgia* »  
يصاحب « جيسى » حتى « ماجنجو » ثم يتجه منها ناحية  
الشرق مستكشفا نيل فيكتوريا حتى يصل الى بحيرة  
ابراهيم ( كيوجا ) .

ويبدو أن « غوردن » قد أراد بارسال « بيادجيا »  
مع « جيسى » التحرى بدقة عن صلة نيل فيكتوريا ببحيرة  
ألبرت فيينما يقوم « بيادجيا » بتتبع نيل فيكتوريا حتى  
خروجه من بحيرة ابراهيم يتفرغ بالتسالى « جيسى »  
لاستكشاف بحيرة البرت ويتأكد من اتصال نيل فيكتوريا  
بها وخروج نهر النيل منها .

على كل أبجر « جيسى » و « بيادجيا » من دوفيليه  
في ٧ مارس سنة ١٨٧٦ متتبعين المجرى المائى لنهر النيل  
( بحر الجبل ) حتى وصلا فى ٣٠ مارس الى بلدة  
« ماجنجو » المطلّة على بحيرة « البرت » وقد ذكر « جيسى »  
أن هذا المجرى المنساب جنوب (دوفيليه) يفضى مباشرة  
الى بحيرة البرت ، كما انه يعد صالحا للملاحة ومرور  
المراكب البخارية حيث لا تعترضه الشلالات أو السدود  
النباتية ويتميز باتساعه وقلة انحداره وشدة عمقه .  
وتجدر الاشارة الى أن « جيسى » و « بيادجيا » كانا قد  
أرادا الابحار فى المجرى المائى لنيل فيكتوريا جهة الشرق  
للتأكد من صلاحيته للملاحة النهرية غير انهما حينما  
وصلا فى أول ابريل سنة ١٨٧٦ بالقرب من شلالات  
« ميرشيزون » توقفا عن الابحار اذ كان لا يمكن مواصلة  
الرحلة بالطريق النهرية بسبب شلالات « ميرشيزون »  
وشلالات « كاروما » التى تبعد عنها بمسافة قصيرة .  
وعندئذ اضطر « بيادجيا » الى أن يواصل رحلته مع  
جانب من أفراد البعثة المصرية بالطريق البرية حتى  
فويرا ومنها بالطريق النهرية حتى بحيرة « ابراهيم »  
بينما عاد « جيسى » مع الجانب الآخر من أفراد البعثة  
الى « ماجنجو » فأكد أن المجرى المائى بعد شلالات  
« ميرشيزون » وحتى ماجنجو صالح للملاحة النهرية .  
والجدير بالذكر أن جيسى بعد وصوله الى « ماجنجو »

استطاع أن يرفع العلم المصرى فوقها فى ٩ ابريل سنة ١٨٧٦ وسط احتفال افراد البعثة المصرية وترحيب أهالى البلدة بذلك . ثم لم يلبث أن توجه مع أفراد بعثته الى بحيرة البرت نيانزا لاستكشافها . وبالفعل بدأ حوافه بالبحيرة فى ١٢ ابريل سنة ١٨٧٦ حيث استقل مركبه الحديدى وسار بمعاذاة الساحل الشرقى للبحيرة . وقد لاحظ « جيسى » تراكم كميات كبيرة من الرمال والصخور المتماسكة بطول الساحل . كما وجد نباتات البردى والأعشاب الطويلة تنمو بكثرة على امتداد السواحل الشرقية وأوضح أن هناك هضابا مرتفعة تشرف على بحيرة البرت من الجهات الشرقية يتراوح ارتفاعها بين ١٢٠٠ متر و ١٤٠٠ متر تقريبا ، كما يشرف عليها من الجهات الجنوبية الشرقية عدة جبال منها جبل « بيسو » و « نوبار » و « مدرج » وأكد بأن هناك مجموعة من الأخوار المائية تصب فى البحيرة من جهاتها الشرقية منها خور « هويوما Hoyoma » و « انبابيا Wanhabia » و « نانزا Nanza » وذكر « جيسى » عن السواحل الغربية للبحيرة انها أكثر استقامة من السواحل الشرقية وانه يشرف عليها سلسلة جبلية يصل ارتفاعها نحو ٢٤٠٠ متر تقريبا ولاحظ أن سفوحها تنحدر فى مياه البحيرة . كما شاهد بالقرب منها مساحات شاسعة من المستنقعات ينمو



فيها أشجار كثيفة . وفى نهاية جولته الكشفية بالبحيرة  
 أوضح ان نيل فيكتوريا يصب بالفعل فى البحيرة فى  
 طرفها الشمالى الشرقى وأن ثمة مجرى مائيا كبيرا يخرج  
 من منطقة المصب هذه ويسير مسافة ثمانية كيلومترات  
 تقريبا فى الاتجاه الشمالى ، ومن المؤكد أن هذا المجرى  
 المائى هو نهر النيل . كما أوضح « جيسى » أن بحيرة  
 ألبرت ليست بالمسافة المائية الشاسعة وانما هى تشغل  
 مساحة تبلغ نحو ٥٤٠٠ كم<sup>٢</sup> ولا يزيد طولها على  
 ٢٢٥ كم وعرضها على ٨٠ كم تقريبا ويبلغ كذلك  
 متوسط عمقها نحو ١٢ مترا وهى تأخذ شكلا مستطيلا  
 وتتخلو من الجزر ومياها عذبة المذاق وان كانت فى  
 السواحل تشوبها بعض الملوحة . ويكثر بجنوب البحيرة  
 دائما حدوث الدوامات المائية كما يتعرض معظمها  
 لهبوب العواصف الشديدة مما يتسبب - غالبا - فى  
 اغراق بعض السفن والمراكب .

وهكذا أنهى « جيسى » رحلته الكشفية لبحيرة ألبرت  
 نيانزا وعاد الى دوفيليه يوم ٢٣ أبريل سنة ١٨٧٦  
 فأخبر « غوردن » بنتائج اكتشافاته وأكد له أن بحيرة  
 ألبرت تعد المنبع الثانى لنهر النيل ، وهى ليست تابعة  
 لمجموعة أنهار الكنفو المائية مثلما كان يعتقد قبل ذلك .

ومن ناحية أخرى فبعد وصول « جيسى » ببضعة أيام لحق به المستكشف الايطالى « بيادجيا » عائدا من رحلته الكشفية بنيل فيكتوريا وبحيرة ابراهيم . بعد أن أثبت بما لا يدع مجالا للشك اتصال نيل فيكتوريا ببيرة ابراهيم بعد خروجه من بحيرة فيكتوريا ثم اتصاله بعد ذلك ببيرة البرت رغم وجود شلالات كاروما وميرشيزون وغيرها مما تعوق حركة الملاحة به . وأضاف « بيادجيا » بعض الجوانب الكشفية عن بحيرة « ابراهيم » فأوضح بأن مساحتها لا تزيد على ٧٥٠٠ كم<sup>٢</sup> وأن طولها يبلغ حوالى ٨٠ كم وأن هناك جبالا وهضابا مرتفعة تحدها من الجهات الشرقية والغربية بينما تحدها من الجهات الشمالية والجنوبية اراض مستوية السطح خصبة التربة .

٥ - بعثة ماسون Mason

طلبت مصر من « غوردن » عقب توليه منصب الحاكم العام للسودان فى أواخر يناير سنة ١٨٧٧ ، أن يستأنف ارسال البعثات الكشفية الى منطقة البحيرات الاستوائية ، تحقيقا لرغبة مصر فى اجراء مزيد من الاستكشافات فى منطقة أعالي النيل الأبيض . وعلى الفور أعد « غوردن » بعثة كشفية أسند قيادتها الى الضابط الأمريكى ماسون . ثم لم يلبث أن تحركت هذه

البعثة في أوائل يونيو سنة ١٨٧٧ من دوفيليه حيث  
 أبحر « ماسون » بالباخرة « نيانزا » ترافقه مجموعة  
 صغيرة من الجنود المصريين في طريقهم الى بحيرة البرت  
 وعند وصولهم الى « ماجنغو » كان « ماسون » قد انجز  
 رسم خريطه لنهر انتيل ابتداء من دوفيليه حتى ماجنغو  
 ثم شرع بعد ذلك في استكشاف بحيرة البرت فجاءت  
 استكشافاته مطابقة لما سبق أن أوضحه « جيسى » عن  
 البحيرة ، بيد أن ماسون كان قد أضاف بعض الجوانب  
 الكشفية الأخرى عن البحيرة والقرى المجاورة لها .  
 فأوضح أن البحيرة تقع فيما بين خطي عرض ٩° ٥١' و  
 ١٧° ٢' شمالا وخطي طول ٥° ٣٠' و ٣° ٣٠' و  
 شرقا وأن امتداد طول البحيرة يزيد عما ذكره « جيسى »  
 بمسافة عشرة كيلومترات تقريبا بينما يقل عرضها  
 بنحو ثلاثين كيلومترا عن العرض الذي حدده « جيسى »  
 من قبل . كما أن سطحها يرتفع عن مستوى سطح البحر  
 بمقدار ٦٢٠ مترا تقريبا وأن عمق البحيرة في أقصى  
 الشمال والجنوب قليل جدا إذ يتراوح بين مترين وثلاثة  
 أمتار ، ولذا يكثر وجود الأسماك الطافية على سطح مياه  
 البحيرة في أجزائها الشمالية والجنوبية وبالتالي تعد  
 هذه المناطق من أهم مناطق صيد الأسماك المتنوعة في  
 أعالي النيل الأبيض . كذلك أوضح « ماسون » أن هناك

نوعا من النبات يسمى « العنبج » يتكاثر وجوده فى  
الأجزاء الجنوبية للبحيرة وتنمو سيقانه الى نحو ثلاثة  
أمتار .

أما فيما يتعلق بالقرى المجاورة لصفاف البحيرة  
فقد لاحظ « ماسون » انها محاطة بالغابات الكثيفة  
بالأشجار الضخمة مما يمكن اعتبارها موردا مهما  
للأخشاب وهى تعد فى الوقت نفسه مأوى للعديد من  
الحيوانات المفترسة كما أشار « ماسون » الى أن هذه  
القرى تزدهم بالسكان خاصة فى قرى « كبرى »  
و « تيايونه » الواقعتين بالقرب من الصفاف الشرقية  
وقرى « نورسوار » و « كفاليا » و « فاكوفيا » الواقعة  
على مقربة من الشواطئ الغربية للبحيرة . وذكر أن  
سكان هذه القرى كانوا يحرسون على ارتداء الملابس  
سواء الجلدية أو المصنوعة من لحاء الأشجار وأوراقها  
وهم يعتنون كذلك بمظهرهم فيتزينون بعد الانتهاء  
من أعمالهم اليومية بوضع الأساور المعدنية حول  
أيديهم وأرجلهم بينما تتدلى الأقراط النحاسية من  
أذنيهم وأذانهم . وقد علم أنهم دائما يشنون الحروب  
فيما بينهم من أجل الحصول على الماشية والاستيلاء على  
مناطق الكلا .

وأوضح من جهة أخرى أن أهالى قرية « فاكوفيا » كانوا يهتمون بالصيد ويعتمدون عليه فى غذائهم الرئيسى . ومن أجل ذلك كانت لديهم عشرات انقوارب الخشبية الصغيرة التى يستخدمونها فى عمليات الصيد . كما كانوا يحتفظون بكميات كبيرة من أدوات الصيد كالحراش والخطاطيف الحديدية لاصطياد أفراس البحر والتماسيح . وأضاف أن أراضى « فاكوفيا » كانت تنتشر بها الملاحات الطبيعية نتيجة لتحلل النباتات المائية التى تلقى بها الأمواج المستمرة على أراضى « فاكوفيا » القريبة من شواطئ بحيرة البرت - حيث كانت تنبت بقاع البحيرة نباتات مائية كثيرة تحتوى على مقدار كبير من عنصر البوتاسيوم ، وعندما تقذف بها الأمواج على الشواطئ القريبة تجف هذه النباتات وتتحلل وتصبح تراشا مالحا ، يقوم الأهالى بجمعه وتنقيته مما يشوبه من مواد طينية - وعن طريق كميات الملح المتوافرة لديهم بهذا الشكل يمكنهم القيام بعمليات التبادل التجارى مع سكان القرى القريبة فيبادلونهم كميات من الملح مقابل الحصول على المحصولات الزراعية التى يفتقرون الى زراعتها لعدم صلاحية أراضيهم المالحة للزراعة . هذا وقد استطاع « ماسون » فى نهاية جولته الكشفية ببخيرة البرت أن يستكشف مصب النهر الذى

عرف فيما بعد باسم « سمليكى » والذي ينبع من بحيرة « ادوارد » الواقعة جنوب خط الاستواء ويسير فى اتجاه الشمال ليتصل ببحيرة ألبرت من طرفها الجنوبي حيث يصب بها . وقد لاحظ ماسون أن مياه هذا النهر تميل الى الاحمرار وتنساب ببطء شديد مختربة الأعشاب الكثيفة التى توجد بجنوب البحيرة . ولاحظ كذلك ارتفاع شواطئ هذا النهر وتكاثر نمو الأشجار الكثيفة عليها . كما لاحظ عدم صلاحيته للملاحة النهرية بسبب ما يعترض مجراه المائى من الجنادل والكتل النباتية فضلا عن ضحالة مياهه وبطء جريانها كذلك أشار « ماسون » الى أن مياه هذا النهر تحمل كميات كبيرة من الحشائش والمواد الجافة وقطع الأخشاب تطفو على سطح مياه النهر حيث يلقى بها فى مياه بحيرة ألبرت . وذكر أن عرض هذا النهر يبلغ حوالى ٤٠٠ متر وأنه قليل العمق بحيث لا يزيد عمقه على ثلاثة أمتار تقريبا . ويبدو أن عدم صلاحية هذا النهر للملاحة هو الذى حال دون أن يتتبع « ماسون » مجراه المائى الى منبعه حتى يزيد من اكتشافاته به . وقد عاد « ماسون » الى المديرية الاستوائية فى ١٩ يونيو ١٨٧٧ بعد أن أدى مهمته الكشفية بنجاح . وكانت بعثته هذه تنتمى للجهود التى بذلتها مصر فى سبيل استكشاف منطقة أعالي النيل الأبيض فى عهد الخديو اسماعيل .

## الكشوف المصرية في غرب السودان

في إطار جهود مصر الكشفية الرامية الى خدمة الأغراض العلمية والجغرافية في مناطق أفريقيا المختلفة بادرت مصر بإرسال عدة بعثات كشفية الى المنطقة الواقعة في غرب السودان خاصة بعد أن تم لمصر فتح اقليم دارفور في نوفمبر سنة ١٨٧٤ . فقد كلف الخديو اسماعيل « ستون باشا » رئيس هيئة أركان حرب الجيش المصرى بإعداد بعثتين كشفيتين ترسل احدهما الى كردفان والأخرى الى دارفور على أن تحدد لكل منها المهام الكشفية التى ستكلف بها . وعلى الفور أعد « ستون » البعثتين فاختار للبعثة الأولى المتجهة الى كردفان ضباطا من هيئة أركان حرب الجيش المصرى هم : الصاغقول أغامى (رائد) أحمد حمدى «واللازمون الأوائل» يوسف حلمى «و» عمر رشدى «وخليل فوزى و» محمد ماهر «والحق معهم الطبيب المصرى» محمد

فريد « والدكتور « بفوند Pfund » المتخصص في دراسة علم النباتات والتاريخ الطبيعي - والضابط الأمريكي قائمقام ( عميد ) « ريد Reed » فضلا عن اختياره اثني عشر من صف ضباط هيئة الأركان وما يقرب من تسعين جنديا مصرياً - وقد أسند رئاسة هذه البعثة الى الضابط الأمريكي أميرالاي ( عميد ) « كولستون Colston » .

أما البعثة الثانية المتجهة الى دارفور فقد اجتار لها « ستون » الضباط : يوزباشى ( نقيب ) محمود صبرى والملازمين الأولين محمد سامى وسعيد نصر والملازمين الثانين « أحمد رمزى » و « خليل حلمى » يرافقهم الطبيب محمد أمين والضابط الأمريكى قائمقام ماسون بالاضافة الى اثني عشر من صف ضباط هيئة الأركان ونحو ثلاثة وستين جنديا وقد عهد ستون كذلك الى الضابط الأمريكى أميرالاي « بوردى Purdy » برئاسة هذه البعثة .

وكان على البعثة الأولى المتجهة الى كردفان استكشاف المنطقة الممتدة من الدبة الى الأبيض ثم من الأبيض الى دارفور، وبالتالي يمكنها استكشاف أقصر الطرق الواصلة بين النيل ودارفور . أما البعثة الثانية المتجهة الى



دارفور فكان عليها أيضا استكشاف المنطقة الشمالية الغربية لدارفور وكذلك المنطقة الممتدة من دارة الى « حفرة النحاسى » .

على كل غادرت البعثتان معا القاهرة بطريق النيل فى ٥ ديسمبر سنة ١٨٧٤ وما ان وصلت الى وادى حلفا حتى شرعت كل منهما فى اتخاذ طريقها نحو الجنوب لتحقيق مهمتها الكشفية . ويكون مفيدا لو تتبعنا الجهود الكشفية المصرية فى كل من كردفان ودارفور .

أولا : الكشوف المصرية فى كردفان

فضل « كولستون » قائد البعثة الكشفية المصرية المتجهة الى « كردفان » بعد وصوله الى وادى حلفا أن يتبع الطريق البرية فى وصوله الى بلدة « الدبة » بدلا من اتباع طريق النيل حيث رأى أن طريق النيل سيؤخر من وصوله الى الدبة . كما انه فضل أن تسير البعثة بجوار الشاطئ الأيسر للنيل ، لكيلا تضطر اذا ما سارت بجوار الشاطئ الأيمن الى عبور نهر النيل عند النقطة المقابلة لبلدة « الدبة » والتي تقع عند انحناء مجرى النيل فى الاتجاه الشمالى . وبالفعل سارت البعثة بجوار الشاطئ الأيسر حتى وصلت الى بلدة « الدبة » فى ٥ مارس سنة ١٨٧٥ . ويذكر « كولستون » انه لم

يشاهد طوال الطريق شيئا يلفت النظر سوى وجود نبع  
 للمياه المعدنية فى بلدة « أوقما » التى تقع جنوب وادى  
 حلغا بمسافة ٧٦ ميلا تقريبا يقبل عليه أهالى هذه  
 البلدة والبلدان المجاورة لها للاستشفاء من امراضهم  
 حيث يغتسلون ويشربون من مياهه على الرغم من أن  
 درجة حرارة هذه المياه تصل الى ٥٠ درجة مئوية وغير  
 مستساغة الطعم وتفوح منها رائحة كبريتية خفيفة .  
 والواقع أن النشاط الكشفى لهذه البعثة لم يبدأ الا فى  
 ٢٠ أبريل سنة ١٨٧٥ أى عندما رحلت عن « الدية »  
 فى طريقها الى الأبيض عاصمة كردفان . على انه يجدر  
 بنا القول ان هذا النشاط الكشفى انما وقع بأكمله على  
 كاهل الضباط المصريين خاصة الصاغقول اغاسى  
 « أحمد حمدي » اذ أن مرضا شديدا كان قد ألم بقائد  
 البعثة الأميرالاي « كولستون » مما جعله يواصل الرحلة  
 محمولا على محفة فوق آكتاف حرسه الخاص ، الأمر الذى  
 أدى به الى أن يسند قيادة الحملة الفعلية الى الضابط  
 المصرى « أحمد حمدي » بعد أن تولاه لفترة قصيرة  
 القائمقام « ريد » الذى لم يلبث أن مرض هو الآخر  
 وعاد الى القاهرة . ويبدو أن مرض « كولستون » كان  
 من الأسباب التى حدت بهيئة أركان حرب الجيش المصرى  
 لأن ترسل بعثة أخرى عن طريق البحر الأحمر الى سواكن  
 لتصل منها الى بربر فالخرطوم فالأبيض وتكون عندئذ

على مقربة من بعثة « كولستون » التي ربما تحتاج الى معونتها ، ومما يذكر ان هذه البعثة كانت قد أسندت قيادتها الى الضابط الأمريكي البكباشي ( مقدم ) « بروت Prout » الذي كلف أيضا باستكشاف المنطقة الممتدة من الخرطوم الى الأبيض كما سيأتي تفصيله فيما بعد .

على اية حال تمكن « أحمد حمدي » وزملاؤه من ضبطا هيئة الأركان : محمد ماهر و خليل فوزي وعمر ورشدي ويوسف حلمي من استكشاف طريق جديدة تربط بين الدبة والأبيض غير الطريق التي اعتاد عليها الأهالي في أسفارهم والذي كان يبدأ من الدبة الى بلدة « أبوجرات » الى بلدة « العامري » ومنها الى بلدة « الصافي » فبلدة « باره » ثم الأبيض .

وكان أفراد البعثة قد علموا خلال اقامتهم « بالدبة » صعوبة السير بهذه الطريق نظرا لقلة آبارها المائية .. ومن ثم كان من الطبيعي على أفراد البعثة أن يجتازوا طريقا أخرى تفي بحاجاتهم من المياه وبالفعل ساروا بعد رحيلهم من الدبة في طريق سمعوا عنها من الأهالي كانت تقع الى الشرق من الطريق الأولى وتصل من الدبة الى بلدة « برق عجيل » ومنها الى بلدة « البريجة » ثم

الى بلدة « أبو هشيم » فبلدة « الحسناوى » وتستمر  
فى امتدادها حتى بلدة « عيلاي » فبلدة « الهاويجى »  
ثم تصل الى بلدة « الصافى » التى تلتقى عندها بالطريق  
الأصلية وتصبحان طريقا واحدا تصل الى بلدة « كجمر »  
ومنها الى « بارة » ثم تنتهى الى الأبيض .

وعلى الرغم من طول المسافة فى هذه الطريق  
ووعورتها فانها تتميز من ناحية بتربتها الرخوة غير  
الصخرية التى يمكن بقليل من الجهد تغبيدها  
واصلاحها للمرور ، كما انها تتميز من ناحية أخرى  
بوجود آبار مائية كثيرة تمتد بامتدادها وتتواجد فى  
البلدان المذكورة آنفا وعلى ابعاد متقاربة بحيث لا تكون  
هناك صعوبة أمام القوافل المسافرة فى الحصول على  
المياه . ويذكر أفراد البعثة أن المياه الموجودة بهذه  
الآبار تتميز بعذوبة مياهها وغزارتها وأن عمق هذه  
الآبار يتراوح فيما بين أربعة أمتار وخمسة وعشرين  
مترا . وتمكن رجال البعثة من استكشاف مجموعة أخرى  
من الآبار كانت تقع فى عدد من الوديان المختلفة مثل  
وادي « أبو سدير » و « أبواندراب » و « المسكمة » غير  
انهم لاحظوا كثرة الآبار فى وادي « عيلاي » اذ كان  
يوجد به نحو ثلاثة وعشرين بئرا تتوزع أماكنها  
باتساع مساحة الوادي التى تصل الى ميلين تقريبا

فتوجد بالجهات الشرقية منه ثلاث عشرة بئراً أشهرها  
آبار « الجير الشرقية » و « الحويقط » و « العزة » بينما  
توجد بوسط الوادى ست آبار وفى الجهات الغربية  
منه توجد أربع آبار أخرى .

وقد نلاحظ أن أعماق هذه الآبار كانت لا تزيد  
على أربعة أمتار ومياهها قليلة باستثناء آبار الوسط  
التي تتميز بغزارتها كما تتميز جميع آبار الوادى  
بعذوبة وصفاء مياهها . وليس من شك فى أن السكان  
القاطنين بجوار وادى « عبلای » من قبائل « الهوادير »  
و « الكبابيش » التابعين لكردفان كانوا يعتمدون على  
مياه آبار هذا الوادى فى حياتهم اليومية شأنهم فى ذلك  
شأن بقية السكان فى هذه المناطق حيث كانت الآبار تعد  
بالنسبة لهم المورد الأساسى للحصول على المياه . هذا  
فضلا عن وجود عدة أخوار مائية وبحيرتين كبيرتين الى  
حد ما كانت تنساب مياهها فى الصحراء المجاورة غير  
أن مياه هذه الأخوار وكذلك مياه البحيرتين لم تكن صالحة  
للمشرب بسبب ما يتعلق بها من شوائب وروث الحيوانات  
ومن هنا ظهرت أهمية مياه الآبار النقية الصالحة  
للمشرب . أما مياه الأخوار والبحيرتين فتستخدم فى رى  
المزروعات وسقاية الحيوانات المختلفة .

هذا وقد حرص افراد البعثة المصرية على استكشاف  
عدد كبير من هذه الأخوار المائية منها: خور « الطريفة »  
و « أبو سدير » و « البريجة » و « أبو هشيم »  
و « شاهين » و « الحسناوى » و « المزروب » و « الهاويجى »  
و « أبو عروق » فقد اتضح لهم ان معظم هذه الأخوار  
تتكون مياهها من سقوط الأمطار حتى اذا انتهى موسم  
سقوط الأمطار نضبت المياه منها . كما لوحظ أن  
بعضها ينبع من الجبال القريبة منها كجبال « انطريفة »  
و « الصنقور » و « الجلود » و « الأبرق » و « أنويرى »  
الكبير وجبال « أمان رحمة » .

أما المجرى المائى لهذه الأخوار فكان يتراوح بين  
ثمانية أمتار وعشرين مترا . بينما كانت أعماقها  
لا تزيد على ثلاثة أمتار وغالبا كانت تتراكم فى قاعاتها  
رمال تميل فى لونها الى اللون الأحمر . وقد ثبت لدى  
أفراد البعثة أن كثيرا من هذه الأخوار تصب مياهها فى  
الصحراء المجاورة بينما تصب بعضها كأخوار « وادى  
الزراق » و « المزروب » و « الهاويجى » و « أبو عروق »  
فى بحيرة الصافى .

ومن ثم قام أفراد البعثة بإجراء بعض الاستكشافات  
على هذه البحيرة فلاحظوا أن مياهها لا تتكون من مياه

الأخوار المنصبة فحسب ، وإنما كان انخفاض أراضيها  
 سببا في أن تنحدر إليها كذلك مياه الأمطار المنصبة في  
 الوديان المجاورة لها كوادى « الشيلوب » و « الجلىنى »  
 و « الاربل » وبالتالي فقد كانت المياه بهذه البحيرة غزيرة  
 جدا مما جعلها موردا مائيا لما يزيد على عشرة آلاف دابة  
 تفتد إليها يوميا وبدون انقطاع للشرب . هذا وقد  
 لوحظ أن عمق البحيرة لا يزيد على ثلاثة أمتار وتحف  
 بشواطئها الحشائش الطويلة بينما تنمو بالقرب منها  
 الأشجار الكثيفة المختلفة التى يستغل الأهالى هناك  
 أخشابها فى الوقود وفى بناء أكواخهم . كذلك أكد  
 أفراد البعثة المصرية أن هناك بحيرة أخرى تبعد عن  
 بحيرة « الصافى » بمسافة ٧٥ ميلا تقريبا وتقترب فى  
 موقعها من بلدة « كجمر » أطلق عليها الأهالى اسم  
 « مصاريق » وهى أقل حجما من بحيرة الصافى كما أن  
 عمقها لا يزيد على مترين وتتكون مياهها - أيضا - من  
 الأمطار التى تتجمع فى الوديان القريبة منها وتنحدر  
 الى البحيرة لتصب بها وتتميز هذه البحيرة بوجود ثمانى  
 آبار بها يقوم الأهالى باستخراج المياه منها بعد الانتهاء  
 من موسم سقوط الأمطار وبالتالي بعد أن تجف المياه  
 بالبحيرة . وعلى الرغم من قلة المياه المستخرجة من هذه  
 الآبار فإنها شديدة العذوبة .

وأضاف أفراد البعثة المصرية فى التقرير الذى أعدوه عن رحلتهم الكشفية هذه : أن الاراضى الواقعة بين الدبة والأبيض كانت تعد مراعى طبيعية يكثر بها الحشائش والأعشاب الطويلة والقصيرة ومن ثم كان الاشتغال بالرعى من الحرف الأساسية لدى معظم سكان المنطقة من قبائل « النداقلة » و « الهوادر » و « البقارة » و « الكبايش » وان كانت تربية الأبقار والكباش ( النضان ) عند أفراد القبيلتين الأخيرتين تأخذ اهتماما خاصا حتى عرفت قبيلتهما باسم « البقارة » و « الكبايش » .

كذلك ورد بالتقرير أن الأراضى القريبة من الأخوار المائية والمجاورة لبحيرتى « الصافى » و « مصارين » كانت تتميز بالخصوبة حيث تغطى سطحها طبقة طينية سميكة تكثر بها التشققات مما يجعلها صالحة للزراعة . وقولوحظ اقبال الأهالى على زراعة الدخن ونخيل البلح وأشجار الدوم والليمون والعنب والسرمان والتين الشوكى ، فضلا عن زراعة البامية والبصل والحلبة والقليل من القطن ، كما لوحظ أن الساقية والشادوف يستعملان عادة هناك فى رى المزروعات . وإلى جانب الزراعة كان الأهالى يصنعون البقال من لحام الأشجار وقرب المياه من جلود الأغنام والحرايب والسهام والدروع



والسيوف من الحديد فضلا عن صناعة ادوات انزينة كالأسلاك والأقراط والحلقات الدائرية من النحاس والحديد . وغالبا ما كان يذهب الأهالي بمصنوعاتهم هذه الى السوق الرئيسية التي كانت تعقد يوميا ببلدة الأبيض حيث يقنومون هناك بعرض منتجاتهم واستبدالها بسلع أخرى كالأقمشة بمختلف أنواعها القطنية والصوفية والحريرية والجلدية وكذلك أنواع الحبوب وبعض الخضراوات وغيرها .

كما أضحت البعثة أن غالبية الأهالي هناك كانوا يقطعون في أكواخ دائرية الشكل تسمى « توكولات » تبثني من القش وفروع الأشجار بينما لجأ البعض منهم الى بناء المنازل للاقامة بها وذلك باستعمال الطوب والحجارة والطين على انه كان يراعى عند بناء المنازل أن تكون متعددة الحجرات ذات أسقف عالية تحتوى على بناء واسع لتربية الماشية ، فضلا عن ضرورة احاطتها بحدائق تزرع فيها عادة أشجار الليمون والعنب والرمان والتين الشوكى . وقد تميزت بلدة « بارة » عن بقية البلدان الأخرى بتعدد منازلها وكثرة حدائقها مما كان يشجع الكثير من التجار الأوربيين على الاقامة بها خاصة انها كانت على مقربة من الأبيض حيث مقر السوق الرئيسية لمنطقة كردفان .

هذا وقد تقابلت البعثة المصرية في « بارة » بانبعثة المصرية الأخرى التي كان يقودها الضابط الأمريكي « بروت » المكلف من قبل مصر بمساعدة بعثة كولستون وباستكشاف المنطقة الممتدة من الخرطوم الى الأبيض . ولما كان المرض قد اشتد على كولستون وأصبح لا يقدر معه على قيادة البعثة المصرية الى الأبيض فقد تنازل عن القيادة الى زميله « بروت » الذي تولى قيادة البعثتين منذ رحيلهما معا من بارة في ١٠ يونيو سنة ١٨٧٥ حتى وصولهما الى الأبيض بعد يومين أى في ١٢ يونيو . ولكن قبل أن ينتبع النشاط الكشفى للبعثتين بعد مفادرتهما « بارة » يجدر بنا أن نتعرف على النتائج الكشفية التي توصلت اليها بعثة « بروت » منذ رحيلها من الخرطوم فى طريقها الى الأبيض .

ففى أوائل مايو سنة ١٨٧٥ وصل الى الخرطوم الضابط الأمريكى « بروت » على رأس بعثة كشفية مصرية ثم لم يلبث أن بدأ مهمته الكشفية من أم درمان فى ٢٠ مايو حيث سلك وأفراد بعثته طريقا برية فى الاتجاه الجنوبى بجوار الساحل الغربى لنهر النيل اذ فضلوا أن يقطعوا أكبر مسافة ممكنة من الطريق بالسير قرب النيل حتى يضمنوا الحصول على المياه اللازمة لهم ، ثم يتجهوا جهة الجنوب الغربى فى طريقهم

الى الأبيض • وقد تمكنت هذه البعثة من استكشاف المناطق الممتدة من آم درمان حتي بلدة « هورس » التي تبعد عن الأبيض بنحو ٦٠ كم فقد ورد في تقرير « بروت » أنه تتراكم بهذه المناطق كميات كبيرة من الأتربة والأحجار وقطع الأشجار الصغيرة في أماكن كثيرة من الأراضي هناك • كما توجد عدة آبار مائية منها آبار أبو جراد « والحلبة » « والذنايج » « وأبو شوكة » « وحلوان » « وفارونجاد » وقد لوحظ أن أعماق هذه الآبار تتراوح بين ٣٠-٥٠ مترا كما أن المياه المستخرجة منها وإن كانت عذبة إلا أنها قليلة ولا تكفى حاجات الأهالي هناك • ولم يشاهد أفراد البعثة سوى بحيرة صغيرة تعرف باسم « الطيرة الخضراء » تبعد عن الخرطوم بمسافة قريبة في الاتجاه الغربي لنهر النيل

وقد تميزت هذه البحيرة على الرغم من قلة عمقها بغزارة المياه بها طوال أيام السنة غير أن هذه كانت غير صالحة للشرب وذلك لعدم نظافتها واحتوائها على كثير من الطفيليات التي تسبب الإصابة بالأمراض المختلفة • هذا وكانت هناك بحيرة أخرى تبعد عن بحيرة « الطيرة الخضراء » بنحو ستة كيلومترات ذكر تقرير البعثة المصرية أن طولها كان يبلغ حوالي ٢ كم وعرضها نحو

كيلومتر وهي تشبه بحيرة الطيرة الخضراء فى قلة  
همتها ووفرة المياه بها على مدار السنة وفى عدم  
صلاحية مياهها للشرب، ولكنها تتميز عنها بوجود عدة  
جزر صغيرة فى وسطها وكذلك باحاطتها بالاشجار  
الضخمة . ويرجح « بروث » أن تكون هذه البحيرة قد  
تكونت أساسا من تسرب مياه النيل الى مكانها فى وقت  
الفيضان ونظرا لتلوث مياه البحيرتين وعدم نظافتها  
فقد حرص الأهالى على عدم سقاية دوابهم منها . ومن  
ثم فكانت ترى هذه الدواب بصفة دائمة حول الآبار  
المائية المتعددة . أما مياه البحيرتين فكان يعتمد عليها  
فى رى المزروعات خاصة أن مقدار مياه الأمطار  
السنية التى تتساقط على هذه المناطق كان قليلا .

وجاء بتقرير البعثة كذلك أن هناك مساحات  
واسعة من الأراضى الخصبة الصالحة للزراعة تقدر  
بحوالى ٨٠٠ ك ٢٠٠ تمتد أغلبها بجوار نهر النيل حيث  
تؤسب بها سنويا وفى موسم الفيضان ، كميات كبيرة من  
طحى النيل ، ولكن على الرغم من ذلك فإن المساحة  
المنزوعة من هذه الأراضى لا تتعدى بضعة كيلو مترات  
مربعة ، وبالتالي فإن المحصولات الزراعية المنتجة منها  
قليلة جدا ولا تكفى حاجة الأهالى هناك . وربما يعود  
ذلك الى عدم اهتمام معظم الأهالى بالزراعة وانصرافهم

الى الرعى وتربية الماشية على الرغم من قلة المراعى الطبيعية فى هذه المناطق وعدم وفرة المياه بها .

وذكر « بروت » كذلك أن أهم ما يميز هذه المناطق هو كثرة ما يوجد بها من القايات الكثيفة بالأشجار المختلفة وان كان أغلبها أشجار « الميموزاس » الخالية من الأوراق وأشجار السنط الغنية بفنادة الصمغ . كما أوضح أن هناك مساحات كبيرة من الأراضى تتميز بلونها الأسود يكمن بباطنها معدن الحديد الخام الذى يتواجد على هيئة قطع غير منتظمة الشكل وعلى أعماق بنسب بسيطة من سطح الأرض تتراوح فيما بين مترين وثلاثة أمتار مما يسهل استخراجها لتصنيعه . هذا وقد شوهدت مناجم عديدة للحديد الخام بالقرب من بلدة « هورس » على بعد ٤٠ كم تقريبا فى الاتجاه الشرقى منها .

والجدير بالذكر انه حين وصول بروت وأفراد بعثته الى بلدة « هورس » فى أول يونيو سنة ١٨٧٥ كان قد تلقى خطابا من « كولستون » يطلعه فيه على حالته الصحية وعلى عدم مقدرته على تولى قيادة البعثة الى الأبيض وطلب منه اللحاق به فى بلدة « باره » ليتولى أمر القيادة . وبالفعل وصل بروت ومعه أفراد بعثته الى « باره » فى يونيو حيث تقابل مع كولستون وأفراد

بعثته ثم لم يلبث ان غادر الجميع بارة كما سبق ان  
اوضحنا في ١٠ يونيو سنة ١٨٧٥ تحت قيادة بروت في  
طريقهم الى الأبيض .

ولقد اشار أفراد البعثة الى أن الطريق بعد بارة  
تتفرع الى فرعين يصل كل منهما الى الأبيض فكان يتجه  
احدهما الى الغرب ويسمى « بدرب المدفع » بينما كان  
يتجه الفرع الآخر الى الجنوب الغربى ويعرف باسم  
« غرب عينون » وقد سار أفراد البعثة المصرية فى هذى  
الطريق حيث كانت تتميز عن الطريق الأولى بسهولة  
مواصلاتها وبكثرة آبارها المائية التى اشتهر منها آبار  
« فينوني » و « أم سوط » « وأم حلجة » « وأم جامع »  
وقد لوحظ أن عمق هذه الآبار يتراوح فيما بين ٢٢  
مترا و ٢٥ مترا وان مياهها غزيرة وعذبة . وأضاف  
أفراد البعثة انهم شاهدوا مزارع الذرة فى مساحات  
كبيرة تمتد على جانبي الطريق مما يؤكد صلاحية  
الأراضى هناك للزراعة ، فضلا عن وجود المراعى  
الطبيعية فى بعض المناطق التى يكثر بها نمو الحشائش  
الطويلة والقصيرة وكذلك العديد من الأشجار الضخمة  
المجوفة من الداخل والتى تعرف هناك باسم « الحمراء » .  
على أية حال بعد مسيرة يومين من « بارة » وصل أفراد  
البعثة المصرية الى الأبيض فى ١٢ يونيو سنة ١٨٧٥

وهناك قاموا باستكشاف سريع لها فثبت لديهم انها تقع  
فى وسط سهل منبسط تتميز أراضيها بالخصوبة  
الشديدة وتحيط به المرتفعات وان كانت تبرز بشكل  
واضح فى الشمال الغربى حيث جبال « أبو حراز »  
« وكاجا » « وكاتول » وفى الجنوب جبل « كردفان » .

ولاحظوا بها بعض المنشآت التى قامت الادارة  
المصرية ببنائها منذ أيام محمد على كالمستشفى والجامع  
ومبنى المديرية . كما لاحظوا ازدهارها بالسكان الذين  
كانوا فى معظمهم من قبائل « البقارة » « والكبابيش »  
فضلا عن ذلك فقد لاحظ أفراد البعثة المصرية انه كان  
يتوافد عليها طوال أوقات النهار جموع كبيرة من سكان  
القرى المجاورة وكذلك التجار من بلاد العرب والشام  
وبعض التجار الأوربيين حيث كان يعقد بوسط البلدة  
يومية وعلى مساحة واسعة من أراضيها سوق كبيرة تبدأ  
بمطلع النهار وتنتهى بانتهائه وكانت تعرض فيها عادة  
المنتجات المحلية من العاج والمصنوعات الجلدية والأواني  
الفخارية ومعدات الحرب كالرماح والسهام والسيوف  
والدروع وأدوات الزينة كالخرز والأسلاك الملونة  
والأطواق الحديدية والنحاسية بالإضافة الى عرض  
مختلف أنواع الأسماك واللحوم والخضراوات والفواكه  
والعديد من قطعان الأبقار والجاموس والأغنام والماعز

والجمال والخيول - كذلك كانت تعرض فيها المنتجات  
التي يأتى بها التجار الأجانب كالخمور والسجائر  
والأسلحة النارية والدخائر والأقمشة القطنية والحديدية  
والصوفية وجوز الهند ومختلف أنواع التوابل - وكانت  
عمليات البيع والشراء تتم باتباع نظام المقايضة أو  
المبادلة التجارية .

هذا وقد تمكن ثلاثة من الضباط المصريين هم -  
عمر رشدى و خليل فوزى ويوسف حلمى من رسم خريطة  
لبلدة الأبيض ، تحت اشراف بروت ، أوضحوا فيها  
الشوارع الرئيسية ومبنى المديرية وموقع الجوامع  
والمستشفى ومعسكر الجنود المصريين ومنازل الأهالى  
وأماكن مقابرهم - كما قام « بروت » بمساعدة «أحمد  
حمدى» برسم خريطة أخرى لمديرية كردفان واستكمل  
كذلك بمساعدة الضابط « محمد ماهر » رسم الخريطة  
التي حدد فيها خط سير بعثته من الخرطوم الى الأبيض ؛  
فضلا عن ذلك فقد أنهى « أحمد حمدى » رسم الخريطة  
التي حدد فيها هو الآخر خط سير البعثة المصرية التي  
كان يتولى قيادتها كولستون من الدبة الى الأبيض - كما  
قام الدكتور « بفوند » بجمع بعض النباتات والأعشاب  
الموجودة بكثرة فى جبال « أبو حراز » « وكاجا »  
« وكاتول » لتحليلها حيث لاحظ غرابتها وندرتها كما



قام بتحليل بعض طبقات هذه الجبال جيولوجيا وبتميين  
عدة مواقع فلكية بهذه المناطق .

كذلك قام بروت باستكشاف بعض المناطق الواقعة  
فى غرب وشمال غرب الأبيض فثبت لديه ارتفاع معظم  
المناطق هناك بنحو ٧٥٠ قدما عن سطح الأرض بينما  
كان أقل ارتفاع لها يصل الى نحو ١٥٠ قدما والأراضى  
هناك رملية ويندر وجود المياه بها وبالتالى فإن الحشائش  
المتوافرة هناك تعتمد على مياه الأمطار ويرجح بروت  
وجود معدن الحديد الناعم بباطن هذه الأراضى الرملية .

والجدير بالذكر انه بعد وصول البعثة المصرية الى  
الأبيض فى يونيو سنة ١٨٧٥ لم تغادرها الا فى ابريل  
سنة ١٨٧٦ بعد أن شفى « بروت » ومعظم أفراد البعثة  
من « الحمى » التى كانوا قد أصيبوا بها ولازمتهم فترة  
ليست قصيرة . وقد اعتزم « بروت » أن يواصل رحلته  
الكشفية ماضيا فى طريقه الى الناشر عاصمة دارفور .  
وبالفعل مضت البعثة فى طريقها الى الناشر حيث  
وصلتها فى ٢٤ أبريل سنة ١٨٧٦ وقد ذكر بروت أن  
الطريق الواصلة من الأبيض والناشر يصعب المرور فيها  
بسبب تراكم كميات كبيرة من الأحجار الصخرية فى  
أماكن كثيرة منها فضلا عن عدم توافر مياه الآبار أو

البحيرات بها • وأوضح بأن هناك مراعى طبيعية تمتد في مساحات واسعة على جانبي الطريق تقيم عندها جموع كبيرة من العربان ينتمون الى قبائل « حمر العساكرة » « حمر الدقايم » والهبابية والزيادية وبني جرار، وقد اشتهرت هذه القبائل بمعنايتها الفاتكة بتربية الأبقار والأغنام والماعز وكذلك اهتمامها بالابل والخيول والحمير • وكان « بروت » قد أنجز رسم خريطة توضح خط سيره من الأبيض الى الناشر وقد ساعده في رسمها الضابطان : محمد ماهر و خليل فوزى وبذلك يكون بروت قد رسم المناطق الممتدة من نهر النيل حتى الناشر حيث سبق له أن رسم خريطة من الخرطوم الى الأبيض •

ثانيا : الكشف المصرية في دارفور

كلف « بوردي » باستكشاف المنطقة الشمالية الغربية لدارفور وكذا المنطقة الممتدة من دارة الى حفرة النحاس وجاء هذا التكليف من قبل الحكومة المصرية حيث أرادت استكمال عمليات المسح الكشفى لمنطقة دارفور بعد أن سبق لها ارسال بعثة كشفية أخرى الى دارفور كانت مهمتها استكشاف بلدة الناشر • ويكون مفيدا اذا أشرنا الى هذه البعثة الكشفية قبل أن نتعرف

على النتائج الكشفية التي توصل اليها « بوردى » في  
منطقة دارفور .

ففى سنة ١٨٧٦ امر الخديو بإرسال بعثة كشفية  
الى الناصر عاصمة دارفور وقد تحركت هذه البعثة  
برئاسة القائمقام « محمد نادى » معاون حكمدارية  
السودان فى ٢٥ مارس سنة ١٨٦٧ من بلدة « أبو حراز »  
التابعة لمديرية كردفان حيث وصلت الى الناصر فى ١٤  
أبريل سنة ١٨٦٧ ومكثت بها عشرين يوما اذ غادرتها  
فى ٤ مايو عائدة الى مقر الحكمدارية فى الخرطوم  
وهناك رفع « محمد نادى » تقريره كاملا عن مهمته الى  
الخديو فى ٢٣ يونيو سنة ١٨٦٧ أوضح فيه أن المنطقة  
الممتدة من « أبو حراز » الى الناصر تتميز بوجود عدة  
قرى صغيرة بها تبعد عن بعضها بمسافات قريبة وكانت  
بعض هذه القرى خالية من الآبار المائية مثل قرى :  
« لبانة » « والدودية » « والنخوى » « وشالوتة »  
« والمتمور » « وأم دباكر » « وجبلتة » « وحمير النيران »  
« وأم داود » « وحلة الأسرة » وازاء هذا كان أهالى هذه  
القرى يلجأون فى وقت الخريف الى أشجار «العنقلوز»  
الضخمة المشهورة لديهم باسم « التبلدى » ليحفروا  
وسطها ولتصبح معدة لتخزين مياه الأمطار بها ، وذلك

حتى يمكن استعمالها فيما بعد لمتطلبات الحياة اليومية -  
بينما كانت مياه الأمطار تروى مزروعاتهم كذلك -

كما اشار « محمد نادى » الى أن هناك قرى اخرى  
عديدة تكثر بها آبار المياه منها قرى : « الحويصى »  
و « الطويشة » و « أم شنقة » و « جبل حله » و « فوجى »  
و « الطليح » و « بروش » و « أم عويشات » و « أم زوييدة »  
و « حلة عبد الفتاح » و « حلة أرقد » - وكانت هذه  
الآبار تتميز بغزارة وعذوبة مياهها باستثناء بعض  
الآبار بقرية « أم شنقة » والتي بها نحو ستين بئرا فكانت  
المياه بها مالحة وتشوبها مرارة معينة -

وقد ورد بالتقرير كذلك انه يوجد بهذه المناطق  
اشجار مختلفة كأشجار « السنط » و « هشاب » و « وكتر »  
« وسدر » و « عرويب » فضلا عن اشجار العنقلوز ، كما  
توجد بها مراعى طبيعية كثيرة ومن ثم فقد شوهدت  
هناك أعداد كبيرة من الأبقار والجاموس والأغنام  
والماعز وكذلك من الابل والخيول وهى ترعى الكلأ -

أما بلدة الناشر فقد ورد عنها فى تقرير « محمد  
نادى » انها تقع على تلال متوسطة الارتفاع يتميز  
مناخها بالاعتدال مما كان مشجعا لبعض الأوربيين على  
الاقامة بها - كما أن معظم أراضيها رملية وان كانت

الأراضي الطينية تشغل حيزا صغيرا بها . وتتميز هذه الأراضي الطينية والرملية بصلاحياتها للزراعة . بيد أن المساحات المستغلة للزراعة من هذه الأراضي كانت قليلة وقد تركت بقية الأراضي الأخرى دون استغلال وذلك بسبب تراكم الأشجار بها وعدم اقبال الأهالي على قطعها والاستفادة من مكانها في زراعة المحصولات المختلفة . هذا وقد شوهدت في الأراضي القليلة المنزرعة محاصيل الذرة والبطيخ والبصل والثوم والشطة والكزبرة والشمر والحلبة والدخان . أما الرعى وتربية الماشية فكانت الحرفة الرئيسية لدى معظم السكان هناك ومن ثم كان يتوافر بهذه المناطق أنواع الماشية المختلفة فضلا عن الابل والخيول .

ومن ناحية أخرى فقد أشار « محمد نادى » فى تقريره الى الصناعات المحلية التى كانت تشتهر بها بلدة الناشر كصناعة أدوات الزينة من الأطواق الحديدية والنحاسية والخرز والأسلاك الملونة وأيضا صناعة « المربة » من الذرة وصناعة المنشوق وديج الجلود والملابس الجلدية والأواني الفخارية والسيوف والرماح والسكاكين . وعادة كانت هذه الصناعات تعرض فى الأسواق التجارية التى كانت تقام أسبوعيا فى القاهر يقد إليها تجار من بلاد العرب والشام وزنجبار وبعض

التجار الأوربيين حيث يقومون باستبدال سلعهم من الأقمشة والأسلحة النارية والذخائر والتوابل والخمور . وغيرها بيمض السلع والمنتجات المحلية . هذا وقد لوحظ انتشار تجارة الرقيق فى هذه الأسواق واقبال التجار عليها مما كان يكسب أسواق الفاشر شهرة كبيرة فى أفريقيا .

وهكذا كانت نتائج البعثة الكشفية التى أرسلتها مصر الى الفاشر عاصمة دارفور سنة ١٨٦٧ برئاسة القائمقام « محب نادى » . أما البعثة الكشفية التى أرسلتها سنة ١٨٧٤ برئاسة الضابط الأمريكى « بوردى » فقد حددت لها استكشاف المنطقة الشمالية الغربية لدارفور وكذلك المنطقة الممتدة من دارة الى حفرة النماس . وقد سبق أن ذكرنا أن « بوردى » غادر القاهرة مع أفراد بعثته فى ٥ ديسمبر سنة ١٨٧٤ تصاحبه بعثة « كولستون » المكلفة بأداء مهام كشفية فى منطقة كردفان ، وذكرنا ان البعثتين وصلتا معا حتى وادى حلفا ومن هناك شرعت كل منهما فى اتخاذ طريقها نحو الجنوب لتحقيق مهمتها الكشفية ، وقد تتبعنا أنفا النتائج الكشفية التى توصلت اليها بعثة « كولستون » فى اقليم كردفان . ويجدر بنا الآن تتبع النتائج الكشفية التى توصلت اليها بعثة « بوردى » فى منطقة دارفور .

ففى أواخر ديسمبر سنة ١٨٧٤ تحركت بعثة « يوردى » من وادى حلفا حتى وصلت الى بلدة « دنقلة العجوز » الواقعة على الضفة اليسرى لنهر النيل ومنها واصل « يوردى » طريقه حتى بلدة الفاشر . وهناك أعد تقريراً رفعه الى ستون باشا - رئيس هيئة أركان حرب الجيش المصرى - فى ١٢ مايو سنة ١٨٧٥ أوضح فيه أن بعثته لم تجد صعوبة خلال سيرها فى الطريق الممتدة بين دنقلة والناشر حيث كان سطحها مستويا لا تعترضه ارتفاعات أو انخفاضات أرضية .

وقد تميزت الطريق بوجود الأشجار الضخمة الوارفة الظلال فى عدة أماكن بها ، فضلا عن توافر المياه الصالحة للشرب بالجهات المجاورة لها إذ كانت توجد آبار مائية عديدة فى وادى « فهل » وفى القرى الممتدة بطول الطريق كقرى « الحمارية » و« عين حامد » « وأم بدر » « وكرناك » « وأبى طاب » « وعبيات » وأرجوت . وكان عمق هذه الآبار يتراوح فيما بين ستة أمتار وخمسة عشر مترا وكانت مياهها عذبة نقية تتدفق بفزارة حتى أن أهالى بعض هذه القرى خاصة فى قريتي « عبيات » « وأرجوت » كانوا يعتمدون على مياه الآبار فى رى مزرعاتهم .

ولوحظ ان اراضى هذه القرى رملية مختلطة باطيان وتتميز بخصوبتها وصلاحياتها للزراعة ولكن على الرغم من ذلك فلم يقبل على زراعتها سوى بعض الاهالى حيث انصرف معظمهم لتربية الماشية والاشتغال بالصيد . وكانت اهم المزروعات لديهم الذرة وقصب السكر والدخان والخضراوات . ويؤكد « بوردي » ان غالبية سكان هذه القرى كانوا من قبائل البقارة « والكبايش » والزريقات والبشاريين « وقبائل اخرى تسمى « حامى » عرف عن افرادها عدم اشتغالهم بالزراعة واهتمامهم بصيد مختلف انواع الحيوانات وانطيور . وذلك لأكل لحومها والاتجار بجلودها والتزين بريشها . كما عرف عنهم أنهم يميلون الى السرقة وقطع الطريق مستغلين الجبال القريبة منهم كجبال « عين » « وترناح » فى عمليات الاختفاء والتمويه .

هذا وكان « بوردي » قد أنهى بمساعدة « ماسون » رسم الخريطة التى أوضح فيها خط السير الذى اتبعه من دنقلة العجوز الى الفاشر . كما كلف الضابط المصرى محمد سامى باعداد خريطة عن بلدة الفاشر وأخرى عن المنطقة الممتدة من جهاتها الشرقية حتى بلدة « الطويشة » كذلك طلب من « ماسون » التوجه الى جبل « ميدوب » الواقع شمال الفاشر لرسم خريطة توضيحية له .



هذا وقد كلف « بوردى » الضابط المصرى « محمود صبرى » بالتوجه على رأس بعثة كشفية الى المنطقة الشمالية الغربية لدارفور لاستكشافها ورسم خريطة توضيحية لها . وبالفعل تحرك محمود صبرى من الفاشر فى ١١ ديسمبر سنة ١٨٧٥ على رأس بعثة صغيرة ضمت ستة من الجنود المصريين مزودين بأسلحتهم وذخائرهم ومؤنهم . وقد استغرقت هذه البعثة فى اداء مهمتها قرابة خمسين يوما اذ عادت الى الفاشر فى ٣٠ يناير سنة ١٨٧٦ . وعندئذ قدم محمود صبرى الى بوردى تقريرا كاملا عن الاستكشافات التى توصل اليها فى المنطقة الشمالية الغربية لدارفور ، كما قدم له خريطة تفصيلية توضح المناطق التى مر بها أثناء جولته الكشفية هذه . فقد ورد بالتقرير أن عددا من الحلل أو القرى الصغيرة كانت توجد بهذه المنطقة منها قرى : التمرة وتومباش والملاقة والبنداقة ويوه والحواميد وليوط وتركان وبلدن وحرس وعدا التيق . وكان يقطن بهذه القرى عدد قليل من السكان اذ كان يتراوح عدد سكان القرية الواحدة فيما بين مائة ومائة وخمسين نسمة ، بينما تميزت قرى أخرى مثل « كوبيه » وكلكل وكبكبيه باتساع مساحتها وبزيادة عدد سكانها وذلك بسبب ما كانت تشتهر به هذه القرى من اقامة الأسواق التجارية بها خاصة أسواق تجارة الرقيق . وأوضح

التقرير كذلك أن هذه القرى لم تجد صعوبة فى الحصول على المياه اذ كانت تجاورها وديان مختلفة تنتشر بها عدة آبار مائية مثل آبار « وادى المجدوب » و « آبار » و « وادى كتم » وغيرها من الآبار الموجودة فى وديان « كوبيه » « وأبوسكات » « وأبو عرديب » « وأبو سنط » « وعديد خير » « ويرقو » « وأبو جلدة » « وسبعان » « والطينة » - وقد لوحظ كثرة الآبار بصفة خاصة فى « وادى كوبيه » الواقع فى غرب الفاشر بنحو خمسة أميال حيث كان يتميز عن بقية الوديان الأخرى باتساعه فقد بلغ عرضه حوالى ثلاثمائة متر وعمقه كان يتراوح فيما بين متر وثلاثة أمتار ، كما أن مجرى هذا الوادى كان يتجه من الشمال الى الجنوب حيث كان ينبع من جبال « سى » الواقعة على بعد خمسة عشر ميلا شمال شرق بلدة « كبكيه » ويتوقف جريانه عند بلدة « دار الزريقات » جنوبا مكونا البرك والمستنقعات وذلك عندما تكون مياه الأمطار قليلة - أما فى السنوات التى تتساقط فيها الأمطار بغزارة فانه يستمر فى جريانه الى الجنوب حتى يصب فى بحر « الزريقات » الواقع جنوب دارفور والذى يسير مجراه من الغرب الى الشرق حيث يصب فى بحر الغزال -

على كل ثبت لدى أفراد البعثة المصرية أن أعماق هذه الآبار كانت لا تقل عن خمسة أمتار ولا تزيد على عشرين مترا وأن مياهها صالحة للشرب حيث تميزت بعذوبة مذاقها وخلوها من الشوائب ، فضلا عن أن كمية المياه المستخرجة منها كانت غزيرة مما جعل سكان هذه المناطق يستغلونها في رى مزارعهم بجانب مياه الأمطار . كذلك أوضحت الاستكشافات المصرية وجود مناجم عديدة لمعدن الرصاص في أنحاء مختلفة بهذه الجهات وأن كانت تكثر بصفة خاصة في بلدة «البنداقية» الواقعة شمال شرق بلدة « الملاقاة » في الاتجاه الغربي للفاشر . فضلا عن ذلك كان يتوافر بهذه الجهات معادن أخرى كالحديد والفضة والنحاس .

وذكر « محمود صبرى » أيضا أن أهالى هذه المناطق ينتمون الى قبائل مختلفة من العربان أشهرها قبيلة : « الحونية » « وبنو حسين » « والزبادية » « والبديان » « والعريقات » « والمحاميد » « والماهرية » « والفزان » . وقد لوحظ أن أفراد هذه القبائل كانوا يتكلمون اللغة العربية على الرغم من تعدد بعض اللغات المحلية كاللغة « الفورية » واللغة « الزغاوية » . كما لوحظ أن غالبية أفراد هذه القبائل تدين بالاسلام غير

أن ايمانهم كان ضعيفا وذلك بسبب عدم معرفتهم  
بشرائعهم وفرائضه معرفة كاملة .

هذا وقد تمثلت الظاهرة الواضحة لدى هذه  
القبائل في اهتمامها بتريئة الابل حتى عرفت باسم  
« القبائل الآبانه » ومن ثم شوهدت أعداد كبيرة من الابل  
ترعى الحشائش والأعشاب الممتدة في مساحات واسعة  
هناك . كما شوهدت بجانب الابل قطعان أخرى كثيرة  
من الجاموس والأغنام والماعز بالإضافة الى الأبقار التي  
حظيت باهتمام معظم أفراد قبيلتي « الحوتية »  
« وبنوحسين » . والجدير بالذكر انه بينما كان معظم  
رجال هذه القبائل يرعون الابل والماشية، كانت نساؤهم  
تعمل بأعمال فلاحة الأرض وزراعة المحاصيل .

ويوضح التقرير أن الأراضي هناك صالحة للزراعة  
خاصة الرملية التي تفوقت في مساحتها عن الأراضي  
الطينية . وكانت تقسم الأراضي المزروعة الى أحواض  
صغيرة يتم حرثها بالآلات يدوية تشبه الفأس ، ثم تروى  
بعد وضع البذور اما بالاعتماد على مياه الأمطار واما  
على مياه الآبار القريبة من الأراضي وذلك باستخدام  
الشواذيف حيث ترفع المياه من الآبار وتصب في قنوات  
متصلة بالأراضي المزروعة . وقد تمثلت أشهر  
المحاصيل الزراعية هناك في الذرة والسمسم والقطن

والقمح، والذخان، والبطيخ، بالإضافة الى بعض  
المحصولات الأخرى كالبصل والثوم وأنثيطة، والكزبرة  
والشمر والحلبة واللوبياء واليامية والملوخية والقرع،  
كما كان يكثر بهذه الجهات زراعة نخيل البلح وأشجار  
العنب والدوم .

وأشار محمود صبرى فى تقريره كذلك الى الأسواق  
التجارية التى كانت تقام فى بعض البلدان هناك ف أوضح  
يأنها كانت تقام يوميا فى بلدتى « كلكل وكيكبية »  
وبينما لوحظ اقامتها فى بلدة « كويية » وقرى  
« دارزغاوة طوار » يومى الاثنين والخميس من كل  
أسبوع . وكانت تعرض فى هذه الأسواق المنتجات  
المحلية سواء كانت زراعية أو صناعية ، كما كانت  
تعرض فيها أنواع الدواب المختلفة من الابل والغنول  
والماشية وكذلك المنتجات الحيوانية كاللحوم والجلود  
والألبان والدهون . وقد بلغت هذه الأسواق شهرة كبيرة  
فى تجارة الحاج ، كما انها اعتبرت من أهم مراكز  
تجارة الرقيق فى القارة الأفريقية ، حيث كانت تعرض  
بها عشرات المئات من الرقيق : رجالا ونساء وأطفالا من  
كافة الأعمار . وبالتالى كان يقد الى هذه الأسواق جموع  
كبيرة من التجار العرب والأوربيين ممن يتاجرون  
بالرقيق وكانوا يجلبون معهم بعض المنتجات الأخرى

كالأقمشة المتنوعة والأسلحة النارية وأنواع الخمور  
والسجائر وغيرها •

وهكذا يمكن القول بأن تقرير « محمود صبرى »  
يعتبر من أهم المصادر التى تناولت بالتفصيل معالم  
جهات دارفور الشمالية الغربية • وقد قوبلت جهوده  
الكشفية هذه بترحيب كبير لدى قائد البعثة المصرية  
« بوردى » الذى أرسل الى « ستون » باشا رئيس هيئة  
أركان حرب الجيش المصرى بما يفيد ضرورة ترقيته  
وذلك تكريما لجهوده الكشفية •

وعقب عودة بعثة محمود صبرى الى القاهرة فى  
٣٠ يناير سنة ١٨٧٦ اعتزم « بوردى » القيام برحلة  
كشفية أخرى الى الجهات الواقعة جنوب دارفور خاصة  
المنطقة الممتدة من دارة الى « حفرة النحاس » طبقا  
لرغبة هيئة الأركان المصرية فأعد على الفور بعثة كشفية  
تولى هو رئاستها وضمت « ماسون » و « بروت » والدكتور  
« بفوند » وتسعة من الضباط المصريين وعددا آخر من  
الجنود بلغ حوالى عشرين جنديا • وبدأت البعثة مهمتها  
من القاهرة فى ١٦ فبراير سنة ١٨٧٦ حيث سارت الى  
الجنوب فى طريقها الى بلدة « دارة » • وتجدر الإشارة  
الى أن بروت تمكن أثناء سيره من رسم خريطة « لجبل

قمة « الواقع في الاتجاه الجنوبي الغربي من الفاشر ،  
كما تمكن « ماسون » من رسم خريطة أخرى للطريق  
الواصل بين الفاشر وجبل مرة - وعند وصول البعثة  
إلى « دارة » شرع أعضاؤها في تحديد موقعها جغرافيا  
فثبت لديهم أنها تقع على خط عرض ٢٥° - ١٠° ٥١٢  
شمالا وعلى خط طول ٦° - ٢١° ٢٥° شرقا وانها ترتفع  
عن مستوى سطح البحر بمقدار ١٦٢٢ قدما وهي  
تشمغل مساحة صغيرة من الأراضي يقطنها عدد قليل من  
الأهالي يهتمون بالزراعة وتربية الماشية . ثم لم يلبث  
« بوردي » بعد ذلك أن مضى ببعثته غربا في طريقه إلى  
حفرة النحاس . وقد أوضح بأن الطريق المؤدية إلى  
حفرة النحاس هذه تتميز بكثرة آبارها المائية منها آبار  
كيركيرى Kir kery » .

وآبار سل - بل - جنايا sul-Bel-Ganya » وآبار الأقدار  
El Akdhar » . وآبار الهامير El-Hamir »

وكانت مياه هذه الآبار عذبة وخالية من الشوائب .  
الأمر الذي ساعد معظم القبائل هناك على الإقامة  
بجوارها ، من هذه القبائل قبائل : برجاويس Bergawis  
وبنى حالب Beni Halba » والفاجارا El-Faggara »  
والبرجيت El-Bergit » والتونجور El-Tongur » والجارجار  
El-Gargar » . كذلك أشار « بوردي » إلى انه توجد

بهذه المنطقة بحيرة كبيرة تسمى كوندى « Koundie » كان يبلغ عرضها حوالى ٢٠٠ متر ويكثر بها عادة الأسماك المختلفة الأنواع والتماسيح وأفراس النهر ، كما كان يوجد بالقرب منها بحيرة أخرى صغيرة تعرف باسم « بييفى » كانت تعد المورد المائى الأساسى لمعظم حيوانات المنطقة . كما أوضح « بوردى » أن هناك العديد من البرك المائية والمستنقعات كانت تنتشر فى المنطقة بيد انها كانت تعد مكن خطوبة على حياة المسافرين خلال الطريق الممتدة من دارة الى حفرة النحاس ، وذلك بسبب انتشار الحشرات انضارة بها خاصة الذبابة المعروفة فى هذه المناطق باسم اموبوجانو « Omo-Bogano » والتي تسبب لدغتها قتل الماشية والابل ، كما انها تصيب الانسان بمرض النوم مثلما تفعله ذبابة تسي - تسي « les-tes » المنتشرة فى وسط القارة الأفريقية .

وأكد « بوردى » من جهة أخرى انه على الرغم من وفرة المياه بهذه المناطق وخصوبة الأراضى بها ، فإن اقبال الأهالى على الزراعة هناك كان محدودا اذ لا يتعدى زراعة مساحات صغيرة من الأراضى بالذرة وبعض الخضراوات . كما لوحظ أن جميع الأراضى الممتدة من دارة الى حفرة النحاس كانت لا تخلو من الأشجار



الضخمة وبالتالي كثرة تواجد الغابات بهذه المناطق • ولعل من أكثر الأشجار التي تكونت منها هذه الغابات أشجار الكثر والمعوط والسيال والهشاب والحراز والسنت • وبطبيعة الحال كانت تكثر بهذه الغابات الحيوانات المفترسة مما كان يحول دون الاقتراب منها للاستفادة من أخشائها • فضلا عن ذلك فقد لوحظ وجود الحشائش والأعشاب والنباتات الطبيعية تغطي مساحات شاسعة من الأراضي فتمكن الدكتور « بفوند » من جمع عينات مختلفة منها لتحليلها وارسالها الى القاهرة للتأكد من نتائج تحليلاته •

على كل وصلت البعثة المصرية الى حفرة النحاس الواقعة في أقصى حدود دارفور الجنوبية الغربية وهناك أنهى « بوردي » رسم خريطة للطريق التي اتبعها وأفراد بعثته من دارة الى حفرة النحاس وقد أوضح في التقريرين الذي أعده عن اكتشافاته في المنطقة • أن منطقة حفرة النحاس عبارة عن عدة مناجم تزخر بمعدن النحاس وتمتد في قطاع طولى من الشمال الغربى الى الجنوب الشرقى • وكل منجم لا يخرج عن كونه حفرة كبيرة يبلغ طولها حوالى خمسمائة قدم وعرضها نحو خمسين قدما ولا يقل عمقها عن عشرة أقدام ويستخرج النحاس منها بكميات كبيرة ، والمجدير بالذكر أن هذه الحفر كانت قد

عملت بواسطة أهالى هذه المنطقة الذين كانوا يعملون  
جميعا بالبحث والتنقيب عن معدن النحاس .

وقد توقفت البعثة المصرية فى جولتها الكشفية عند  
منطقة حفرة النحاس . ثم عادت بعدها الى الفاشر  
ليختتم « بوردى » بذلك أعماله الكشفية فى منطقة  
دارفور ويكون قد حقق نجاحا ملحوظا فى اكتشافاته  
سواء تلك التى تمت بواسطته أو التى تمت بمعرفة  
الضباط المرافقين له . ويكفى أن يبعثه الكشفية كانت  
قد استكشفت من الطرق ما طولها ٦٥٠٠ كم تقريبا  
وحققت ٢٢ موقعا فلكيا . فضلا عن اهتمامها برسم  
الخرائط التوضيحية للمناطق التى جانبها .

وهكذا يمكن القول أن البعثات الكشفية المصرية  
المرسلة الى منطقتى كردفان ودارفور ، قد حققت  
أهدافها المرجوة فى استكشاف الجهات الواقعة بغرب  
السودان ، وهى تبين فى الوقت نفسه مدى حرص مصر  
على توسيع دائرة نشاطها الكشفى فى الجهات الأفريقية  
المختلفة ، وهو الأمر الذى يؤكد صدق اهتمامها بحركة  
استكشاف القارة وخدمة الأغراض العلمية والجغرافية .

## الكشوف المصرية فى الساحل الأفريقى للبحر الأحمر وخليج عدن

كان ادخال مينائى سواكن ومصوع فى حوزة مصر سنة ١٨٦٥ وبالمثل ميناء زيلع سنة ١٨٧٥ ، سببا فى امتداد الوجود المصرى الى جهات عديدة تقع بالساحل الأفريقى للبحر الأحمر وخليج عدن كجهات : زولا وبيلول ورهيمطة وتاجورة وبلهار وبربرة وكذلك الى جهات ساحل الصومال المطل على المحيط الهندى مثل جهات : رأس جردفون و « رأس حافون » « وبراوة » « وقسيمايو » « ولامو » « وفرموزة » ، بالإضافة الى بلاد أخرى تقع بشرق أفريقيا كبلاد « العيسى » « والنولى » « وأوسة » وهرر « والجاد بيورس » .

ولقد عمل الوجود المصرى فى هذه الجهات على مناهضة تجارة الرقيق بقدر المستطاع وادخال التجارة

المشروعة بها ، فضلا عن الاهتمام بتعميرها والنهوض بمستوى أهلها • بيد أن مصر تمكنت من اجراء استكشافات مهمة بهذه الجهات مساهمة منها فى حركة استكشاف القارة وخدمة الأغراض العلمية والجغرافية • وسوف نعرض فى صفحات هذا الفصل جهود مصر الكشفية فى المناطق الممتدة بطول الساحل الأفريقى للبحر الأحمر وخليج عدن • ونستكمل فى الفصل اللاحق بقية الجهود المماثلة فى جهات الساحل الصومالى وشرق أفريقيا •

والواقع أن نشاط مصر الكشفى فى جهات الساحل الأفريقى المطل على البحر الأحمر وخليج عدن كان قد بدأ فى بلدة سواكن حيث ارتبط النشاط الكشفى بها بجهود الضابط المصرى « أحمد ممتاز باشا » وقت ان كان محافظا لها • وكذلك فى الوقت الذى كان يتولى فيه منصب مدير عموم شرقى السودان ومحافظ سواحل البحر الأحمر •

ففى أثناء توليه منصبه الأول كان قد أجرى بها استكشافات ، أعد على ضوئها تقريراً بعث به الى الخديو وقد أوضح فى هذا التقرير أن محافظة سواكن كانت تضم الى جانب بندر سواكن بلدان سنكات وطوكر

وعقيق ، فضلا عن قرى أخرى صغيرة كانت تتبع المحافظة منها قرى هيدوب وترنكيتات والشيخ برغوث ، كما اوضح بأنه كان يوجد على بعد مسافة ليست قصيرة من سواكن خوران للمياه العذبة يسمى أحدهما « التمانيب » « والافر شوكية » بيد أن بعد المسافة بينهما وبين سواكن قد حال دون أن يستفيد الأهالي هناك من مياههما وأصبحوا يعتمدون على مياه الآبار المنتشرة بكثرة في الجهة الغربية للبندر حيث مجرى وادى « الشاطة » والملاحظ أن مياه هذه الآبار كانت تشوبها المرارة باستمرار ومع ذلك فالأهالي يعتمدون عليها في شربهم ومتطلبات حياتهم اليومية مما أدى الى اصابة الكثيرين منهم وكذلك اصابة معظم الجنود المصريين والسودانيين المقيمين هناك بمرض « الاسكريبوت » خاصة أنهم كانوا لا يتناولون أنواع الخضراوات المختلفة في طعامهم لعدم امكانية زراعتها هناك بسبب المرارة الشديدة الملازمة لمياه الآبار . وأضاف ممتاز باشا أن أراضي سواكن صالحة للزراعة غير أنها لم تستغل بعد في زراعة المحصولات المختلفة لعدم توافر المياه اللازمة لها . وقد أمكن التغلب على هذه المشكلة في ظل الادارة المصرية وذلك حينما استطاع ممتاز باشا بناء خزان تتجمع فيه مياه خور التمانيب المناسبة في البحر الأحمر دون الانتفاع بها وكانت سعة هذا الخزان

تقدر بنحو ٢٥٠٠-٢٥٠ متر مكعب من المياه ثم أمكنه عمل توصيلات من المواسير الفخارية لتزويد البلدة باحتياجاتها من المياه العذبة كذلك اهتم بحفر ترعة كبيرة بلغ طولها حوالى ستة آلاف متر كانت تصل فيما بين الخزان وخور شوكية وتمر بالقرب من سواكن .  
غير أن هناك تقريراً وافياً أعده ممتاز باشا فى ٢٦ مارس سنة ١٨٧١ وقت أن كان مديراً لمعوم شرقى السودان ومحافظاً لسواحل البحر الأحمر ، تضمن نتائج رحلته الكشفية للبلدان الأفريقية الممتدة بطول ساحل البحر الأحمر وخليج عدن والواقعة تحت إشرافه . ففيمما يتعلق ببلدة سواكن أوضح ممتاز باشا انها تقع على خط عرض ١٩° شمال خط الاستواء وهى تعد ميناء مهما على البحر الأحمر يتميز بالاتساع رغم قلة عمقه وأوضح كذلك أن عدد القاطنين بها وبالمناطق المجاورة لها كان يقدر بحوالى مائة ألف نسمة وان كانت منهم جموع كبيرة من الأروام والهنود واليهود والفرنسيين الذين كانوا يفدون الى هذه المناطق اما للاشتغال بتجارة العاج وريش النعام والجلود والسمسم والصمغ وغيرها واما للقيام بأعمال صيد اللؤلؤ المتواجد بكثرة فى سواحل المنطقة . وقد لوحظ أن أهالى سواكن يتكلمون لغة محلية عرفت باللغة « البجاوية » بينما

خصصت اللغة العربية هناك فى المعاملات اليومية واللغة التركية فى الأعمال الحكومية . كما لوحظ من ناحية أخرى ان متبازل الأهل كانت تبني من الأحجار المستخرجة من شعاب البحر ويأستعمل الطمى الراسب بالمناطق المجاورة لها وقت « المد » الذى ينتهى فى شهر ديسمبر وينكشف وقت « الجذر » الذى يبدأ فى شهر مايو ويستمر حتى شهر يوليو . كذلك شوهدت بسواكن عدة محلات صغيرة يقوم الأهل بالاتجار فيها ، فضلا عن وجود الأسواق الكبيرة المسماة لديهم باسم « الوكالة » والأسواق الصغيرة الأخرى المسماة أيضا « بالقيسارية » والتي كان يتفرع منها جملة سويقات أخرى تضم عددا من المحلات والمتاجر الصغيرة والخاصة بتجارة الأقمشة والعطارة وغيرها .

أيضا أشار ممتاز باشا فى تقريره الى صلاحية أراضى سواكن والأراضى الأخرى المجاورة لها للزراعات المتنوعة كالقطن والذرة والبطيخ والخضراوات المختلفة ، بيد أن هذه المزروعات كانت تهاجمها من ناحية أسراب الجراد المنتشرة بكثرة هناك ، ومن ناحية أخرى كانت تتعرض لاختطاف السيول المائية القادمة من الحبشة عن طريق « خور بركة » وقد دمرت تلك السيول مساحات كبيرة من الأراضى المزروعة هناك .

والجدير بالذكر أن الزراعة في سواكن كانت قد حظيت باهتمام الأهالى هناك خاصة بعد التسهيلات الكثيرة التى وفرتها لهم الادارة المصرية كجلب البذور المراد زراعتها واحضار الآلات اللازمة لححرث الأرض والآلات الخاصة باستجلاب المياه وغيرها من التسهيلات المختلفة التى أدت فى نهاية الامر الى شهرة هذه المناطق بالزراعات المتنوعة وعلى وجه الخصوص زراعة القطن .

وأوضح ممتاز باشا كذلك أن سواكن كانت تشتهر بتجارة الملح نظرا لوجود ملاحتين بشمالها احدهما تسمى « درج » والاخرى تسمى « دوابه » وكان الملح يستخرج من هاتين الملاحتين بكميات كبيرة ويرسل معظمه الى جدة والهند .

وقد اقترح ممتاز باشا على الخديو ضرورة مد خطوط حديدية تربط الملاحتين بساحل البحر الأحمر حيث قدرت المسافة بينهما بنحو ١٥٠٠ متر ، مما كان يستلزم نفقات كثيرة تنفق على عمليات نقله بواسطة الدواب الى مراكب التصدير ، وبالتالي كان يستنفد ذلك أغلب ثمن الملح المستخرج . وقد وافق الخديو على هذا الاقتراح وبادر باتخاذ الاجراءات اللازمة التى تكفل اقامة الخط الحديدى المطلوب .



أما بلدة « مصوع » فقد اجريت بها عدة استكشافات قام بها الضابط حسن أفندي رفعت ثم احمد ممتاز باشا فبعد ان تسلم حسن افندي رفعت ادارة مصوع في ٢٠ ابريل سنة ١٨٦١ بوصفه المحافظ المعين لها من قبل الحكومة المصرية ، فضل انقيام بعدة جولات داخل المحافظة بفرض اوقوف على احوالها ، وقد تمكن بالفعل من معرفة بعض الحقائق المهمة عن « مصوع » أوضحها في تقرير بعث به الى الخديو في ٢١ مايو سنة ١٨٦٦ تضمن حالة المباني العامة الموجودة بمصوع كمبنى الديوان والجمرك والجامع انشافى والكنيسة الفرنسية فذكر حسن رفعت أن اجزاء كبيرة من هذه المباني كانت آيلة للسقوط بينما تهدمت منها الأجزاء الأخرى ايباقية وأصبحت أكواما من التراب . أما فيما عدا هذه المباني الحجرية فكانت هناك منازل الأهالي التي أغلبها عبارة عن توكولات ( أكواخ ) مخروطية الشكل ، أقيمت من القش وفروع الأشجار وأوراقها وباستعمال الطين . كما لوحظ وجود بعض المنازل المبنية من الاحجار المستخرجة من البحر والقائمة كذلك بغير تنظيم هندسى وعدم مراعاة لتخطيط الشوارع والحارات المقامة بها . وأضاف حسن رفعت فى تقريره انه كان يوجد بضواحي مصوع عدد من القرى الصغيرة

مثل قرية « كوم بللى » و « عيطة » و « حتفللى » و « حرقيقو » و « خطوملى » و « أم كلو » وقد تميزت هذه القرى باعتدال مناخها ووفرة مياه الآبار بها حتى أن كثيرا من الإوربيين كانوا يلجأون إليها للإقامة بها - كذلك شوهدت بعض الملاحات القريبة من مصوع كملاحات « بردولة » و « ورقه عصا على » و « عتبورى » و « حصمت » كان يستخرج منها كميات كبيرة من الملح يقبل على شرائها تجار كثيرون من الحبشة - غير أن العائد المتحصل من هذه الملاحات كان بسيطا وذلك لعدم وجود رقابة كافية على الإيرادات التى كان يستأثر بمعظمها مشايخ العريان المقيمون بجوار هذه الملاحات كمشايخ عربان : « فستان » و « حرقوا » و « بنى سرا » و « ولدردر » - وقد تعهد حسن بك رفعت فى نهاية تقريره بضبط إيرادات الملح وفرض الرقابة الكافية عليها ، كما تعهد ببذل أقصى مساعيه لإصلاح أحوال مصوع مع حيث إعادة بناء المباني المتهدمة أو الآيلة للسقوط وكذلك علاج المرضى والعناية بهم وتوفير المياه العذبة للأهالى هناك والعمل على نشر الأمم واستتبايه فى مختلف أنواع محافظة -

وكان قد أقام على وجه السرعة طاحونة لطحن الفلال ومخبزا لصنع الخبز ، كما شيد كوخا كبيرا لعلاج المرضى ، زوده بالأدوية والغذاء والملابس والمفروشات

اللازمة ، فكان هذا الكوخ بمثابة مستشفى مؤقت تم  
إعداده لعلاج الحالات الطارئة من المصابين وذلك حتى  
يتم إنشاء المستشفى الدائم بالمحافظة .

أما الاستكشافات التي أجراها أحمد ممتاز باشا  
في مصوع فقد وردت في تقرير له أعده بعد زيارته  
للمحافظة في مارس سنة ١٨٧١ حيث أوضح أن غالبية  
سكان مصوع من عرب قبائل « الحباب » و « بني عامر »  
والمعروف عن أفراد هذه القبائل أنهم كانوا يهيمون  
بتربية الأبقار والأغنيام والماعز، ومن ثم كانوا يرتحلون  
إلى الساحل في فصل الشتاء حتى ترعى ماشيتهم  
الحشائش والأعشاب التي تنمو بشاطئ البحر إذ كان  
يلاحظ افتقار المراعى داخل مصوع لعدم سقوط الأمطار  
في هذا الفصل . بينما كانوا يعودون إلى الداخل في  
فصل الصيف حيث تتساقط الأمطار بغزارة فتتكاثر  
الحشائش والأعشاب وبالتالي يتوافر وجود المراعى  
هناك .

وقد لوحظ عدم اهتمام الأهالي هناك بالزراعة كما  
لوحظ إهمالهم للتجارة مما شجع التجار العرب والهنود  
والأوربيين على الزحيل دائماً إلى هذه المناطق لتصريف  
بضائعهم ومنتجاتهم من الأقمشة الحريرية والقطنية

وكذلك الأسلحة النارية والذخائر وأنواع استوابل  
والعطور وغيرها من السلع المختلفة .

وذكر ممتاز باشا أيضا ان مصوع تعد جزيرة تمتد  
من الشرق الى الغرب وتقع على خط عرض ١٥ - شمال  
خط الاستواء بموازاة الخرطوم وانها ترتفع عن سطح  
البحر بنحو أربعة او خمسة امتار وكان يصل المد والجدر  
بأطرافها الى المتر تقريبا . كذلك أشار الى ان درجة  
الحرارة بها فى فصل الصيف كانت تصل الى ثمانية  
وثلاثين درجة ، وتبقى بهذا المعدل طوال الليل والنهار  
مما كان يسبب ضيقا للأهالى فيرحل معظمهم الى انقرى  
القريبة كخطو مى « وحرقيقو » « وأم كلو » حيث  
المناخ المعتدل . وقد أكد ممتاز باشا فى تقريره أن  
الادارة المصرية استطاعت فى فترة وجيزة إعادة بناء  
ديوان المحافظة ومبنى الجمرك وقامت بترميم الجامع  
الشافعى والكنيسة الموجودة بمصوع . كما أمرت الأهالى  
هناك يهدم منازلهم التى هى عبارة عن أكواخ كانت  
تقام من القش وفروع الأشجار مما يسبب بها حرائق  
دائما ، وأوعزت اليهم بإعادة بناء منازلهم من الأحجار  
وباستغلال الجير المتوافر هناك فى تبويضها . هذا وكانت  
توجد بجوار منازلهم مقابر دفن الموتى وذلك حسب  
العادات التى اعتاد عليها أهالى مصوع منذ زمن بعيد ،

غير أن الادارة المصرية رأت ضرورة ابطال هذه العادة التي يتسبب عنها ضرر بالصحة العامة . فأعدت للأهالى مقابر خاصة فى جزيرة « الشيخ سعيد » الواقعة جنوب مصوع بمسافة خمسمائة متر تقريبا . حيث كانت هذه الجزيرة خالية من السكان تماما .

هذا وقد حرص ممتاز باشا على استكشاف ميناء «زولا» الواقع جنوب مصوع والتابع لها اداريا ، فذكر أن الميناء يمتاز بالاتساع وبوجود الاستحكامات الطبيعية القائمة أمامه والتي تكفل له الأمن والحماية ، كما أن البلدة تمتاز هى الأخرى باتساع مساحتها وأن بها ما يزيد على ٢٠٠٠ فدان من الأراضى الخصبة الصالحة للزراعة غير أن أهالى البلدة البالغ عددهم نحو ٣٠٠ نسمة كانوا لا يهتمون بزراعتها لعدم الماهم بأمر الزراعة وإنما كانوا يوجهون اهتمامهم بصفة خاصة الى الرعى وتربية الماشية ، وكذلك الى الاتجار بالملح الذى كان يستخرج بكلميات كبيرة من ملاحه « أرافلة » الموجودة بجنوب زولا . والسواقع أن الادارة المصرية بمصوع استطاعت فى فترة قصيرة أن تستحث أهالى زولا على الاهتمام بالزراعة وترغيبهم فيها وذلك بعد أن وفرت لهم الامكانيات اللازمة لها كالألات المستخدمة فى حرث الأرض والمعدات الخاصة بالرى ، فضلا عن احضار

كميات كبيرة من بذور المحصولات المراد زراعتها • كما  
انها اهتمت ببناء سد بالبلدة لحجز مياه السيول المارة  
بزولا صيفا وشتاء والقادمة اليها من جبال الحبشة وذلك  
حتى يمكن الانتفاع بها في رى الأراضى بدلا من أن  
تنساب في البحر هباء • ومن ثم فقد أقبل الأهالى هناك  
على الزراعة بشكل ملحوظ وأخذوا يزرعون مساحات  
كبيرة من الأراضى بالمحصولات المختلفة وان كانت اهمها  
القطن والذرة وبعض الخضراوات •

وعلى العكس من أراضى زولا الصالحة للزراعة  
فان هناك مساحات هائلة من الأراضى غير صالحة  
للزراعة تمثلت في أراضى بلدة « بيلول » الواقعة في  
الاتجاه الجنوبى من « زولا » فقد ذكر عنها ممتاز باشا  
انها مكشوفة للهواء من كل جانب مما يسبب للمزروعات  
أضرارا بانفة حيث تتراكم فوقها بطبيعة الحال كميات  
كبيرة من الأتربة والرمال التى يحملها الهواء ويلقى  
بها على المزروعات ، ومن ثم فقد لوحظ قلة سكان هذه  
البلدة اذ لا يتجاوزون مائة نسمة وكانوا يقطنون في  
حوالى عشرين كوخا هى بالتقريب مجموع الأكواخ  
الموجودة بالبلدة ، وكان غالبية هؤلاء السكان يعملون  
بالتجارة خاصة تجارة الجلود والحصير المصنوع من

خصوص اشجار الدوم بينما اهتم بعضهم بتربية الماشية والابل .

وعن بلدة « رهيطه » اوضح ممتاز باشا انها صغيرة المساحة وأن أراضيها صالحة للزراعة غير ان سكانها لا يهتمون بالزراعة وانما يوجهون اهتمامهم الى التجارة وتربية الماشية وقد ارتبطوا بعلاقات تجارية مع بلاد اليمن وعدن فكانوا يصدرون الى أهالي اليمن وعدن : الماشية والحصير وريش النعام بينما كانوا يستوردون منهم الأرز والذرة والخضراوات المختلفة وكذلك الأقمشة القطنية والحريرية .

والى الجنوب من « رهيطه » كانت توجد بلدة تاجورة ( او تجرة ) وهى تقع حسب تقرير ممتاز باشا، خارج باب المندب وفى وسط الخليج المعروف باسمها والذى يبلغ طوله نحو ٢٧ ميلا . وأوضح أن أراضيها صالحة للزراعة غير أن المساحة المنزرعة منها قليلة . وكان سكانها يهتمون بزراعة القطن والذرة ونخيل البلح .

وأوضح كذلك ممتاز باشا أن غالبية أهالي تاجورة كانوا يرتحلون دائما الى بلاد الحبشة وعدن والحديدة حيث يمارسون الأعمال التجارية فيحضرون منتجات هذه

البلدان من الأقمشة والسلع الغذائية وأدوات الزينة وغيرها وذلك للتجار بها في بلادهم .

كذلك ذكر مهندس المعادن الأمريكي « ميتشل Mitchell » انذى توجه الى تاجورة على راس بعنه جيولوجية مصرية فى اكتوبر سنة ١٨٧٥ وبمصاحبة الضابط المصرى عبد الفتاح فتحى أن الأراضى المجاورة لتاجورة تعد من الأراضى الحجرية الصلبة لأنها تتكون من النحصى والرمل والأحجار الجيرية وكذلك الصخور البازلتية ، فضلا عن انه يوجد بها بعض انتلال المرتفعة عن سطح الأرض بمقدار يتراوح فيما بين ٣٠ و ٦٠ مترا . هذا وقد قام ميتشل بجمع عينات لبعض الصخور حتى يتمكن من تحليلها فى القاهرة .

وتواصل مصر جهودها الكشفية فى منطقة الساحل الأفريقى للبحر الأحمر وخليج عدن فيكلف انخديو اسماعيل « منز نجر بك » محافظ شرقى السودان وسواحل البحر الأحمر باجراء استكشافات فى منطقة زيلع وذلك بعد ادخالها فى حوزة مصر فى أول يوليو سنة ١٨٧٥ . وبالفعل أجرى منز نجر استكشافاته بالبلدة فنيين أن زيلع مدينة صغيرة فى مساحتها تقع على الشاطئ الغربى لخليج عدن وهى تعد



ميناء غير صالح للملاحة حيث تكثر يشاطئها الشعب المرجانية التي تحول دون اقتراب السفن منها فكانت تبقى على بعد ميل تقريبا من الشاطئ . والجدير بالملاحظة أن الادارة المصرية اهتمت فيما بعد ببناء جسر حجري يوصل فيما بين مرسى السفن والشاطئ يبلغ طوله حوالى ٣٥٠ مترا وعرضه نحو ٧ أمتار وذلك حتى يسهل أعمال شحن وتفريغ البضائع سواء الصادرة من زيلع أو الواردة اليها .

كذلك أشار منزجر الى الطرق الموجودة بزيلع فأوضح بأنها كانت ضيقة للغاية ومتربة وغير منتظمة الشكل وذلك لعدم مراعاة التخطيط الهندسى فى بناء العشش والمنازل الخجرية القليلة المقامة عليها .

هذا وحينما تقلد رؤوف باشا ادارة زيلع فى ١٦ يوليو سنة ١٨٧٥ كلف اثنين من ضباط هيئة أركان حرب الجيش المصرى المرافقين له هما البكباشى (مقدم) محمد أفندى مختار والصاغقول أغاس (رائد) عبد الله أفندى فوزى باستكشاف منطقة زيلع ورسم الخرائط التفصيلية لها . وقد ذكر الضابطان أن مدينة زيلع تقع على خط عرض  $25^{\circ} 9'$  شمالا وخط طول  $34^{\circ} 43'$  شرقا وقد قدرت مساحتها بنحو ٣٣

فداننا وأن طولها كان يبلغ حوالى ٤٣٠ مترا وعرضها نحو ٢٣٠ مترا . وأن أهالى زيلع يجدون صعوبة بالغة فى حصولهم على المياه العذبة الصالحة للشرب اذ ان المياه المستخرجة من الآبار القليلة الموجودة بزيلع غير نقية وذات ملوحة شديدة مما كان يسبب للشاربين منها أمراضا مختلفة ومن ثم كانوا يحصلون على المياه العذبة من الابار الموجودة داخل غابة غير كثيفة الأشجار - تقع شمال غرب زيلع فى منطقة تسمى « تخشة » وكانت تبعد عن زيلع بمسافة ستة كيلومترات تقريبا . وقد لوحظ بزيلع مساحات كبيرة من الأراضى الصالحة للزراعة غير انها لم تستثمر بعد فى زراعة المحصولات المختلفة لعدم وفرة المياه اللازمة لرى الأراضى المزروعة من ناحية ، ومن ناحية أخرى لعدم اهتمام الأهالى هناك بالزراعة . كذلك شوهدت بشمال غرب زيلع مساحات واسعة من الأراضى المالحة ، كان يقبل عليها الأهالى لاستخراج الملح منها ، وكانت هذه العملية تتم بصورة مبسطة اذ لا تحتاج سوى الحفر فى أعماق الأرض الى مسافة صغيرة لا تزيد على ٨٠ سنتيمترا ثم تترك بعد ذلك لمدة تتراوح فيما بين يوم وثلاثة أيام حيث تكون قد تكونت على سطح الأرض طبقات كبيرة من الملح الذى يتميز بجودة مذاقه وشفافية لونه فضلا عن انه يكون عديم المرارة قليل الجروشة .

كذلك ذكر الضابطان أن أهالى زيلع يتمسكون  
بالتدين الاسلامى ويحرصون على أداء الصلاة فى أوقاتها  
وعلى الرغم من ذلك فكانت تؤخذ على الأهالى هناك بعض  
التصرفات التى تتنافى مع تعاليم الاسلام كعدم الاهتمام  
بالعمل واللجوء الى الراحة والكسل لفترة طويلة من  
الوقت قد تصل الى عدة شهور ، فضلا عن الميول الى  
احداث المنازعات والمشاجرات والخصومات فيما بينهم  
وهو الأمر الذى كان يستلزم أن يكونوا دائما مسلحين  
حتى وهم فى داخل المسجد وكانت أسلحتهم تلك لا تتمدى  
الرماح والسيوف والخناجر والعصى ذات الرؤوس  
الغليظة وكان أولادهم الذين لا يتجاوزون الثمانية  
أعوام يتسلحون بذات الأسلحة -

هذا وقد تمكن الضابطان فى النهاية من رسم  
خريطة توضيحية للمدينة -

وفى أكتوبر سنة ١٨٧٥ أوفدت الحكومة المصرية  
مهندس المعادن الأمريكى « ميتشل » الى زيلع للتأكد من  
وجود الفحم بها حيث سبق لأحد المهندسين الانجليز  
استكشافه هناك - غير ان « ميتشل » ثبت لديه ونتيجة  
لاستكشافاته عدم وجود الفحم بكميات كبيرة اذ كانت  
تتواجد منه قطع صغيرة جدا فى جهات متفرقة بفرب  
وجنوب زيلع ، وقد تمكن ميتشل من جمع عينات من هذا

الفحم وأرسلها الى البحرية لاختبار مدى صلاحيتها فى وقود البواخر ، ويبدو أن نتائج الاختبار لم تكن ايجابية اذ صرف النظر عن استغلال قطع الفحم القليلة الموجودة هناك .

ومن جهة أخرى فقد ذكر عبد القادر باشا مأمور شبيلية مصر عندما كان فى زيارة لمدينة زيلع فى ديسمبر سنة ١٨٧٥ أن المدينة تمتاز بهوائها المتجدد وبأنها تكاد تكون خالية من الأمراض وأشار الى كثرة الأشجار الموجودة بها مما يمكن استغلال أخشابها فى مختلف النواحي المعمارية فضلا عن وجود أعداد كبيرة من الثيران وقلة ما يوجد بها من الماشية والابل والخيول .

وفى مارس سنة ١٨٧٧ بعث أبو بكر شحيم محافظ زيلع خطابا الى الخديو أشار فيه الى الانتهاء من بناء المخزن الكبير الذى رأى ضرورة بنائه بزيلع لتخزين الملح الذى كان يطلق عليه هناك اسم « المضلع » والذى كان يستخرج بكميات هائلة من ملاحات « الهلو » « وزورى » « وينادولى » « وفروين » كما أشار الى أن عملية استخراج الملح من هذه الملاحات كانت تتم بطريقة منتظمة وتحت رقابة وإشراف الادارة المصرية ، مما

كان يكفل ضبط العمل بهذه الملاحات والحيلولة دون تهريبه وبيعه بأسعار مرتفعة .

وفي الاتجاه الجنوبي الشرقي من زيلع كانت توجد بلدة « بلهار » وقد أجريت بها استكشافات مصرية بواسطة ممتاز باشا ثم منزجر بك . فأوضح ممتاز باشا أنها تعد ميناء صغيرا غير صالح للملاحة البحرية لأنه ضحل ومعرض لهبوب الرياح الشمالية التي يتسبب عنها حدوث أمواج عنيفة تستمر طوال النهار مما كان يصعب عندئذ على المراكب والسفن المحملة بالبضائع دخول الميناء لتفريغ حمولتها وإنما كان يفضل القيام بهذه الأعمال ليلا حيث تهدأ الرياح وبالتالي الأمواج . وذكر أيضا أن سكان بلهار كانوا يقيمون في فصل الشتاء حسب عاداتهم في داخل البلدة بينما يرحلون إلى الجبال القريبة في فصل الصيف حيث يشتد سقوط الأمطار ويصعب معه الإقامة بالداخل لسوء الأحوال المناخية . وقد لوحظ أن غالبية أهالي بلهار يعملون بالتجارة ، فكان يرد إليهم من بلاد اليمن وعدن ومسقط وخضرموت منتجات هذه البلاد كالأرز والتمر والأقمشة والنخان والحديد الخام والنحاس وأنواع الخرز والقصدير لاستخدامه في صنع السيوف والخناجر ومقايض السكاكين ، فضلا عن ذلك فكانت ترد إليهم

أيضا منتجات حرر والحبشة كالبني والمباج والجلود  
وريش انتعام والمسللي واللبيان وكذلك الأبقار والاعنাম  
والخيول والحمير .

أما منزجر بك فقد أشار الى ان اراضى بلهار  
تتميز بالخصوبة مما يجعلها صالحة للزراعة خاصة  
زراعة أشجار الصمغ واللبيان كما تتوافر بها المياه  
اللازمة لرى الأراضى وان كانت غالبيتها مياه أبار  
متوسطة العذوبة . كذلك أوضح « منزجر » ان أهالى  
بلهار كانوا يرتبطون أشد الارتباط بأهالى « بربرة » استى  
تقع الى الشرق من بلهار بمسافة ٤٠ ميلا تقريبا ومن  
ثم فان هناك علاقات تجارية وطيدة بين أهالى البلدين  
وقد نادى منزجر بضرورة تأمين الطريق الواصلة  
بينهما حيث دأبت إحدى القبائل القاطنة بجوار الطريق  
وهى قبائل « عيسى موسى » على قطع الطريق الممتدة  
بينهما والاستيلاء على كل ما تحمله قوافل التجارة  
المارة به . وقد اهتمت الحكومة المصرية بهذا الأمر  
فأرسلت الى جمالى ياشا الذى أسندت اليه ادارة شئون  
بربرة وقتئذ تطالبه ببذل الجهود فى سبيل تأمين الطريق  
المذكورة وبضرورة العمل على قطع دابر الحوادث  
المتتادة فيها كالقتل والسلب والاستيلاء على قوافل  
التجارة . كما أصدرت نفس التعليمات بعد ذلك الى

رضوان باشا محافظ بربرة • وبطبيعة الحال قامت  
الإدارة المصرية فى بلهار وبربرة بالضرب على أيدي  
الخارجين عن الأمن من قبائل « عيسى موسى » وأجبرتهم  
على الخضوع الى النظام والطاعة فلم يتعرضوا بعد ذلك  
لقوافل التجارة مما كفل للطريق الأمان والهدوء  
وبالتالى عادت التجارة بين البلدين الى رواجهما  
وازدهارها •

والجدير بالذكر ان بربرة شهدت هى الأخرى  
نشاطا كشفيا مصريا قام به أحمد ممتاز باشا مدير  
عموم شرقى السودان ومحافظ سواحل البحر الأحمر  
حيث وفد إليها فى فبراير سنة ١٨٧١ وقام بجولة  
استطلاعية كشفية بها تأكد له خلالها أن ميناء البلدة  
يبلغ طوله حوالى ميل كما يقدر عرضه بنحو ميلين وأن  
المسافة بينها وبين عدن الموجودة بالجهة المقابلة لها تبلغ  
حوالى ١٥٠ ميلا فى خط عمودى ، كما أن عدد السكان  
القاطنين بها يصل الى نحو ٤٠٠٠ نسمة وان كان هذا  
العدد يتضاعف مرتين خلال موسم التجارة حيث كان يفد  
إليها تجار كثيرون من بلاد الهند واليمن وعدن  
وحضرموت ومسقط وزنجبار وهرر والحبشة وغيرها  
وكان طبيعيا أن تتوافر بالبلدة منتجات هذه البلاد  
كالأرز الهندى والأقمشة المتنوعة والخرز المسون فى

الوقت الذي كان يقوم فيه تجار بربرة بتصدير منتجاتهم من الجلود والصمغ والعاج وريش النعام والعسل والبن بالإضافة إلى الأغنام والأبقار .

وفي يوليو سنة ١٨٧٣ وصل إلى بربرة « رضوان بك » موفدا من قبل الحكومة المصرية للوقوف على أحوالها وقد حرص على إجراء استكشافات بالبلدة عرف من خلالها أن بربرة تقع على خط عرض ٣٤° ١٠' شمالا وعلى خط طول ٣٦° ٤٥' شرقا وأن مناخها معتدل يدفع على الإقامة بها ويوجد أمام ميناء بربرة لسان من الأرض يمتد في الماء لمسافة طويلة مما يجعله في مأمن من الرياح . وذكر أن مساكن الأهالي هناك معظمها عبارة عن توكولات مقامة بغير انتظام من القش وفروع الأشجار وباستعمال الطين ، شأن التوكولات الموجودة في معظم البلدان الأفريقية الأخرى . وأوضح أنه كان يوجد بالقرب من بربرة غابات واسعة كثيفة الأشجار خاصة أشجار « السنط » وكانت تعد هذه الغابات بمثابة مأوى لكثير من الحيوانات المفترسة . وقد لوحظ اتساع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في بربرة بيد أن الأهالي هناك لا يهتمون بالزراعة بقدر اهتمامهم بالتجارة وتربية الماشية .



وفي زيارة كشفية أخرى لبربرة قام بها منزجر  
أوضح أن سكان بربرة ضعاف البنية ويتسلحون عادة  
بالأسلحة المألوفة هناك كالمزاريق والنشاب والسيوف  
والخنجر ، وأوضح أن المياه الموجودة بها كانت تشوبها  
المرارة مما جعل الأهالي يمتنعون عنها ويفضلون لسد  
حاجاتهم من المياه التوجه الى المنطقة الجبلية القريبة من  
بربرة حيث توجد آبار «دوبار» التي تتميز بوفرة ما بها  
من المياه العذبة النقية وكانت تبعد هذه المنطقة عن بربرة  
مسافة ثمانية أميال كما انها ترتفع عن مستوى سطح  
البحر بمقدار ٣٠٠ قدم ومن ثم كان الأهالي يجدون  
صعوبة بالغة في حصولهم على المياه منها - ولهذا فقد  
أشار منزجر الى ضرورة امداد مواسير بين هذه المنطقة  
وبربرة حتى يمكن استغلال المياه دون أدنى مشقة  
خاصة أن الأراضي الممتدة بينها كانت مسطحة - ولقد  
استطاعت الحكومة المصرية فيما بعد أن تحقق ما أشار  
به « منزجر بك » حيث تم امداد المواسير اللازمة بين  
بربرة وآبار دوبار في أغسطس سنة ١٨٧٦ - وهكذا  
كانت الحركة الكشفية في بربرة وراء تحقيق هذا  
المشروع مما يوضح مواكبة الجهود الكشفية المصرية  
للتواحي العمرانية في جهات أفريقيا المختلفة -



## الكشوف المصرية في ساحل الصومال وشرق أفريقيا

ارتبطت الحركة الكشفية المصرية في ساحل الصومال وشرق أفريقيا بأهداف مصر الخاصة بالقضاء على تجارة الرقيق وباحكام سيطرتها على منطقة هضبة البحيرات الاستوائية . فلما كانت الموانئ الأفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن قد أصبحت بعد خضوعها للنفوذ المصرى غير صالحة لنشاط تجار الرقيق الذين كانوا يستعملونها فيما سبق لتهريب الرقيق عن طريقها الى خارج أفريقيا ، فقد لجأ هؤلاء الى موانئ هذا الساحل الصومالى لتصريف تجارتهم ، الأمر الذى شجع على انتشار هذه التجارة فى شرق أفريقيا . ومن ثم كان ضروريا بسط النفوذ المصرى على هذا الساحل .

وبالاضافة الى ذلك فقد كانت هناك رغبة قوية من جانب الخديو تقضى بفتح طريق تصل فيما بين هذا

الساحل وهضبة البحيرات الاستوائية تساعد من ناحية على ايصال أملاك مصر الواقعة فى شرق أفريقيا بما لها من ممتلكات فى جهات خط الاستواء \*

وبدأت مصر فى ارسال اولى الحملات الكشفية الى منطقة الساحل الصومالى وشرق أفريقيا فى سبتمبر سنة ١٨٧٥ حيث كلف الخديو الضابط الانجليزى ماكيلوب باشا Mekillop مدير مصلحة الموانى والمنارات المصرية بقيادة حملة عسكرية كشفية تذهب الى هذا الساحل . وبالفعل وصلت هذه الحملة فى ٤ أكتوبر ١٨٧٥ الى رأس جردفون ( أوجردفوى ) ورفع فوقها العلم المصرى اعلانا بوضع تلك الجهة تحت سلطة الحكومة المصرية . ثم وصلت الحملة بعد ذلك الى رأس حافون « وهناك أيضا رفع العلم المصرى بناء على طلب حاكم البلدة وكذلك شيوخ وأهالى البلدة الذين سرعان ما قدموا فروض الولاء والطاعة للحكومة المصرية . ثم توجهت الحملة الى بلدة « براوه » التابعة لسلطنة زنجبار وقد استقبل أمير البلدة رجال الحملة المصرية بحفاوة بالغة وقدم لهم كل مساعدة ممكنة ، كما قدم مشايخ البلدة وأهلها كتابا الى ماكيلوب باشا « يعلنون فيه ولاءهم للحكومة المصرية ويطلبون جعل بلادهم ضمن مملكتها حيث كانوا يتضررون من حكومة

السلطان « برغش » سلطان زنجبار الذي استولى على بلادهم عنوة منذ خمسة عشر عاما وكان هدفه الوحيد جباية العشور منهم دون أن يهتم بحمايتهم من اعدائهم المغيرين عليهم . وقد رفع ماكيلوب باشا الاعلام المصريه فى هذه البلدة كما ترك بها حامية عسكرية من افراد حملته . ثم لم يلبث أن غادرها متوجها الى مصب نهر جوبا فوصل اليه فى ٢٨ أكتوبر ١٨٧٥ وقد وجد ماكيلوب انه يتعذر انزال الجنود الى البر بسبب الرياح والأمواج الشديدة التى تتعرض لها منطقة المصب دائما ، فضلا عن عدم صلاحية المرسى هناك لرسو البواخر المصرية . ولكنه اضطر لانزال الجنود عند منطقة المصب ريشما تهذا الأمواج قليلا ثم يستأنف ابحاره جنوبا بحثا عن مكان مناسب . وبطبيعة الحال شهد أفراد الحملة صعوبة بالغة أثناء نزولهم الى البر ، وقد أقاموا معسكرا يبعد عن شاطئ نهر جوبا بنحو ثمانية أميال تقريبا مكثوا به يومين فقط تمكن خلالها رضوان باشا وعبد الرازق بك من أفراد الحملة من اجراء بعض الاستكشافات فى منطقة نهر جوبا .

فقد أوضح رضوان باشا أن نهر جوبا يشبه الى حد ما نهر النيل فى الاتساع وانه يضرب مياهه فى المحيط الهندى بقوة مما يتسبب عنه حدوث أمواج شديدة عند

المصب وأشار الى أن الأراضي التي على يمين النهر ويساره تتميز بالخصوبة الجيدة وبالتالي تكون صالحة للزراعة وأوضح كذلك أن حوض نهر جوبا يتميز بكثرة ما يوجد به من غابات كثيفة الأشجار الضخمة مما كان يساعد على وفرة الأخشاب هناك . أما عبد الرازق بك فقد ذكر انه يقطن هذه المنطقة قليل من السكان يعمل معظمهم بالزراعة حيث يزرعون الموز والذرة وقصب السكر والملوخية بالإضافة الى الخضراوات المختلفة بينما لجأ بعضهم لاصطياد الأسماك من نهر جوبا والمحيط الهندي بهدف أكل لحومها واستخراج الزيوت من بطونها حيث ثبتت صلاحية استعمال هذه الزيوت في اشعال المصابيح ، فضلا عن ذلك فقد أوضح أن كثيرا من حيوانات الجاموس البرى والنعام والقرود وغيرها من الحيوانات الأخرى . كانت تنجوب دائما هذه المنطقة وتتخذ من غاباتها مأوى لها .

على أية حال لم يمكث أفراد الحملة بمنطقة مصب نهر جوبا وقتا طويلا إذ استأنفوا ابحارهم جهة الجنوب في ٣٠ أكتوبر فوصلوا في اليوم نفسه الى بلدة قسمايو الواقعة على بعد خمسة عشر ميلا تقريبا Kismayu جنوب مصب نهر جوبا . وقد رفع عليها ساكيلوب القلم

المصري وأسماها « بورت اسماعيل » وطلب من رضوان باشا وعبد الرازق بك مواصلة استكشافاتهما بالبلدة بينما اعتزم هو اكتشاف مدى صلاحية نهر جوبا للملاحة النهرية . وبالفعل عاد الى منطقة المصب حيث ابجر منها ببعض المراكب الصغيرة يرافقه « شايى لونج » وحسن أفندى واصف وبعد أن قطعت المراكب مسافة مائة وخمسين ميلا تقريبا توقفت تماما عن الابحار وذلك لعدم صلاحية النهر للملاحة فيما بعد هذه المسافة حيث تشتد الرياح وتكثر الأمواج ويضيق المجرى وتزداد سرعة جريان الماء وعندئذ اضطر ماكيلوب ومرافقاه للعودة دون أن يواصلوا ابحارهم فى النهر . والجدير بالملاحظة أن حسن أفندى واصف كان قد رسم خريطة لمجرى هذا النهر طوال المسافة التى قطعها مع « ماكيلوب باشا وشايى لونج » .

أما الاستكشافات التى توصل اليها رضوان باشا وعبد الرازق بك فى بلدة « بورت اسماعيل » فقد وردت تفاصيلها فى التقارير والمراسلات التى بعثا بها الى الخديو . ففى التقرير الذى أرسله رضوان باشا الى الخديو فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٧٥ يتضح أن بلدة بورت اسماعيل تعتبر من الموانئ الجيدة الصالحة لرسو السفن بها حتى فى أوقات اشتداد الرياح وتتميز

البلدة بكثرة مساكنها المقامة من الأخشاب واوراق جوز الهند الذى كان يجلبه الأهالى من بلدة « لامو » الواقعة جنوب بورت اسماعيل - والبلدة تعد مركزا تجاريا مهما فى شرق أفريقيا ففضلا عن كونها سوقا رئيسية لتجارة الرقيق فانها تعد أيضا سوقا عامرة بمختلف البضائع الواردة اليها من جهات متعددة اذ كان يفد اليها تجار عديدون من بلاد الهند ومسقط واليمن وزنجبار ، ويحضرون معهم بضائعهم من الأرز والبصل وقصب السكر والتمر والذرة ، كما كان يرد اليها من داخل القارة العاج والصمغ وريش النعام والسمن والأفنام - هذا وقد نشوهدت الأبقار والحمير وهى تحفل بضائع التجار حيث كان الأهالى يستخدمونها فى تنقلاتهم وأسفارهم للمناطق المجاورة وذلك لعدم معرفتهم بالابل وقتئذ - وأشار رضوان ياشا فى تقريره الى عدم توافر المياه العذبة ببورت اسماعيل مما جعل التجار والأهالى يعانون المتاعب ويتعرضون للأمراض المختلفة بسبب اعتمادهم على المياه المالحة المستخرجة من الآبار القريبة للبلدة .

ومع جهة أخرى فقد أوضح عبد الرازق بك فى مراسلاته للتخديو أن البلدة صغيرة نسبيا فى مساحتها ومع ذلك فان جزءا كبيرا من هذه المساحة تشغله غابات



بالأشجار الضخمة . وقد قدر تعداد سكانها بنحو ألف وخمسمائة نسمة . وأضاف أن معظم أراضى البلدة رملية وتكاد تخلو منها الزراعة حيث لاحظ أن الأهالي هناك لا يهتمون بالزراعة بقدر اهتمامهم بأمور التجارة التي كانت الحرفة الرئيسية لدى الكثيرين منهم . وأشار الى أن المعاملات التجارية هناك كانت تتم عن طريق المبادلة او المقايضة كما هو حال المعاملات التجارية الأخرى المعهودة في كثير من بلدان أفريقيا في ذلك الوقت حيث كانت العملات النقدية غير متوافرة بعد . كذلك أوضح عبد الرازق بك أن كثيرا من أهالي بورت اسماعيل يعملون في استخراج اللؤلؤ الموجود بكثرة على أعماق بسيطة بالقرب من شواطئ البلدة .

وفي ٦ ديسمبر سنة ١٨٧٥ بعث عبد الرازق بك الى الخديو تقريرا يتضمن النتائج الكشفية التي توصل اليها ماكيلوب في رحلته الكشفية لجهات «لامو» «فرموزه» والمناطق المجاورة لهما ، ولعل أهم ما أوضحه عبد الرازق بك في تقريره أن أهالي هذه المناطق كانوا يطلبون الدخول في طاعة الحكومة المصرية حيث انهم يرغبون في إنهاء تبعيتهم الاسمية لسلطان زنجبار الذي لم يهتم بحمايتهم من اعتداء القبائل عليهم ، وكان هدفه جباية العشور فقط . وورد بالتقرير أن شيوخ وأمرأ

المناطق القريبة من لامو وفرموزه \* كمنطقة جبال ماركة  
 وجزيرة هنزوان وجزيرة جوهنة وجزيرة « قومور »  
 « جزيرة مهله » وبندر ميناكس \* كانوا قد حضروا  
 لمقابلة ماليكوب وعرضوا عليه رغبتهم الأكيدة في  
 الخضوع للحكومة المصرية \* وقد أشار عبد الرازق بك  
 في خطاب لاحق بعث به الى الخديو في ١٦ ديسمبر سنة  
 ١٨٧٥ ، الى الموقع الجغرافي لبعض هذه الجزر فأوضح  
 أن جزيرة « جوهنة » تقع على خط عرض ٨° ٢٢'  
 جنوب خط الاستواء وعلى خط طول ٢٢° - ٤٤' شرق  
 خط جرينيتش وجزيرة مهلة تقع على خط عرض  
 ٢٠° ١٢' جنوبا وعلى خط طول ٤٢° ٤٣' شرقا بينما  
 تقع جزيرة قومور الكبرى على خط عرض ٥٠° ١١'  
 جنوبا وعلى خط طول ٣٠° ٤٣' شرقا \* وأوضح كذلك  
 أن بندر ميناكس كان يعد مرسى جيدا صالحا لرسو  
 السفن به \*

ومن ناحية أخرى فقد أضاف عبد الرازق بك في  
 تقريره أن معظم أراضي « لامو وفرموزه » وكذلك  
 أراضي الجزر القريبة منها كانت - حسب استكشافات  
 ماكيلوب باشا صالحة للزراعة حيث أن تربتها جيدة  
 وتتوافر بها مياه الري \* ولوحظ اقبال الأهالي على  
 زراعة الموز والذرة وقصب السكر وجوز الهند وبعض

الخصراوات ، كما لوحظ اهتمام الكثيرين منهم بالتجارة  
وبصيد الأسماك والحيوانات - وثمة ظاهرة واضحة  
كان يشترك فيها اهالى هذه المناطق رجالا ونساء وتتمثل  
فى تجردهم من الملابس الكاملة اذ كانوا لا يرتدون  
سوى الملابس التى تغطى الاجزاء السفلى من اجسامهم  
بينما تبقى صدورهم وبطونهم عارية تماما ، ولهذا فان  
الكثيرين منهم كانوا يصابون بامراض مختلفة خاصة  
مرض الصدر - وقد اوضح عبد الرازق بك فى نهاية  
تقريره ان بلدة « قمبسة » كانت تقع على بعد ثلاثين  
ميلا تقريبا جنوب فرموزة وقد سمع من الاهالى عن  
وجود عدة مناجم للفحم الحجري والنحاس فى غرب  
البلدة ، كذلك كانت اراضيها تتميز بالخصوبة مما  
يجعلها صالحة للزراعة كما ان مياه الرى بها متوافرة  
وقد اراد « ماكيلوب » الوصول اليها واجراء استكشافات  
بها بيد انه تلقى تعليمات من الخديو ترفض ذلك بل  
تلقى « ماكيلوب » ما هو أكثر خطورة حيث امره الخديو  
بضرورة انسحاب الحملة المصرية من جميع الجهات التى  
وصلت اليها على الساحل الصومالى عدا جهة رأس حافون  
وكان السبب فى هذا يعود بالطبع الى موقف الحكومة  
الانجليزية المهادى للتوسع المصرى فى جهات ساحل  
الصومال الجنوبي والمتمشى فى اطار سياستها  
الاستعمارية الرامية الى تدعيم نفوذها فى جهات شرق

أفريقيا. للتوغل منها الى المناطق الواقعة بداخل القارة  
فتستعمرها وتسيطر على موارد ثرواتها الطبيعية .  
وبالتالى فهي لم تنظر بعين الارتياح الى تقدم الحملة  
المصرية على الساحل الصومالى ورفع الاعلام المصرية فى  
جهات هذا الساحل .

على أية حال عادت حملة مكيلوب الى القاهرة فى  
أوائل فبراير سنة ١٨٧٦ دون أن تحقق مشروعها  
الحيوى الخاص بإيصال ساحل الصومال بهضبة البحيرات  
الاستوائية وعلى الرغم من هذا فان هذه الحملة قد نجحت  
فى المجال الكشفى حيث لمسنا الجوانب الكشفية التى  
توصل اليها بعض رجالها أمثال : رضوان باشا  
وعبد الرازق بك ومكيلوب باشا فى الجهات التى  
وصلوا اليها .

واذا كان نشاط مصر الكشفى قد امتد الى جهات  
ساحل الصومال فان جهات أخرى تقع بشرق أفريقيا  
كانت قد شهدت نشاطا مماثلا كالبلاد الواقعة بمنطقة  
السودان الشرقى وكذلك بلاد العيسى والنولى وهرر  
وأوسه والجاديپورس . ف فيما يتعلق ببلدان منطقة  
السودان الشرقى فان الفضل فى استكشافها يرجع الى  
منزجر باشا الذى عينته الحكومة المصرية فى ابريل

سنة ١٨٧٢ كمحافظ عام لمحافظة سواكن ومصوع فقد رأى « منزجر » ضرورة افتتاح اقليم « بوغوص » المعروف فى اللغة الحبشية باسم « سنهيت » والذى يقع بين التاكة ومصوع حيث ثبت لديه أن هذا الاقليم كان يعد من الأسواق الرئيسية انخاصة بتجارة الرقيق فى السودان الشرقى . ومن ثم طلب « منزجر » من الخديو أن يسمح له باخضاع هذا الاقليم للتنفيذ المصرى وحينما وافق الخديو على هذا توجه « منزجر » على الفور من مصوع فى يونيو سنة ١٨٧٢ على رأس قوة عسكرية بلغ قوامها جوالى ١٥٠٠ جندى وعند وصوله الى بلدة كيرن Keren عاصمة الاقليم تمكن من احتلالها دون مقاومة ، ثم لم يلبث أن استولى على البلدان الأخرى المجاورة لها كأميديب وبركة ودوكة وراشد ، كما استطاع أن يضم الى أملاك مصر اقليم ايليت Ailet الواقع بين مصوع ومنطقة الحبشين . غير أن احتلال مصر لهذه المناطق كان قد أدخلها فى صراع طويل مع مملكة الحبشة التى كانت تعتبر هذه المناطق ضمن أملاكها . على كل أجرى « منزجر » بعض الاستكشافات بهذه المناطق فثبت له أنه يوجد بها مساحات شاسعة من الأراضى الخصبة الصالحة للزراعة ، كما يتوافر بها مياه الرى ، وعلى الرغم من هذا فإن مساحات صغيرة جدا من هذه الأراضى هى التى تزرع بالمحصولات المختلفة

كالذرة والسمسم وأنواع الخضراوات بينما تبقى بقية  
 الأراضي دون زراعة وذلك لأن الأهالي هناك لا يهتمون  
 بالزراعة بقدر اهتمامهم بأبرعى وتربيته الماشية والابل  
 فكان يكثر وجود المراعى الطبيعية بهذه الجهات حيث  
 تنمو النعشائش والاعشاب ، كما كان يختبر بها وجود  
 الحيوانات ذات الأشكال المختلفة - كذلك اوضح منزجر  
 أن أهالي هذه الجهات سواء الرجال أو النساء كانوا  
 يعتنون دائما بمظهرهم ويهتمون بنظافته ملابسهم  
 البسيطة التي هي عبارة عن قطعة من القماش أو الجلد  
 كانوا يلتفونها حول أجسادهم - كما لوحظ انهم يميلون  
 الى التزين خاصة بعد الانتهاء من أعمالهم اليومية فعادة  
 ما كانوا يزينون أعناقهم وأعلى أذرعهم بالخرز والأسلاك  
 الملونة كما كانوا يعلقون بأذانهم وأنوفهم الاقراط  
 الكبيرة المصنوعة من النحاس والحديد فضلا عن ذلك  
 فكانوا يدهنون شعورهم بالدهون المستخرجة من الابل  
 والماشية ويزينونها بأوراق الأشجار وريش الطيور  
 والنعام ، كما كانوا يطلقون شعورهم حتى تبلغ الطول  
 النهائي دون أن يقوموا بقصها لاعتقادهم بأن قص  
 الشعر يسبب اصابة العيون بالأمراض كما يضعف من  
 قوة الابصار - وأضاف منزجر أن أهالي هذه الجهات  
 يتميزون بقوة وصلابة أجسامهم على الرغم من نحالتها  
 وأن المرأة هناك تعد من أجمل نساء أفريقيا حيث القوام

الممشوق والملاح الجذابة : ولعل هذا ما دفع «منزنج»  
الى أن يتزوج بأحدى السيدات من أهالى اقليم بوغوص .

أما الاستكشافات المصرية التى تمت فى بلاد العيس  
والتولى وهرر وأوسه والجاديبورس فالواقع انها  
ارتبطت بالفتح المصرى لسلطنة هرر سنة ١٨٧٥ ففى  
سبتمبر سنة ١٨٧٥ كلف الخديو محمد رؤوف باشا  
مأمور زينع بالتوجه على رأس حملة عسكرية لفتح هرر  
استجابة لمطالب أهلها وأهالى المناطق المحيطة بها الذين  
كانوا يتضررون من نفوذ الحكام والأمراء ومن عدم  
الاستقرار بسبب اعتداء القبائل المجاورة عليهم او  
بسبب هجوم الأحباش المتكرر عليهم لأسباب مختلفة  
أهمها الاختلاف الدينى حيث كانت سلطنة هرر تدين  
بالدين الاسلامى .

واستجاب حمد رؤوف لأمر الخديو وخرج على  
رأس حملة عسكرية مؤلفة من خمس فرق مشاة ونحو  
٢٣٦ جنديا باشيوزق ( غير نظامى ) مزودين بالأسلحة  
والمؤن والذخيرة الكافية ورافق الحملة عدد من ضباط  
هيئة أركان حرب الجيش المصرى منهم محمد أفندى  
مختار وعبد الله أفندى فوزى وحسن أفندى حلمى وعلى  
أفندى منصور وسليم أفندى صليب ورجب أفندى سرى

ومحمد فندى عاكف • وغيرهم • وقد سلكت الحملة طريقا وصفها رعوف باشا بأنها قصيرة المسافة قليلة التعاريج ، يوجد على جانبيها عدة قرى صغيرة المساحة تتميز بكثرة ما بها من آبار مائية عذبة وهي تعد بمثابة محطات يمكن للقوافل المسافرة خلال الطريق أن تتمكث بها بعض الوقت طلبا للراحة وللحصول على المياه والمؤن اللازمة • وكانت هذه القرى أو المحطات تقع بعد ١٢ ميلا تقريبا من زيلع وهي محطات نخشا وأوجا جرد وولع ولع وداوداب ودرب عسا وهنا أبو بكر على وعلان برر وميركوهلى وجججحا وعرمالى مجن وكوته وبوصة وجلديسة •

والواقع أن هذه القرى أو المحطات ابتداء من محطة نخشا وحتى محطة جلديسة هي ما يطلق عليها اسم أراضى العيسى نسبة الى قبيلة أولاد عيسى الصومالية التى تسكن هذه الأراضى منذ زمن بعيد • والجدير بالذكر أن شيخ مشايخ عربان عيسى كان قد تقابل مع رؤوف باشا فى قرية هنسا وعرض عليه دخول أراضيه تحت السيادة المصرية فرحب رعوف باشا بذلك ومن ثم رفعت الاعلام المصرية فى أنحاء مختلفة من هذه القرى • وقد قدر رعوف باشا عدد سكان هذه القرى بنحو ١٣٠٠ ر • نسمة وأشار الى أن القوافل المسافرة يمكن لها أن تسلك



بمسافة ١١٥ ميلا تقريبا بعد مفادرة زيلع وحتى قرية «ابو بكر علي» دون عناء حيث ان الارض سهله والطريق متسبغة وتنتشر على جانبيها اشجار السنط والصبار اما فيما بعد هذه القرية وحتى قرية جلديسه فان القوافل تجد صعوبة بالغه في المرور لان الارض هناك جبلية والطريق وعرة ضيقة الممرات والمسالك وكانت اراضي هذه القرى بما فيها الأراضي الجبلية صالحة للزراعة بيد أن رؤوف باشا لاحظ عدم اهتمام الأهالي هناك بالزراعة ، مما أدى الى ترك مساحات شاسعة من هذه الأراضي بورا . أما المساحات الصغيرة المنزرعة فغائبا ما كانت تزرع بالذرة والشعير .

ومن جهة أخرى فقد أوضح محمد مختار باشا وعبدالله أفندي فوزي أن أهالي العيسى يتميزون بكثرة الكلام والجدل والمناقشة وعلى الرغم من تمسكهم بالدين الاسلامي فانهم يتهجون في حياتهم أسلوبا يتنافى مع تعاليم الاسلام كميلهم للكذب والطمع والجشع ورغبتهم الدائمة في السرقة والقيام بأعمال السلب والنهب وقطع الطريق ، فضلا عن حبهم الشديد للكسل وعدم العمل . وذكر الضابطان أن أهالي العيسى يقيمون في أكواخ صغيرة المساحة مقامة من النقش وفروع الأشجار بينما أكواخ كبار الشيوخ كانت عادة متسعة ومبنية من الطوب أو الحجارة ، بيد أنه كان يخصص دائما سواء في أكواخ

الأهالى أو الشيوخ مكان مناسب لتربية الابل والماشية  
التي كانت تحظى باهتمام جميع أهالى العيسى . والمرأة  
من أهالى العيسى كانت لها مكانة مهمة فى المجتمع فكان  
الرجل يعتمد عليها فى زراعة بعض المحاصيل وفى صنع  
الخبز وفى رعى الماشية والقيام بحلبها وكذلك احضار  
الماء وجمع الوقود بالاضافة الى اعمالها المنزلية المتتادة  
كاعداد الطعام ونظافة المنزل وتربية الاولاد . اما  
الرجل فكان يتكاسل عن انقيام بمثل هذه الاعباء وغانبا  
ما يقضى وقته فى مضغ التونباك والصمغ والجلوس فى  
المساء بجوار نار الموقد للمسامرة وشرب الجعة المصنوعة  
من الذرة .

هذا وقد تركت الحملة المصرية بلدة جلديسة —  
التي كانت تعد آخر حدود بلاد العيسى — فى ٥ أكتوبر  
سنة ١٨٧٥ لتواصل سيرها الى هرر بيد انها مرت قبل  
أن تصل الى هرر ببلاد النولى وعندها استأنف رؤوف  
باشا وكل من مختار باشا وعبد الله فوزى نشاطهم  
الكشفى بهذه الجهات . فقد أوضح رؤوف باشا أن بلاد  
النولى تنسب الى قبيلة النولى احدى قبائل الجالا المحيطة  
بمدينة هرر وهى تتكون من سبع قرى صغيرة هى  
جرجرة والشيخ شاربى وبالارا وافتوح وايجو وسيبو

وسكورجه - وجر رؤوف باشا ان الحملة المصرية وجدت  
 ترحيبا كبيرا من اهالى هذه القرى باستثناء اهالى قريتي  
 « افتوح وايجو » الذين حاربوا الحملة المصرية في يادى  
 الامر تم لم يلبثوا بعد هزيمتهم أمام الحملة ان قدموا  
 فروض الولاء والطاعة للحكومة المصرية ومن تم فقد  
 رفعت الاعلام المصرية في هذه القرى ايدانا بانضواتها  
 تحت السيادة المصرية - و اشار رؤوف باشا الى ان اهالى  
 هذه القرى من قبيلة النولى يتميزون بقوة بنيانهم  
 وصحة اجسامهم وبالتالى فهم قوم أشداء يميلون دائما  
 الى الحروب والقتال كما انهم شأنهم فى ذلك شأن بقية  
 أفراد قبائل الجالا الأخرى يكونون عصابات للسرقة  
 والسطو وقطع الطريق وغالبا ما كانت توجه هذه  
 العصابات نشاطها الى قوافل التجارة سواء القادمة الى  
 هرر أو الخارجة منها -

أما مختار باشا وعبد الله فوزى فقد أشارا الى أن  
 أراضي النولى جبلية تتميز بصلاحياتها للزراعة اذ  
 شوهدت بها مساحات مزروعة بالذرة والحنطة والشعير  
 والقطن والبصل والثوم ويرجع السبب فى صلاحية  
 الأراضي للزراعة الى غزارة سقوط الأمطار هناك فضلا  
 عن أن تربة هذه الأراضي كانت تتكون فى معظمها من  
 طبقات رملية وأخرى طينية تناسب الزراعة - والى

جانب هذه المساحات المنزرعة بالمحاصيل المختلفة كانت توجد هناك المراعى الطبيعية التى تنمو بها الحشائش والأعشاب مما ساعد افراد النولى على الاهتمام بتربية الماشية . وأوضح الضابطان ان ملابس افراد النولى كانت لا تتعدى قطعة من القماش الخشن يلفها الرجل حول جسمه على أن يكون بها جزام من الجلد يعلق به بعض الاحجية والسكاكين وهم دائما عراة الرؤوس جفاة الأقدام . أما نساؤهم فكن لا يغطين من أجسامهن سوى النصف الأسفل وذلك بقطعة من الجلد أما النصف الأعلى فيبقى عاريا وكانت تعرف المرأة المتزوجة هناك بتغطية رأسها بقطعة من القماش الأسود بينما المرأة غير المتزوجة تكون عارية الرأس .

على أية حال فى ١١ أكتوبر سنة ١٨٧٥ دخلت الحملة المصرية مدينة هرر فى صحبة أمير هرر محمد بن عبيد الشكور ووسط ترحيب الأهالى الكبير بدخولهم فى طاعة مصر ، وقد أجرى بها الضابطان محمد مختار باشا وعبد الله أفندى فوزى بعض الاستكشافات فثبت لهما أن مدينة هرر تقع على خط عرض ٤٨ ٢٢ ٩° شمالا وعلى خط طول ١٥ ٢٠ ٤٢° شرقا وانها ترتفع عن مستوى سطح البحر بنحو ٥٦ قدما وان مساحتها تقدر بحوالى ٨١٢ ر ٤٨١ مترا مربعا تقريبا وهى محاطة من

جميع جهاتها. بسور يتراوح ارتفاعه فيما بين ثلاثة وأربعة أمتار. وبه أربعة وعشرون برجاً وقد بنى هذا السور من الأحجار الصخرية المستخرجة من الجبال القريبة المجاورة لهرر . وأضاف انضابطان ان المدينة بوجه عام غير منتظمة الشكل فشوارعها ضيقة. ومتعرجة ومليئة بأكوام التراب والحجارة وحاراتها غير مستوية بسبب ارتفاع بعض الأماكن بها عن الأخرى بنحو ٢٥ متراً . وذكر أن أهالي هرر البالغ عددهم نحو ٣٥٠٠٠ نسمة كانوا يتكلمون اللغة العربية ويتمسكون بالدين الإسلامي طبقاً للمذهب الشافعي . وعرف عنهم بأنهم لا يميلون إلى الأشغال اليدوية ويفضلون عليها أعمال التجارة والزراعة ، فكانت التجارة عندهم من أهم موارد الرزق وذلك لما اشتهرت به هرر كسوق تجارية مهمة في شرق أفريقيا . وكانت تجارة الرقيق أهم تجارة تشتهر بها هرر ، ونعل الشهرة التي اكتسبتها من تجارة الرقيق كانت من الأسباب الرئيسية التي دفعت الحكومة المصرية لأن ترسل حملة عسكرية تخضع هذه الجهة تحت سيطرتها وتعمل بقدر الامكان على مناهضة تجارة الرقيق بها .

أما فيما يتعلق بالزراعة فقد أوضح مختار باشا وعبد الله فوزى أن أراضي هرر كانت تتميز بأنها طينية

حمراء تشبه الغرين الذى يحمله نهر النيل مع فيضانه الى مصر ، وبالتالي فهي خصبة صالحة للزراعة بيد انه لوحظ أن أكثر من نصف اراضى المدينة كان متروكا بغير زراعة ويرجع هذا الى ان اهالى هرر كانوا قد أهملوا امن الزراعة بسبب احتكار الأمراء زراعة بعض المحاصيل المهمة المندرة للربح كالبن وتحريرهم على الاهالى زراعتها . فضلا عن عدم توافر المياه اللازمة لرى الأراضى ولكن على الرغم من ذلك فقد شوهدت بالمدينة مساحات واسعة من الأراضى مزروعة بالحنطة واندرة العويجة والعدس والفول واللوبياء والبطاطس وقصب السكر والنبصل والثوم والحلبة والقطن والسهم والشعير والقرع والخشخاش ، كما شوهدت مساحات أخرى مزروعة بالفواكه منها الموز والليمون والندرنج والسفرجل والخوخ والرمان والعنب ، فضلا عن ذلك كان الأهالى يقبلون على زراعة نبات مخدر يسمى لديهم باسم « القات » وكانوا يستخدمونه حسب اعتقادهم لتقوية البنية وتسهيل الهضم وكعلاج للعديد من الأمراض المختلفة .

على كل يمكننا القول بأن الادارة المصرية فى هرر كانت قد أخذت على عاتقها مهمة ترغيب الأهالى فى الزراعة وعدم ترك الأراضى الصالحة للزراعة بورا

وأعلنت من جانبها بانه مباح لجميع الأهالى زراعة البن وكافة المحاصيل التى كانت محرمة عليهم زراعتها من قبيل دون أية معارضة أو ممانعة . وطالبت الأهالى بالاقبال على زراعة البن لجودة زراعته هناك . حيث ثبت أن البن الهيرى يفوق فى جودته البن اليمنى .

ومن جهة أخرى فقد أوضح الضابطان أن الصناعة فى هرر كانت قليلة الانتشار فلم يقبل الأهالى عليها لانصرافهم الى الاشتغال بالتجارة والزراعة وكانت اهم الصناعات الموجودة هناك صناعة الاوانى الفخارية وقرب المياه والحصر والملاعق الخشبية بالاضافة الى صناعة الاقمشة النقطية التى كانت تنسج بالأيدي .

أما ملابس أهل هرر فكانت بسيطة حيث كان الرجال يرتدون زيا عبارة عن جلباب من النسيج الهيرى يلفونه حول أجسامهم بينما كان أثرياءهم وأبناء الأمراء يرتدون ثوبا من انقماش الأبيض على شكل قميص، وكلما كان القميص كبيرا كان صاحبه ذا منزلة ومكانة رفيعة بين قومه تماما مثلما كانوا يفعلونه عند جلوسهم فى أى مكان اذ كانوا يقطون أفواههم بأطراف أثوابهم كعلامة منهم على أنهم من كبار رجال المدينة . أما النساء الهرريات فكان عادة يرتدين زيا عبارة عن قميص أسود

اللون به حزام من البفتة البيضاء وكن حافيات الافدام  
ماعداء نساء الامير اللاتي كن يلبسن النعال عند خروجهن  
من انبيت فقط . وكانت المرأة المتزوجة تغطي راسها  
بقطعة رفيعة من القماش الاسود فارقة شعرها من الخلف  
على هيئة ضفيرتين تكوم كل منهما خلف الاذن على شكل  
كرة . أما الفتاة غير المتزوجة فكانت دائما عارية  
الرأس . وقد لوحظ أن المرأة هناك سواء المتزوجة أو  
غير المتزوجة كانت من عاداتها أن تدهن رأسها وجسمها  
بالسمن والشحم كوسيلة للتزين وكانت لا تتخلى عن هذه  
العادة مدة سبعة شهور بعدها تمكث فى بيتها مدة سبعة  
أيام أخرى ثم تواصل بعد انقضائها دهن شعرها  
وجسمها بالسمن والشحم . وكانت للمرأة الهررية  
الكلمة المسموعة على زوجها فاذا أمرته بشئ كان عليه  
أن ينفذه فى الحال .

وتجدر الاشارة الى أن الضابطين محمد مختار  
وعبد الله فوزى كانا قد تمكنا من رسم خريطة لمدينة  
هرر أوضحا فيها موقف المدينة وقبائل الجبال المحيطة بها  
كقبائل « برسوب » « وبرترى » و« بايلى » و« جارسى »  
« وآتيو جرجر » . . . وغيرها كما أظهرنا فيها أراضي  
قبائل العيسى والتولى .



على أية حال لم تبق من مناطق شرق افريقيا التي  
أجريت بها استكشافات مصرية خلال عهد انخيدو  
اسماعيل سوى منطقتي « أوسة » وبلاد « انجاديورسي »

أما منطقة « أوسة » فقد ارتبطت الاستكشافات  
المصرية بها بحمله منزجر باشا مدير عموم شرقى  
السودان ومحافظ سواحل البحر الاحمر التي جردتها  
الحكومة المصرية للهجوم على جنوب الحبشة فى أكتوبر  
سنة ١٨٧٥ نتيجة لاسباب سياسية سوف نوضحها فى  
الفصل اللاحق - فقد قامت هذه الحملة باستكشافات  
خلال الطريق البرية التى سلكتها للوصول الى الحبشة  
من تاجورة الى أوسة - فقد ذكر محمد أفندى عزت أحد  
ضباط الحملة أن الطريق الواصلة بين تاجورة وأوسة  
تمتد لمسافة أربعين ميلا تقريبا فى الاتجاه الغربى وهى  
طريق وعرة ضيقة المسالك يتعذر على الجمال أن تسير  
فيها لكثرة ما يوجد بها من أشجار وأحجار تتراكم فوق  
بعضها مما يحول دون سهولة المرور فيها ، كما يوجد  
على امتداد الطريق عدد من الأودية كوادى « برسان »  
و « جليستان » و « وعلول » و « مترس » ، بالإضافة  
الى عدة أخوار وعيون مائية كانت تتجمع فيها مياه  
الأمطار التى تتساقط فى هذه الجهات بغزارة شديدة  
وكانت تنمو الحشائش والأعشاب ، الطويلة بجوار

هذه الأودية والأخوار والعيون المائية مما جعل هذه المناطق تعد بمثابة مراعى طبيعية كان يستغلها كثير من أهالى أوسة فى تربية الماشية والأبل . أما بلدة أوسة فكانت صغيرة المساحة يقطنها حوالى خمسة الاف نسمة يدينون بالاسلام يتولى زعامتهم أمير يكون عادة من أكبر مشايخ البلدة جاها . وأهالى أوسة يعيشون حياة بدوية فيهتمون بتربية الماشية والأبل ولا يزرعون سوى الذرة والتمر ، وكان يشرف على البلدة جبل كبير يسمى جبل « أوسة » بلغ ارتفاعه حوالى ستمائة متر تقريبا كما كان يوجد بالقرب منها بحيرة تعرف أيضا ببخيرة « أوسة » كان يصب فيها نهر صغير يسمى « حواش » . وكان أهالى أوسة يعتمدون على هذه البحيرة فى الحصول على حاجاتهم من مياه الشرب لعذوبة مياهها .

أما الاستكشافات المصرية فى بلاد الجاديبورسى فقد ارتبطت بجهود الضابط المصرى محمد مختار باشا حيث كلفه الخديو بالذهاب على رأس حملة عسكرية الى بلاد الجاديبورسى لاختضاعها للسيادة المصرية بناء على رغبة شيخها المدعو نور بن دويلى ، وكذلك رغبة الأهالى هناك ، وقد غادر محمد مختار باشا « زيلع » على رأس حملته فى ٣ نوفمبر سنة ١٨٧٧ يرافقه الشيخ « نورين دويلى » لكنى يرشد الحملة لاتباع أقصر الطرق

الصحراوية الموصلة الى بلادته . وقد سلكت الحملة طريقا تمتد في الاتجاه الجنوبي الشرقي من زيلع وتتصف بكثرة تعرجاتها وعدم استواء سطحها وضيق مسالكها وممراتها لارتفاع بعض أماكنها عن الأخرى وتراكم كميات كبيرة بها من الصخور الحجرية ذات الألوان والأشكال المختلفة ، الأمر الذي يؤدي الى صعوبة المرور خلالها وهو ما كان يعاني منه أفراد الحملة المصرية ، كما كان يوجد على جانبي الطريق سلاسل من الجبال يتراوح ارتفاعها فيما بين ستمائة قدم وثلاثة آلاف قدم ، كما شوهدت بجوارها عدة غابات كثيفة بأشجار السنط والنبق والأشجار التي يستخرج منها المطاط .

وكانت هذه الغابات بمثابة مأوى للعديد من حيوانات القيلة والأسود والنمور والنعام وغيرها من الحيوانات المختلفة . وأضاف مختار باشا انه شاهد بالقرب من الطريق عدة أخوار مائية تتجمع فيها مياه الأمطار ، وكان يحدث عند سقوط الأمطار بغزارة أن تتحول هذه الأخوار الى أنهار مائية صغيرة كانت تخترق مجراها المائي الصحراء المجاورة حيث تصب مياهها بها أو أن توصل مجراها الى أن تصب في المحيط الهندي . وكانت من أشهر هذه الأنهار نهر « وارابود

warabod ونهر جرزا Guirza « والى جانب هذه  
الأخوار وجدت كذلك عيون مائية كثيرة بالقرب من بلاد  
الجاديبورسى . وقد لعبت هذه العيون المائية دورا مهما  
فى تزويد أهالى هذه البلاد بما يحتاجون اليه من مياه  
الشرب أثناء موسم الجفاف - وقد شوهدت أيضا بجوار  
هذه الأخوار والعيون المائية حيث تنمو الحشائش  
والأعشاب الطويلة - أكواخ من القش وفروع  
الأشجار ، كان يقيم بها بعض الأفراد من عشائر قبيلة  
« الجاديبورسى » الذى كانوا يهتمون بتربية الماشية  
والابل ويفضلون من أجل ذلك الترحال من مكان لآخر  
بحثا عن مناطق يرعون فيها ماشيتهم وابلهم .

على أية حال وصلت الحملة المصرية الى بلاد  
الجاديبورسى واستقبلت بحفاوة كبيرة من قبل الأهالى  
هناك ورحبوا برفع الأعلام المصرية فى بلادهم وقد  
واصل مختار باشا نشاطه الكشفى بها فذكر أن اسم  
هذه البلاد ينسب الى قبيلة الجاديبورسى الصومالية التى  
كانت تسكن هذه البلاد منذ زمن بعيد وأوضح أن بلاد  
الجاديبورسى كانت تشغل مساحة كبيرة من الأراضى  
الخصبة الصالحة للزراعة بيد أن أهالى الجاديبورسى  
كانوا لا يهتمون بالزراعة اهتماما كبيرا حيث كانوا  
يفضلون عليها الرعى وتربية الماشية والابل وكان رجال

قبيلة الجاديبورسى يتميزون ببشرتهم ذات اللون الأسود النحاسى ، كما يتميزون بطول القامة وقوة البنيان وبالجبهة المريضة والعيون الكبيرة والشفاة الغليظة والشعر المجعد . اما المرأة هناك فكانت لديها مسحة من الجمال فهي ممشوقة القوام جذابة الملامح ذات اسنان بيضاء لامعة وكانت تمتنى بنظافة ملابسها التى هى عبارة عن قطعتين من القماش الأبيض تغطى باحدهما نصفها الاسفل وتغطى بالآخرى النصف العلوى ، كما كانت تضع على رأسها دائما قطعة من القماش الاسود بيد أنها كانت حافية الاقدام لا تميل الى التزين وتقضى طوال ساعات اليوم فى الأعمال المنزلية - وقد نلاحظ أن مساكن الأهالى عبارة عن أكواخ خشبية تتكون من عدد من الحجرات المسقوفة بفروع الأشجار وأوراقها وعادة ما كان يحرص الأهالى على تخصيص حجرة من حجرات الكوخ لتربية الماشية والابل وكان أثاث هذا المسكن بسيطا اذ لا يعتمدى بعض الجلود المستخدمة كأسرة للنوم وبعض الاوانى الخشبية التى تستخدم لحفظ اللبن والماء ، أما أكواخ شيوخ القبيلة فكانت تتميز عن أكواخ الأهالى باتساع حجراتها وبما تحتوى من أثاث غالبا يشتري من زيلع كالحصر الملونة والوانى والأقداح الفخارية . كذلك نلاحظ أن غذاء الأهالى كان لا يخرج عن الخبز المصنوع من الذرة واللبن ولحوم

الماعز والضأن كما لوحظ انهم يميلون الى التدخين  
وشرب « البوظة » المصنوعة أيضا من الخبز - و أوضح  
كذلك محمد مختار باشا أن أهالى هذه البلاد كانت  
لديهم بعض العادات الموروثة عن أسلافهم كمادة تعدد  
الزوجات ، فالرجل هناك كان يتزوج بأكثر من امرأة  
هادفا بذلك كسب أكبر عدد من الأصدقاء والأصهار ،  
فضلا عن رغبته فى كثرة عدد أولاده حيث الاعتقاد  
السائد لدى الأهالى هناك انه بقدر ما يكون لدى الرجل  
عدد من الأولاد بقدر ما تكون منزلته ومكانته بين قومه -  
وأوضح كذلك انه على الرغم من أن أهالى الجاديبورس  
يدينون بالاسلام فانهم كانوا يجهلون أمور الشريعة  
الاسلامية والسنة المحمدية ويعتقدون فى أمور تخالف  
تعاليم الاسلام كذهاب النساء العقيمات الى القبور  
لقضاء ليلة بها طلبا للانجاب أو كاعتقاد الأهالى فى امور  
السحر والشعوذة وحرصهم على الذهاب الى السحرة  
والمشعوذين لاستجلاب السعد والرزق عن طريقهم  
ولاستطلاع رأيهم قبل الخروج فى حرب أو قتال أو  
لشفائهم من الأمراض المختلفة وكذلك شفاء ماشيتهم  
وابلهم اذا ما أصيبت هى الأخرى بالأمراض -

والجدير بالذكر أن استكشافات مختار باشا ببلاد  
الجاديبورسى كانت تعتبر آخر استكشافات مصرية تمت

فى مناطق شرق أفريقيا فى ذلك الوقت اذ لم تشهد هذه  
المناطق استكشافات مصرية أخرى بسبب موقف الحكومة  
الانجليزية المعادى للتوسع المصرى فى هذه المناطق ، كما  
سوف نشير اليه فى الفصل اللاحق .





## عوامل توقف الكشف المصرية في أفريقيا

كان طبيعيا ازاء توسع مصر الهائل في استكشاف  
جهات أفريقيا المختلفة ، أن يواجه هذا التوسع بصعوبات  
عديدة بعضها يتعلق بمظاهر الطبيعة الأفريقية والبعض  
الآخر فرضته الظروف السياسية التي احاطت بمصر  
آنذاك . فضلا عن الأوضاع الداخلية التي باتت عليها  
مصر في ذلك الوقت وكانت جهود مصر انكشافية قد  
تأثرت بهذه الصعوبات بيد أن الصعوبات الطبيعية كانت  
لا تشكل خطورة حقيقية على نشاط مصر انكشافي في  
الجهات الأفريقية المختلفة مثلما شكلته الظروف  
السياسية وأوضاع مصر الداخلية . فكما ذكرنا آنفا  
أن حملات وبعثات الاستكشاف المصرية كانت تواصل  
تقدمها في أنحاء القارة الأفريقية برغم ما كانت تعانيه  
من صعوبات طبيعية تمثلت في صعوبة الوصول الى داخل  
القارة بسبب عدم صلاحية معظم الأنهار والبحار

الداخلية للملاحة وكذلك صعوبة المرور بالطرق والدروب والمسالك البرية لضيقها وكثرة تمرجها وعدم استواء سطحها ، كما تمثلت هذه الصعوبات فى انتشار الأمراض الخطيرة ووجود الحيوانات المفترسة والحشرات الضارة والطيور الجارحة ، بالإضافة الى غزارة سقوط الأمطار وارتفاع درجات الحرارة وصعوبة الحصول على المياه العذبة الصالحة للشرب . ورغم هذه الصعوبات فإنها لم تؤد الى توقف نشاط مصر الكشفى فى بعض الجهات الأفريقية كما سببته الصعوبات الأخرى الناجمة عن الأوضاع السياسية والداخلية التى حاقت بمصر فى أواخر عهد الخديو اسماعيل .

وبادئ ذي بدء يمكننا القول أن الخديو اسماعيل كان قد ساهم - دون أن يدري - فى إيجاد بعض هذه العوامل فقد أشرنا من قبل انه تملكته فى ذلك الوقت رغبة الاستعانة بالضباط والموظفين الأجانب من مختلف الجنسيات لتسيير أمور الدولة وجعلها شبيهة بالدول الأوروبية حيث كانت لديه كما أوضحنا سابقا عقدة التقرب من أوروبا فكان لا يدخر وسعا فى استخدام العديد من الضباط والموظفين الأوروبيين والأمريكيين ليلحق بهم فى الجيش المصرى وكان يسند اليهم المناصب الكبرى فى الدولة وعهد الى كثير منهم بقيادة الحملات.

والبعثات الكشفية العديدة التي ارسلتها مصر لتجسب  
مناطق أفريقيا المختلفة ، ويجدر بنا ان نؤكد هنا ان  
ما آتاه اسماعيل كان خطأ لا يفتقر اذ ترتب على استمانته  
بالأجانب وركونه الشديد اليهم بغير تبصر او تفكير ان  
استغل هؤلاء تقرب الخديو اليهم وبدأوا يعملون منذ  
آن وطئت أقدامهم أرض مصر على تحقيق مصالحهم  
الخاصة وكذلك مصالح الدول التي يتبعونها وباطبع  
كان تحقيق هذه المصالح على حساب مصر . وقد ضرب  
الانجليزيون « صمويل بيكر » و « غوردن باشا » المنبل  
الواضح في ذلك فقد عمل كل منهما على تصفية الإدارة  
المصرية في المناطق الإفريقية التي دخلت في حوزة مصر  
وشجعا دولتيهما انجلترا على احتلال هذه المناطق على  
اعتبار أن انجلترا خير من يفيد هذه المناطق حضاريا  
دون مصر .

وإذا كان الخديو اسماعيل قد استند على مبررات  
واهية خولت له الحق في الاستمانة بالأجانب كما سبق  
أن ذكرنا فالأمر الذي لا شك فيه انه كان في ذلك قصير  
النظر قليل الروية والحكمة والتفكير السليم . اذ  
استفادت الدول الأجنبية بالضرورة من توظيف أبنائها  
بمصر فكانوا بالنسبة لها بمثابة سند قوى ساعد هذه  
الدول وبخاصة انجلترا على التدخل في شئون مصر

الداخلية وانخارجية الى حد ان تمكنت هذه الدول من خلع اسماعيل سنة ١٨٩٧ ثم انفردت انجلترا وحدها دون بقية الدول الأخرى باحتلال مصر سنة ١٨٨٢ .

كذلك هناك عامل آخر ساعد على تثبيت همة الجهود الكشفية المصرية في أفريقيا وبخاصة في منطقة الحبشة والمناطق المجاورة لها تمثل في الحروب الثلاث التي خاضت مصر غمارها ضد الحبشة في عامي ١٨٧٥ - ١٨٧٦ والتي انتهت جميعها بهزيمة مصر . وتعود أسباب هذه الحروب الى طبيعة الخلاف الذي كان قائما بين الدولتين منذ سنة ١٨٦٥ بعد أن تمكنت مصر من الحاق ميناءى سواكن ومصوع بأملاكها الأفريقية اذ اعتزم الخديو اقامة خط حديدى فيما بين مصوع والخرطوم بغرض تسهيل سبل الاتصال فيما بين السودان وساحل البحر الأحمر الغربى ، بيد أن ملك الحبشة فى ذلك الوقت ثيودور Theodor كان قد تصدى لهذا المشروع وعارضه بشدة على اعتبار أن امتداد هذا الخط الحديدى كان سيمر قطعاً بأراضى اقليم بوغوص أو سنهيت ، وهو يزعم بأن هذه الأراضى وما يحاورها من أراضى القلايات والقضارف الخاضعة لمصر منذ أيام محمد على هى جميعها أراض حبشية حيث انها تعد أهم مداخل الحبشة الشمالية .

كذلك رفض ملك الحبشة أن يكون لمصر نفوذ وسيطرة على جهات الساحل الغربي لبحر الأحمر حيث أنه في سبيله لإنشاء منفذ بحري للحبشة على هذا الساحل ليسهل تجارتها مع العالم الخارجى . وبالإضافة إلى ما سبق فإن الاختلاف الدينى بين البلدين كان قد ساعد على زيادة حالة التوتر القائمة بينهما، فمصر كانت تريد مع توسعها فى جهات أفريقيا المختلفة أن تنشر الاسلام واللغة العربية ، وهو ما لم ترض عنه بطبيعة الحال الحبشة المسيحية .

وقد اشتدت حدة الخلاف بين البلدين فى سنة ١٨٦٧ عندما نشبت الحرب بين الحبشة وانجلترا وظهر فيها بوضوح موقف انخديو المؤيد تماما للانجليز اذ سمح لهم باجتياز الاراضى المصرية لمهاجمة الحبشة ووضع الأسطول المصرى تحت تصرفهم حتى يمكنهم ان ينقلوا بسهولة مهماتهم ومؤنهم من السويس الى مصوع وعندما وضعت الحرب أوزارها فى نهاية ابريل سنة ١٨٦٨ بهزيمة الأحباش وبمقتل « ثيودور » بات مؤكدا أن الأحباش يكتون لمصر بغضا وكرهية شديدة ، فكانت مسئولة فى نظرهم عن هزيمتهم أمام الانجليز ومن ثم أخذوا يتحرشون بالقوات المصرية الموجودة بالبلدان الخاضعة لمصر والقريبة لحدودهم ، وقد ظل الحال هكذا

حتى سنة ١٨٧٢ حينما قامت مصر بضم مناطق أخرى قريبة من حدود الحبشة الشمالية بمنطقة بوغوص وراشد ودوكة واميديب وبركة وايليت ، وبذلك صارت معظم الجهات الواقعة في شمال الحبشة خاضعة لمصر هذا بالإضافة إلى جهات أخرى تقع في شرق الحبشة كانت تخضع أيضا للسيادة المصرية هي الجهات المطلة على الساحل الأفريقي للبحر الأحمر وخليج عدن كجهات مصوع وزولا وبيلول ورهيطه وتاجورة ، ثم لم تلبث مصر أن ضمت إليها في سنة ١٨٧٥ ميناء زيلع وكذلك بلدة هرر المجاورة للحبشة من جهة الجنوب الشرقي وبذلك خلقت مصر الحبشة من الجهات الشمالية والشرقية والجنوبية الشرقية فضلا عن مجاورتها لها من جهة الغرب منذ عهد محمد علي ، وبطبيعة الحال استاء الأحمش كما استاء ملكهم الجديد « يوحنا الرابع » من هذا التوسع المصري واجتمعت كلمتهم على ضرورة التصدي لهذا التوسع المصري ومخاربتة قبل أن يغمر بلادهم .

ولم يكد ينتهى عام ١٨٧٥ حتى نشبت الحرب بين البلدين اذ أمر الخديو فى أول أكتوبر سنة ١٨٧٥ بتجريد حملتين فى وقت واحد للهجوم على بلاد الأحمش بحيث تتحرك احدهما من مصوع لتهاجم الأحمش من

الشمال وتتحرك الاخرى من تاجورة لتهاجمهم من الجنوب واختار لقيادة الحملة الأولى انضابط الدانمركي ارندروپ Arendrup واختار لثانية السويسري «منزنجر» وقد علمنا في الفصل السابق مصير حملة «منزنجر» حيث انها توقفت عند بلدة اوسة ولم تصل الى الحبشة وتعرضت لهجوم مباغت من قبل اهالى اوسه التابعين للحبشة وراح « منزنجر » وعدد كبير من جنود حملته ضحية هذا الهجوم الغادر ، وبالتالي لم تتمكن حملة منزنجر من اداء مهمتها . وبالمثل لم تستطع حملة أرندروپ هي الأخرى من تحقيق أغراضها رغم وصولها الى الحبشة حيث اشتبكت القوات المصرية بالقوات الحبشية فى معركة حامية استمرت أكثر من ست ساعات فى منطقة يقال لها « جونديت » وقد أسفرت نتيجة المعركة عن هزيمة القوات المصرية نتيجة لصغر تعدادها بالمقارنة بتعداد قوات الحبشة ، فضلا عن أن الأحباش كانوا أكثر معرفة بأراضيهم ، كما كانوا أشد حماسة لقتال المصريين ، وقد قتل فى هذه المعركة عدد كبير من الجنود المصريين ولم ينج منهم سوى قلة صغيرة. تمكنت من الفرار الى مصوع ، كما قتل فيها أيضا قائد الحملة « ارندروپ » وبذلك يكون الأحباش قد حققوا على المصريين انتصارين متتاليين، اذ أن قوات منزنجر المصرية

كان قد غدر بها في ليلة ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٥ على يد  
أهل أوسة التابعين للحبشة ثم كان الانتصار الثاني  
للأحباش في جونديت في ١٦ نوفمبر سنة ١٨٧٥ .  
وبطبيعة الحال تلقى الخديو اخبار هاتين الهزيمتين  
بجزع شديد فهو من ناحية كان يخشى أن تؤثر الهزيمتان  
على موقف مصر السياسى والمالى لدى الأوساط الاوربية  
ومن ناحية أخرى كان يعتقد أن الأحباش بما حققوه من  
انتصار على مصر قد نالوا بذلك من مركزه الشخصى  
وهو الذى كان يصده تكوين امبراطورية افريقية . ومن  
ثم اعتزم ارسال حملة ثالثة الى الحبشة يكون هدفها  
تأديب الأحباش واستعادة شرف انمسكرية المصرية  
وبالفعل أمر بتجريد حملة عسكرية بلغ تعدادها حوالى  
١٥٠٠٠ جندى واسند قيادتها الى الضابط الشركسى  
راتب باشا كما أسند الى الضابط الأمريكى لورنج باشا  
Loring قيادة أركان حرب هذه الحملة . وقرر أن  
يرافق الحملة نجله الأمير حسن باشا حتى تكتسب الحملة  
أهمية خاصة .

والواقع أن الخديو كان قد تعجل فى اعداد هذه  
الحملة ولم يراع الدقة المطلوبة فى اختيار قوادها اذ عقد  
لواعها الى الضابط الشركسى راتب باشا ، وقد عرف هذا  
الضابط بين زملائه بعدم كفاءته القيادية وبقلة خبرته .



الحربية فضلا عن انه كان يفتقد احترام أقرانه من الضباط الشراكسة والأتراك . كما أن « لورنج » رفض فى بادئ الأمر أن يعمل تحت رئاسة راتب باشا وتطلع لأن تكون بيده قيادة الحملة لا قيادة أركانها وبالتالي انعدم التفاهم بين القائد العام للحملة وبين هيئة أركان حربه .

على أية حال بعد ان تم اعداد الحملة تحركت من السويس فى طريقها الى مصوع وعندما وصلتها فى ١٤ ديسمبر سنة ١٨٧٥ مكثت بها بضعة ايام ثم لم تلبث أن واصلت طريقها خلال الصحراء واندروب الوعرة حتى دخلت الأراضى الحبشية ووصلت الى اقليم الحماسين وقد أعلن حاكم الاقليم الحبشى المدعو « ولدانكيل » ولاءه للحكومة المصرية وقد اتبعه فى ذلك حكام البلدان الحبشية التى مرت بها الحملة المصرية كبدة «عدخاله» « وكلوكزاي » « ويمزره » « وعدسة » « وقياخور » « وقورع » - ويبدو أن ولاء بعض أهالى البلدان الحبشية لمصر قد أنزل فى روع « راتب باشا » وأفراد حملته أن مهمتهم فى الأراضى الحبشية ستكون سهلة وميسورة ، ومن ثم يلاحظ انهم أهملوا فى أخذ الاستعدادات الكافية لوقايتهم من كافة الأخطار ، فلم يراعوا اختيار المكان المناسب لاقامة معسكرهم اذ أقاموه

فى بلدة قورع ، النى كانت تعد من أكثر انبلدان الحبشية تعرضا للسيول الجارفة والأمطار الغزيرة فضلا عن لك فانهم نم يهتموا ببناء الاستحكامات اللازمة لحماية معسكرهم ومخازن أسلحتهم ، كما أن راتب باشا كان قد أمر بتوزيع قوات الحملة العسكرية على البلدان التى دانت بالولاء لمصر ، وأبقى بمعسكر الحملة فى قورع الجزء الباقي من هذه القوات ، وكان مفروضا وحالة الحرب قائمة حينئذ أن تكتل جميع صفوف الحملة العسكرية لمواجهة جيش يوحنا الكثير العدد .

وقد استطاع يوحنا أن يحث جميع الأحباش على محاربة قوات الحملة المصرية المتناثرة فى انبلدان المختلفة ، الأمر الذى دفع بالأهالى لأن يهاجموا هذه القوات ويلحقوا بها الهزيمة ، ثم لم يلبث يوحنا أن قاد بنفسه جيشا كبيرا وسار بهم فى ٧ مارس سنة ١٨٧٦ الى بلدة « قورع » ونشبت بينهم وبين القوات المصرية المعسكرة هناك معركة عنيفة استمرت نحو ثلاثة أيام انتهت بهزيمة القوات المصرية وبمقتل معظم أفرادها . ولكن على الرغم من هذا الانتصار الذى حققه الأحباش على المصريين فقد طلب ملكهم من راتب باشا ضرورة عقد الصلح وانتهاء حالة الحرب القائمة بين مصر والحبشة ، وبالفعل عقد الصلح بين البلدين فى أبريل

سنة ١٨٧٦ وفيه تم الاتفاق على ان تنسحب القوات المصرية من كافة الاراضى الحبشية وأن يبقى اقليم « بوغوص » تابعا لمصر ، كما تم الاتفاق على ان يفتح طريق للتجارة فيما بين مصوع والحبشة . وهكذا انتهت حروب مصر مع الحبشة بعد أن منيت فيها مصر بخسائر فادحة حيث فقدت من ابنائها ما يزيد على ثمانمائة قتيل بخلاف المنات من الجرحى ، كما فقد من مالياتها ما يقرب من ثلاثة ملايين من الجنيهات فى الوقت الذى كانت تنوء فيه الخزانة المصرية بالديون الجسيمة وتعانى أشد ضروب الارتباك المالى . فضلا عن ذلك فقد ترتب على هذه الحروب أن تصدعت هيبة مصر العسكرية وفقدت الثقة الأجنبية بها نتيجة لما أصابها من هزائم متتالية على أيدي الأحباش ، كما ترتب عليها توقف نشاط مصر الكشفى فى جهات الحبشة فى عصر اسماعيل ومهدت فى الوقت نفسه الى توقف هذا النشاط فى بقية الجهات الأفريقية الأخرى فيما بعد عصر انخديو اسماعيل .

كذلك هناك عامل آخر ساهم فى توقف النشاط الكشفى المصرى فى أفريقيا يتمثل فى التدخل الانجليزى فى شئون مصر وما أعقبه من احتلال انجلترا لمصر سنة ١٨٨٢ . فقد أشرنا من قبل الى أن انجلترا كانت تسعى لدى الخديو لتعيين بعض الشخصيات الانجليزية فى

خدمه مصر بغرض التمهين لها فى البلاد ، كما انها  
اتخذت من تعاونها مع مصر فى انقضاء على تجارة  
الرقيق فى أفريقيا وسيلة اخرى لتحقيق مطامعها. ففى  
التدخل فى شئون مصر وفى استعمار المناطق الافريقية  
فقد رأت أن التعاون مع مصر لنقضاء على تجارة الرقيق  
فى أفريقيا سوف يكسبها نفوذا قويا فى مناطق الرقيق.  
الافريقية على اعتبار أن شعوب هذه المناطق كانت اغلبها  
تدين بالاسلام ، وبالتالي ترفض التدخل الانجليزى.  
المسيحى فى شئون تجارتها التى اعتادت عليها منذ زمن  
بعيد ، أما التدخل المصرى فسوف يكون مقبولا الى حد ما  
لما لمصر - حينذاك - من مكانة عربية اسلامية تستطيع  
أن تؤثر فى شأن هذه التجارة ، وبالفعل وكما توقع  
الحكومة الانجليزية فان مصر تمكنت بقدر الامكان  
طوال مدة وجودها بجهات أفريقيا المختلفة من محاربة  
هذه التجارة حيث استجابت لها شعوب هذه الجهات  
وتخلوا عن تجارتهم المحرمة هذه ، وبدأوا يعملون تحت  
ظل الادارة المصرية فى التجارة المشروعة .

وفى ٤ اغسطس سنة ١٨٧٧ تم توقيع معاهدة بين  
مصر وبريطانيا ، اشتملت على سبعة بنود تقضى بابطال  
تجارة الرقيق فى أفريقيا حيث تمهدت مصر بالضرب  
على أيدي تجار الرقيق وبفرض أشد العقوبات على

صائديه ، كما تعهدت بمنع ادخال الرقيق فى اراضيها ،  
غير انه ورد فى هذه البنود نص صريح يوضح مواضع  
الحكومة المصرية على ان يكون للسفن الحربية الانجليزية  
الحق فى ضبط وتفتيش السفن المصرية فى البحر  
الاحمر وخليج عدن والمحيط الهندى وذلك للتأكد من  
عدم وجود رقيق بها ، وفى حالة وجود الرقيق بهذه السفن  
المصرية فعلى الانجليز تسليم اصحاب هذه السفن الى  
السلطات المصرية لمحاكمتهم أمام المحاكم الوطنية - هذا  
وقد ألحق بهذه المعاهدة ملحق خاص أوضحت فيه مصر  
الاجراءات التى سوف تتبعها لتحرير الرقيق الموجود  
بأراضيها -

وعلى الرغم من الهدف الانسانى الذى عقدت من  
أجله هذه المعاهدة فان ارتباط مصر مع انجلترا لعقد  
مثل هذه المعاهدة كان يعد عملاً خالياً من الحكمة وبعد  
النظر ، فقد مكنت هذه المعاهدة انجلترا من الافتئات على  
سيادة مصر ومصالحها بما كفلته لها من حق ضبط  
وتفتيش السفن الحاملة للراية المصرية ، فضلاً عن ذلك  
فقد أجبرت هذه المعاهدة مصر على ضرورة اتخاذ عدة  
اجراءات صارمة متطرفة وبعيدة عن الحكمة لانهاء  
تجارة الرقيق فى أقاليمها الأفريقية خلال مدة حددها  
الأمر الخديو - الصادر فى نفس يوم توقيع المعاهدة -

ياتننى عشرة سنة . الامر الذى ترتب عليه فى النهاية نتائج وخيمة عادت على مصر وحدها ، ففضلا عن ضياع الاموال الطائلة اتتى انفقنها فى سبيل هذا الغرض مما أربك ميزانيتها وزاد من أعبائها المالية ، كانت هناك عدة ثورات محلية قام بها أهالى بعض الجهات الأفريقية يطالبون بإبعاد الحكم المصرى عن أراضيهم وبالطبع راح ضحية هذه الثورات عدد كبير من الجنود المصريين -

ومن جهة اخرى فقد حرصت الحكومة الانجليزية على عرقلة انتقدم المصرى فى جهات افريقيا المختلفه وبخاصة فى جهات أعالى النيل الأبيض وجهات ساحل افريقيا الشرقية وذلك لأنها اعتبرت هذه الجهات داخله فى اطار المناطق الافريقية التى تنوى استعمارها . فحيما يتعلق بجهات أعالى النيل الأبيض رأينا «غوردن» يأمر بسحب القوات المراقبة فى أوغندا وأونيورو ويعترف ملك أوغندا باستقلاله . والواقع ان ذلك مبعثه حالة الاستياء العام التى كان عليها الرأى العام الانجليزى بالاشتراك مع الحكومة الانجليزية بسبب امتداد النفوذ المصرى الى هذه الجهات ، فقد بذلت جمعية الكنيسة التبشيرية فى لندن جهدا نحض «غوردن» على ابعاد النفوذ المصرى عن أوغندا حتى تتاح الفرصة لمبشرها كي يمارسوا نشاطهم هناك دون

تدخل من السلطات المصرية الاسلامية وهو ما ايدته  
حكومة بنيامين دزرايلى Benjamin Diraeli ( ١٨٧٤ -  
١٨٨٠ ) -

أما فيما يتعلق بهجات الساحل الشرقى لا فريمي  
فقد أوضحنا من قبل موقف الحكومة الانجليزية العدائى  
تجاه حملة ماكيلوب McKillop المصرية المرسلة الى  
نهر جوبا سنة ١٨٧٥ - وهى لم تكتف بذلك اذ أرادت  
أن تحد من التقدم المصرى على هذا الساحل فأبرمت مع  
مصر معاهدة ٧ سبتمبر سنة ١٨٧٧ نصت على اعتراف  
انجلترا بسيادة مصر - تحت التبعية العثمانية - على  
ساحل الصومال حتى رأس حافون ، كما نصت على تعهد  
الخديو بعدم التنازل لأية دولة أجنبية عن أية منطقة  
من البلاد الواقعة على هذا الساحل وتخويل الحكومة  
الانجليزية الحق فى تعيين نواب قنصلين لها فى جميع  
الموانئ والجهات الموجودة على هذا الساحل بشرط  
الا يكونوا من أهالى هذه الجهات ، كذلك نصت المعاهدة  
على ابقاء مينائى «بربرة» «وبلهار» كمينائين مفتوحين  
للتجارة الحرة والا تمنح الحكومة المصرية لأحد ما  
أى احتكار أو امتياز فيهما والا تسمح باجراء أى  
عمل يعطل حركة التجارة فيهما ، كما تتعهد الحكومة  
المصرية ألا تأخذ رسوما جمركية عن البضائع الواردة

الى هذين الميناءين اكثر من خمسة في المائة من قيمتها  
كما كان عليها ان تعامل رعايا انجلترا وسفنها في تلك  
الجهات معاملة الدولة الاولى بالرعاية . وبهذه المعاهدة  
استطاعت الحكومة الانجليزية ان تحقق محاسب عديدة  
فهي قد ضمنت باعترافها بسيادة مصر على جهات  
الساحل انصومالى حتى راس حافون عدم وقوع اية جهة  
من جهات هذا الساحل في ايدى أية دولة استعمارية  
اخرى معادية لانجلترا يمكنها أن توقع الضرر بالمصالح  
الانجليزية ، وقد تعهد لها انخديو بذلك عن نفسه وعن  
ذريته من بعده . كذلك استفادت انجلترا من مسألة  
تخفيض الرسوم الجمركية على سفنها التجارية المارة  
بمينائى « بربرة » « وبلهار » والواصلة الى « عدن »  
التي احتلتها انجلترا منذ سنة ١٨٣٩ هذا فضلا عن  
المزايا والامتيازات الأخرى التي منحت لانجلترا  
ولرعاياها الانجليز في هذه الجهات الساحلية .

أما مصر فقد عادت عليها هذه المعاهدة بنسائر  
جسيمة ، فهي من ناحية قد ساعدت على زيادة تدخل  
انجلترا في شئون مصر ، حيث جاءت هذه المعاهدة بعد  
مرور شهر تقريبا من توقيع معاهدة الغاء الرقيق في  
٤ أغسطس سنة ١٩٧٧ والمعروف أنه ورد بالمعاهدتين  
بنود أباحت لانجلترا فرصة التمكين لها في مصر وفي



الجهات الأفريقية التابعة لها كما سبق توضيحه ، ومن جهة أخرى فإن مصر قد خسرت بتوقيعها هذه المعاهدة أموالا طائلة سواء تلك التي أنفقتها على الحملات العسكرية ورحلات الاستكشاف وعلى مشروعات تعمير وإصلاح هذه الجهات أو تلك التي نتجت بسبب تخفيض الرسوم الجمركية على البضائع الواردة إلى مينائي « بربرة » و « بلهار » وقد قدر غوردن بنفسه قيمة العجز السنوي في ميزانية بربرة والذي ترتب نتيجة لهذا الإجراء بنحو ٨٠٠٠ جنيه مصرى ، فضلا عن ذلك فإن هذه المعاهدة كانت قد قيدت من حركة التوسع والاستكشاف المصرى فى الساحل الشرقى لأفريقيا إذ اعتبرت رأس حافون نهاية لحدود ممتلكات مصر على هذا الساحل - هذا ولم يقتصر دور السياسة الانجليزية عند هذا الحد إذ هيات لها الأوضاع المضطربة التى باتت عليها مصر فى أواخر عصر اسماعيل فرصة التدخل فى شئونها الداخلية حيث تفاقمت الأزمة المالية بمصر بسبب إقبال اسماعيل على الاقتراض من بيوت المال الأوروبية للوفاء بالتزاماته إزاء شركة قناة السويس ونفقات سياسته الخارجية فى تركيا والدول الأوروبية الأخرى ، وإصلاحاته الداخلية الواسعة ورغبة فى توسيع أملاك مصر فى أفريقيا - وكان رد الفعل

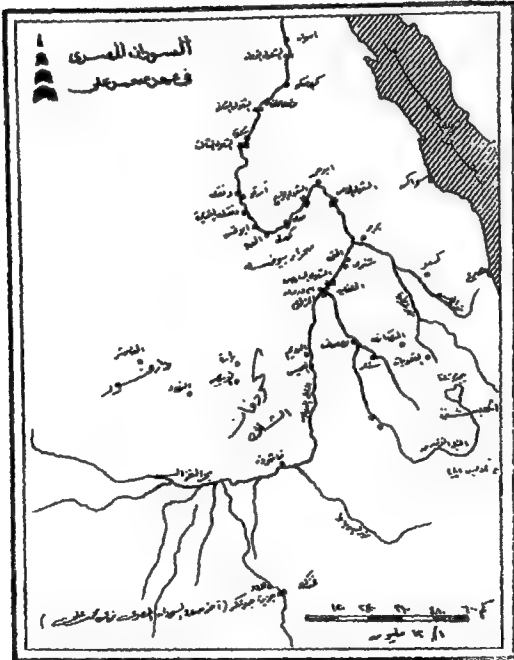
الطبيعى لهذه النفقات الباهظة أن ارتبكت ميزانية البلاد وأصبح اسماعيل غير قادر على تلبية مطالب الدائنين الأوربيين ، مما دفع بالحكومات الأوربية للتدخل فى شئون مصر المالية بحجة حماية مصالح رعاياها المالية ، ومن ثم فقد وجدت الحكومة الانجليزية الطريق ممهدة لتحقيق مطامعها الاستعمارية فى مصر . خاصة انها تمكنت فى نوفمبر سنة ١٨٧٥ من شراء أسهم مصر فى قناة السويس مقابل أربعة ملايين من الجنيهات ، فدأبت على ارسال مبعوثيها الماليين لدراسة الأزمة المالية . وقد انتهى الحال بهؤلاء الى التمهيد الفعلى للتدخل البريطانى حينما عهد الخديو الى أحدهم وهو السير ريفرز ويلسون Sir Rivers Wilson بوزار المالية المصرية .

وكان طبيعيا ازاء هذا التدخل الأوربى فى شئون البلاد ، أن يتحرك الشعور القومى مطالباً بإبعاد الأوربيين عن مصر . وعندما أجست الدول الأوربية وخاصة انجلترا وفرنسا ، بتقرب الخديو تجاه هذا الشعور القومى واستجابته لمطالبه أسرعت لدى الدولة العثمانية تحت سلطانها عبدالحميد (١٨٧٦ - ١٩٠٨) على ضرورة عزل الخديو اسماعيل . وبالفعل أصدر

السلطان قرار العزل في ٢٦ يونيو سنة ١٨٧٩ ، ثم لم يلبث بعد ذلك بثلاث سنوات أن انفردت انجلترا باحتلال البلاد - وهكذا نعتب انجلترا دورا مهما في سياسة مصر الداخلية والأفريقية مما دفعنا الى اعتبارها أحد العوامل المهمة التي أثرت على نشاط مصر الكشفى في أفريقيا فبسببها توقف هذا النشاط في جميع الجهات الأفريقية وذلك عندما احتلت مصر سنة ١٨٨٢ ، ثم لم تلبث بعد ذلك في سنة ١٨٨٤ أن أكرهت مصر على إخلاء هذه الجهات لتضيق بذلك كافة الجهود المضنية التي بذلتها مصر في سبيل الوصول الى جهات أفريقيا المختلفة لاستكشافها ونشر مظاهر الحضارة وال عمران بها .



خريطة رقم (١)



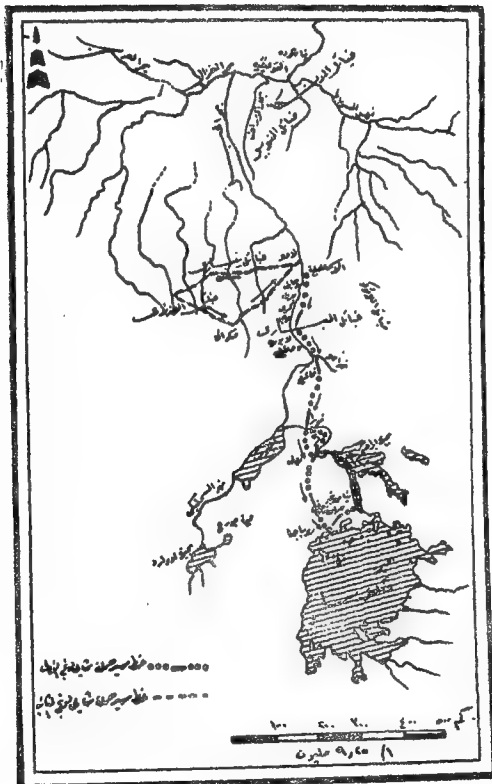
خريطة رقم (٢)



خريطة رقم (٣)

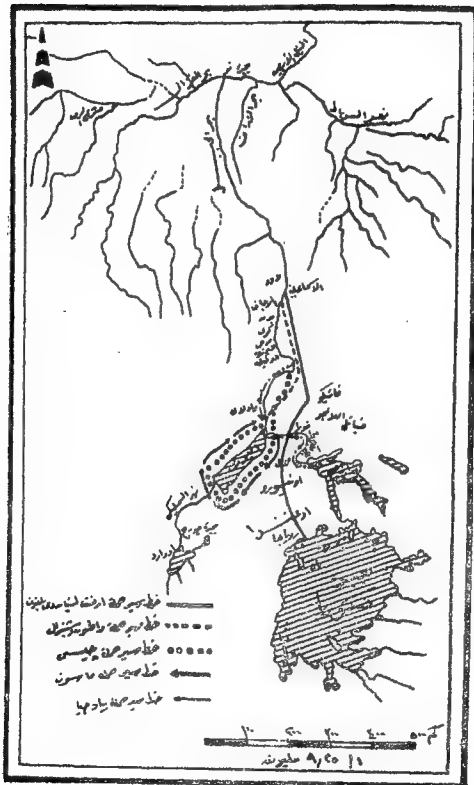


خريطة رقم (٤)





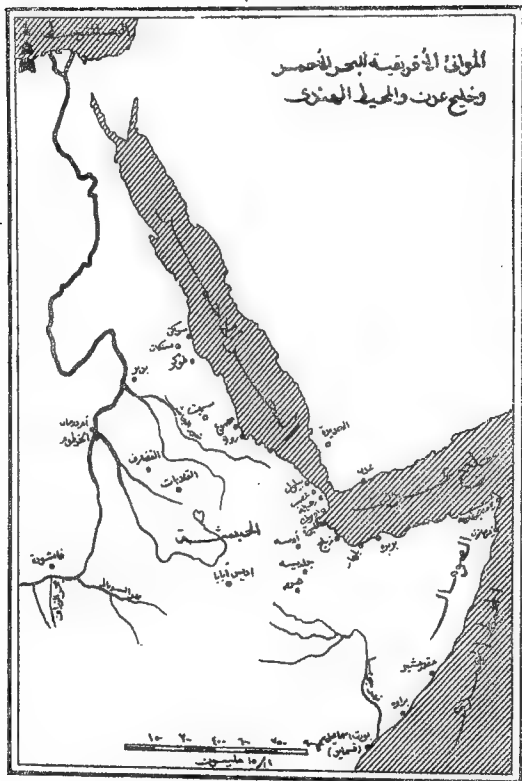
خريطة رقم (٥)



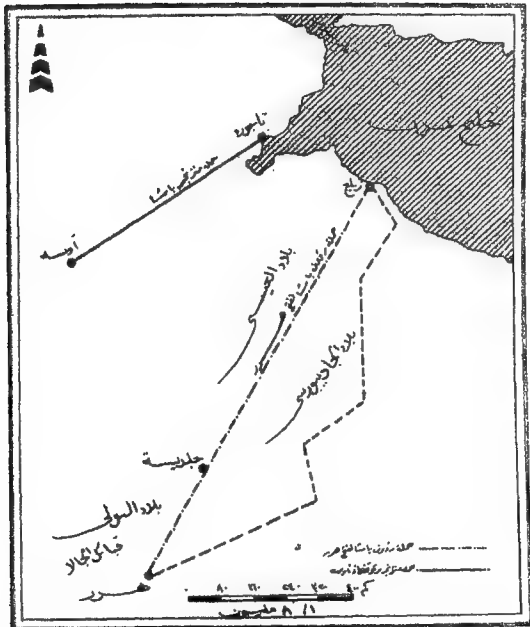
خريطة رقم (٦)



خريطة رقم (٧)



خريطة رقم (٨)



## الفهرس

الموضوع	الصفحة
تقديم	٥
مقدمة	٧
الفصل الاول	
دوافع الكشف المصرى فى افريقيا	١٧
الفصل الثانى	
مقومات الكشف المصرى فى افريقيا	٢٢
الفصل الثالث	
استكشافات « سمويل بيكر » فى اعالى النيل الابيض	٤٥
الفصل الرابع	
استكشافات « جوردن » فى اعالى النيل الابيض	٦٢
الفصل الخامس	
بعثات اعالى النيل الابيض تحت اشراف « جوردن »	٧٩
	٢٢٧

## الفصل السادس

١٠٩ . . . . . الكشف المصرية في غرب السودان

## الفصل السابع

الكشف المصرية في الساحل الأفريقي للبحر  
١٤٥ . . . . . الأحمر وخليج عدن

## الفصل الثامن

١٦٩ الكشف المصرية في ساحل الصومال وشرق أفريقيا

## الفصل التاسع

١٩٩ . . . . . عوامل توقف الكشف المصرية في أفريقيا  
٢١٩ . . . . . الخرائط

## وصلت في هذه السلسلة :

- ١ - مصطفى كامل في محكمة التاريخ .  
د. عبد العظيم رمضان ، ط ١ ، ١٩٨٧ ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ٢ - علي ماهر .  
رشوان محمود جاب الله ، ١٩٨٧
- ٣ - ثورة يوليو والطبقة العاملة :  
عبد السلام عبد الحليم عامر ، ١٩٨٧
- ٤ - التيارات الفكرية في مصر المعاصرة .  
د. محمد نعمان جلال ، ١٩٨٧
- ٥ - غارات أوروبا على الشواطئ المصرية في العصور الوسطى .  
عليه عبد السميع الجتزوري ، ١٩٨٧
- ٦ - هؤلاء الرجال من مصر ، ج ١ .  
لمى المظلي ، ١٩٨٧
- ٧ - صلاح الدين الأيوبي .  
د. عبد المنعم ماجد ، ١٩٨٧
- ٨ - رؤية الجبرتي لأزمة الحياة الفكرية .  
د. علي بركات ، ١٩٨٧
- ٩ - صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل .  
د. محمد أنيس ، ١٩٨٧
- ١٠ - توفيق دياب ملحمة الصحافة الحزبية .  
محمود فوزي ، ١٩٨٧
- ١١ - هائلة شخصية مصرية وشخصية .  
شكري القاضي ، ١٩٨٧
- ١٢ - هدى شعراوي وعصر التنوير .  
د. نبيل رانجب ، ١٩٨٨

- ١٣ - أكلوية الاستعمار المصري للسودان : رؤية تاريخية .  
 د. عبد العظيم رمضان ، ط ١ ، ١٩٨٨ ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ١٤ - مصر في عصر الولاة ، من الفتح العربى الى قيام الدولة  
 الطولونية .  
 د. ميلنة اسناعيل كاشف ، ١٩٨٨
- ١٥ - المستشرقون والتاريخ الاسلامى .  
 د. على حسنى الخربوطلى ، ١٩٨٨
- ١٦ - فصول من تاريخ حركة الاصلاح الاجتماعى في مصر : دراسة  
 عن دور الجمعية الخيرية ( ١٨٩٢ - ١٩٥٢ ) .  
 د. حلمى أحمد شلبى ، ١٩٨٨
- ١٧ - القضاء الشرعى في مصر في العصر العثمانى .  
 د. محمد نور فرحات ، ١٩٨٨
- ١٨ - الجوارى فى مجتمع القاهرة المملوكية .  
 د. على السيد محمود ، ١٩٨٨
- ١٩ - مصر القديمة وقصة توحيد القطرين .  
 د. أحمد محمود صابون ، ١٩٨٨
- ٢٠ - دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ : المراسلات السرية بين  
 سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى .  
 د. محمد أنيس ، ط ٢ ، ١٩٨٨
- ٢١ - التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى ، ج ١ .  
 د. توفيق الطويل ، ١٩٨٨
- ٢٢ - نظرات فى تاريخ مصر .  
 جمال بدوى ، ١٩٨٨
- ٢٣ - التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى ج ٢ ، امام التصوف  
 فى مصر : الشعراوى .  
 د. توفيق الطويل ، ١٩٨٨



- ٢٤ - الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية ( ١٩١٩ - ١٩٣٦ ) ،  
 د . نجوى كامل ، ١٩٨٩
- ٢٥ - المجتمع الاسلامى والغرب ،  
 تأليف : هاملتون جب وهارولد بروين ، ترجمة : د . أحمد  
 عبد الرحيم مصطفى ، ١٩٨٩
- ٢٦ - تاريخ الفكر التربوى فى مصر الحديثة ،  
 د . سعيد اسماعيل على ، ١٩٨٩
- ٢٧ - فتح العرب لمصر ، ج ١ ،  
 تأليف : ألفريد ج . بتلر ، ترجمة : محمد فريد أبو حديد  
 ١٩٨٩
- ٢٨ - فتح العرب لمصر ، ج ٢ ،  
 تأليف : ألفريد ج . بتلر ، ترجمة : محمد فريد أبو حديد  
 ١٩٨٩
- ٢٩ - مصر فى عصر الاخشيديين ،  
 د . سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٨٩
- ٣٠ - الموظفون فى مصر فى عصر محمد على ،  
 د . حلمى أحمد شلبى ، ١٩٨٩
- ٣١ - خمسون شخصية مصرية وشخصية .  
 شكرى القاضى ، ١٩٨٩
- ٣٢ - هؤلاء الرجال من مصر ، ج ٢ ،  
 لمسى المطيعى ، ١٩٨٩
- ٣٣ - مصر وقضايا الجنوب الافريقى : نظرة على الاوضاع  
 الراهنة ورؤية مستقبلية ،  
 د . خالد محدود الكومى ، ١٩٨٩ .
- ٣٤ - تاريخ العلاقات المصرية المغربية ، منذ مطلع العصور الحديثة  
 حتى عام ١٩١٢ ،  
 د . يولان لبيب رزقى ، محمد مزين ، ١٩٩٠

- ٣٥ - أعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة ،  
عبد الحميد توفيق زكى ، ١٩٩٠
- ٣٦ - المجتمع الإسلامى والغرب ، ج ٢ ،  
تأليف : هاملتون بووين : ترجمة : د. أحمد عبد الرحيم  
مصطفى ، ١٩٩٠
- ٣٧ - الشيخ على يوسف وجريدة المؤيد : تاريخ الحركة الوطنية  
فى ربع قرن ،  
د. سليمان صالح ، ١٩٩٠
- ٣٨ - فصول من تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى العصر  
العثمانى ،  
د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، ١٩٩٠
- ٣٩ - قصة احتلال محمد على لليونان ( ١٨٢٤ - ١٨٢٧ ) ،  
د. جميل عبيد ، ١٩٩٠
- ٤٠ - الأسلحة الفاسنة ودورها فى حرب فلسطين ١٩٤٨ .  
د. عبد المنعم الدسوقي الجبى ، ١٩٩٠
- ٤١ - محمد فريد : الموقف والمأساة ، رؤية عصرية ،  
د. رفعت السعيد ، ١٩٩١
- ٤٢ - تكوين مصر عبر العصور ،  
محمد شفيق غربال ، ط ٢ ، ١٩٩٠
- ٤٣ - رحلة فى عقول مصرية ،  
ابراهيم عبد العزيز ، ١٩٩٠
- ٤٤ - الأوقاف والحياة الاقتصادية فى مصر فى العصر العثمانى ،  
د. محمد عفيفى ، ١٩٩١
- ٤٥ - الحروب الصليبية ، ج ١ ،  
تأليف : وليم المسورى ، ترجمة وتقديم : د. حسن  
حبشى ، ١٩٩١

- ٤٦ - تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية ( ١٩٣٩ - ١٩٥٧ ) ،  
ترجمة : د. عبد الرؤوف أحمد عمرو ، ١٩٩١
- ٤٧ - تاريخ القضاء المصري الحديث ،  
د. لطيفة محمد سالم ، ١٩٩١
- ٤٨ - الفلاح المصري بين العصر القبطي والعصر الاسلامي ،  
د. زبيدة عطا ، ١٩٩١
- ٤٩ - العلاقات المصرية الاسرائيلية ( ١٩٤٨ - ١٩٧٩ ) ،  
د. عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢
- ٥٠ - الصحافة المصرية والقضايا الوطنية ( ١٩٤٦ - ١٩٥٤ ) ،  
د. سهير اسكندر ، ١٩٩٣
- ٥١ - تاريخ المدارس في مصر الاسلامية ،  
( ابحاث الندوة التي اقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس  
الأعلى للثقافة ، في ابريل ١٩٩١ ) أعدها للنشر :  
د. عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢
- ٥٢ - مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين ، في القرن  
الثامن عشر ،  
د. الهام محمد علي ذهني ، ١٩٩٢
- ٥٣ - أربعة مؤرخين وأربعة مؤلفات من دولة المماليك الجراكسة ،  
د. محمد كمال الدين عز الدين علي ، ١٩٩٢
- ٥٤ - الاقطاب في مصر في العصر العثماني ،  
د. محمد عفيفي ، ١٩٩٢
- ٥٥ - الحروب الصليبية ج ٢ ،  
تأليف : وليم الصوري ، ترجمة وتعليق : د. حسن  
حبشي ، ١٩٩٢
- ٥٦ - المجتمع الريفي في عصر محمد علي : دراسة عن إقليم  
المنوفية ،  
د. حلمي أحمد شلبي ، ١٩٩٢

- ٥٧ - مصر الإسلامية وأهل الازمة ،  
د. سيده اسماعيل كاشف ، ١٩٩٢
- ٥٨ - أحمد حلمي سجين الحرية والصحافة ،  
د. ابراهيم عبد الله المسلمى ، ١٩٩٣
- ٥٩ - الرأسمالية الصناعية في مصر ، من التمهيد الى التاميم  
( ١٩٥٧ - ١٩٦١ ) ،  
د. عبد السلام عبد الحليم عامر ، ١٩٩٣
- ٦٠ - المعاصرون من رواد الموسيقى العربية ،  
عبد الحميد توفيق زكي ، ١٩٩٣
- ٦١ - تاريخ الاسكندرية في العصر الحديث ،  
د. عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣
- ٦٢ - هؤلاء الرجال من مصر ج ٣ ،  
لمى المطيعى ، ١٩٩٣
- ٦٣ - موسوعة تاريخ مصر عبر العصور : تاريخ مصر الإسلامية ،  
تأليف : د. سيده اسماعيل كاشف ، جمال الدين سرور .  
وسعيد عبد الفتاح عاشور ، أعدها للنشر : د. عبد العظيم  
رمضان ، ١٩٩٣ .
- ٦٤ - مصر وحقوق الانسان ، بين الحقيقة والافتراء دراسة  
وثائقية ،  
د. محمد نعمان جلال ، ١٩٩٣
- ٦٥ - موقف الصحافة المصرية من الصهيونية ( ١٨٩٧ - ١٩١٧ )  
سهام نصار ، ١٩٩٣
- ٦٦ - المرأة في مصر في العصر الفاطمي  
د. نريمان عبد الكريم أحمد ، ١٩٩٣
- ٦٧ - مناسخ السلام العربية الاسرائيلية : الأصول التاريخية ،  
( أبحاث الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس )

الأعلى للثقافة ، بالاشتراك مع قسم التاريخ بكلية البنات  
جامعة عين شمس ، فى إبريل ١٩٩٣ ) أعدبها للنشر :  
د . عبء العظم رمضان ، ١٩٩٣ .

- ٦٨ - الحروب الصليبية ، ج ٣ ،  
تأليف : وليم الصورى ، ترجمة وتعليق : د . حسن  
حبشى ، ١٩٩٣
- ٦٩ - نبوة موسى ودورها فى الحياة المصرية ( ١٨٨٦ - ١٩٥١ ) ،  
د . محمد أبو الاسعاد ، ١٩٩٤
- ٧٠ - أهل اللغة فى الاسلام ،  
تأليف : أ . س . ترتون ، ترجمة وتعليق : د . حسن حبشى ،  
ط ٢ ، ١٩٩٤
- ٧١ - مذكرات اللورد كلرن ( ١٩٣٤ - ١٩٤٦ ) ،  
اعداد : تريفور أيفانز ، ترجمة : د . عبد الرؤوف أحمد  
علمرو ، ١٩٩٤
- ٧٢ - رؤية الرحالة المسلمين للأحوال المالية والاقتصادية لمصر  
فى العصر الفاطمى ( ٣٥٨ - ٥٦٧ هـ ) ،  
أمينة أحمد امام ، ١٩٩٤
- ٧٣ - تاريخ جامعة القاهرة ،  
د . رؤوف عباس حامد ، ١٩٩٤
- ٧٤ - تاريخ الطب والعبيدة المصرية ، ج ١ ، فى العصر الفرعونى  
د . سمير يحيى الجمال ، ١٩٩٤
- ٧٥ - أهل اللغة فى مصر ، فى العصر الفاطمى الأول ،  
د . سلام شافعى محمود ، ١٩٩٥
- ٧٦ - دور التعليم المصرى فى النضال الوطنى ( زمن الاحتلال  
البريطانى ) ،  
د . سعيد اسماعيل على ، ١٩٩٥

- ٧٧ - الحروب الصليبية ، ج ٤ ،  
تأليف : وليم الصوري ، ترجمة وتعليق : د . حسن  
حبشى ، ١٩٩٤
- ٧٨ - تاريخ الصحافة السكندرية ( ١٨٧٣ - ١٨٩٩ ) ،  
نعمات أحمد عثمان ، ١٩٩٥
- ٧٩ - تاريخ الطرق الصوفية في مصر ، في القرن التاسع عشر ،  
تأليف : فريد دي يونسج ، ترجمة : عبد الحميد فهمي  
الجمال ، ١٩٩٥
- ٨٠ - قنلة السويس والتنافس الاستعماري الأوروبي  
( ١٨٨٢ - ١٩٠٤ ) ،  
د . السيد حسني جلال ، ١٩٩٥
- ٨١ - تاريخ السياسة والصحافة المصرية ، من هزيمة يونيو الى  
نصر أكتوبر ،  
د . رمزي ميخائيل ، ١٩٩٥
- ٨٢ - مصر في فجر الاسلام ، من الفتح العربي الى قيام الدولة  
الفلوثنية ،  
د . سيدة اسماعيل كاشف ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ٨٣ - مذكراتي في نصف قرن ، ج ١ ،  
أحمد شفيق باشا ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ٨٤ - مذكراتي في نصف قرن ، ج ٢ ، القسم الأول ،  
أحمد شفيق باشا ، ط ٢ ، ١٩٩٥
- ٨٥ - تاريخ الاذاعة المصرية : دراسة تاريخية ( ١٩٣٤ - ١٩٥٢ ) ،  
د . حلمي أحمد شلبي ، ١٩٩٥
- ٨٦ - تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية الاقتصادية  
( ١٨٤٠ - ١٩١٤ ) ،  
د . أحمد الترييني ، ١٩٩٥

- ٨٧ - مذكرات اللورد كليرن ، ج ٢ ، ( ١٩٣٤ - ١٩٤٦ ) ،  
اعداد : تريفور ايفانز ، ترجمة وتحقيق : د. عبد الرؤوف  
أحمد عمرو ، ١٩٩٥
- ٨٨ - التذوق الموسيقى وتاريخ الموسيقى المصرية ،  
عبد الحميد توفيق زكى ، ١٩٩٥
- ٨٩ - تاريخ الموائى المصرية فى العصر العثمانى ،  
د. عبد الحميد حامد سليمان ، ١٩٩٥
- ٩٠ - معاملة غير المسلمين فى الدولة الاسلامية ،  
د. نريمان عبد الكريم أحمد ، ١٩٩٦
- ٩١ - تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط ،  
تأليف : بيتر مانسفيلد ، ترجمة : عبد الحميد فهمى  
الجمال ، ١٩٩٦
- ٩٢ - الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية ( ١٩١٩ - ١٩٣٦ )  
ج ٢ ،  
نجوى كامل ، ١٩٩٦
- ٩٣ - قضايا عربية فى البرلمان المصرى ( ١٩٢٤ - ١٩٥٨ ) ،  
د. نبيه بيومى عبد الله ، ١٩٩٦
- ٩٤ - الصحافة المصرية والقضايا الوطنية ( ١٩٤٦ - ١٩٥٤ ) ،  
ج ٢ ،  
د. سهر اسكندر ، ١٩٩٦
- ٩٥ - مصر وأفريقيا ٥٠ الجذور التاريخية الأفريقية المعاصرة ،  
( أبحاث الندوة التى أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس  
الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات  
الأفريقية بجامعة القاهرة )  
أعدتها للنشر د. عبد العظيم رمضان .

- ٩٦ - عبد الناصر والحرب العربية الباردة ( ١٩٥٨ - ١٩٧٠ ) ،  
تأليف : مالكولوم كير ، ترجمة : د. عبد الرؤوف أحمد عمرو
- ٩٧ - العربان ودورهم في المجتمع المصري في النصف الأول من  
القرن التاسع عشر ،  
د. ايمان محمد عبد المنعم عامر
- ٩٨ - هيكل والسياسة الأسبوعية ،  
د. محمد سيد محمد
- ٩٩ - تاريخ الطب والمسيحلية المصرية ( العصر اليوناني -  
الروماني ) ج ٢ ،  
د. سمير يحيى الجمال
- ١٠٠ - موسوعة تاريخ مصر عبر العصور : تاريخ مصر القديمة ،  
أ. د. عبد العزيز صالح ، أ. د. جمال مختار ،  
أ. د. محمد ابراهيم بكر ، أ. د. ابراهيم نصحي ،  
أ. د. فاروق القاضي ، أعدما للنشر : أ. د. عبد العظيم  
رمضان
- ١٠١ - ثورة يوليو والحقيقة الغائبة ،  
اللواء / مصطفى عبد المجيد نصير ، اللواء / عبد الحميد  
كفافي ، اللواء / سعد عبد الحفيظ ، السفير / جمال منصور
- ١٠٢ - المقطم جريدة الاحتلال البريطاني في مصر ١٨٨٩ - ١٩٥٢ ،  
د. تيسير أبو عرجة
- ١٠٣ - رؤية الجبرتي لبعض قضايا عصره ،  
د. علي بركات
- ١٠٤ - تاريخ العمال الزراعيين في مصر ( ١٩١٤ - ١٩٥٢ ) ،  
د. فاطمة علم الدين عبد الواحد



- ١٠٥ - السلطة السياسية في مصر وقضية الديمقراطية ( ١٨٠٥ - ١٩٨٧ ) ،  
 د . أحمد فارس عبد المنعم
- ١٠٦ - الشيخ علي يوسف وجريدة المؤيد : تاريخ الحركة الوطنية في دبح قرن ، ج ٢ ،  
 د . سليمان صالح
- ١٠٧ - الأصولية الإسلامية في العصر الحديث ،  
 تأليف : دليب هير ، ترجمة : عبد الحميد فهمي الجمال
- ١٠٨ - مصر للمصريين ، ج ٤ ،  
 سليم خليل النفاش
- ١٠٩ - مصر للمصريين ، ج ٥ ،  
 سليم خليل النفاش
- ١١٠ - مصادر الأملاك في الدولة الإسلامية ( عصر سلاطين المماليك ) ، ج ١ ،  
 د . البيومي اسماعيل الشرييني
- ١١١ - مصادر الأملاك في الدولة الإسلامية ( عصر سلاطين المماليك ) ، ج ٢ ،  
 د . البيومي اسماعيل الشرييني
- ١١٢ - اسماعيل باشا صتقى ،  
 د . محمد محمد الجوادى
- ١١٣ - الزبير باشا ودوره في السودان ( في عصر الحكم المصري ) ،  
 د . اسماعيل عز الدين
- ١١٤ - دراسات اجتماعية في تاريخ مصر ،  
 أحمد رشدي صانع

- ١١٥ - مذكراتي في نصف قرن ، ج ٣ ،  
أحمد شفيق باشا
- ١١٦ - أديب استحق ( عاشق الحرية ) ،  
علاء الدين وحيد
- ١١٧ - تاريخ القضاء في مصر العثمانية ( ١٥١٧ - ١٧٩٨ ) ،  
عبد الرازق إبراهيم عيسى
- ١١٨ - النظم المالية في مصر والشام زمن سلاطين المماليك ،  
د . البيومي إسماعيل
- ١١٩ - النقابات في مصر الرومانية ،  
حسين محمد أحمد يوسف
- ١٢٠ - يوميات من التاريخ المصري الحديث  
لويس جرجس
- ١٢١ - معركة الجلاء ووحدة وادي النيل ( ١٩٤٥ - ١٩٥٤ )  
د . محمد عبد الحميد الحناوي
- ١٢٢ - مصر للمصريين ج ٦  
سليم خليل النقاش
- ١٢٣ - السيد أحمد البسوى  
د . سعيد عبد الفتاح عاشور
- ١٢٤ - العلاقات المصرية الباكستانية في نصف قرن  
د . محمد نعمان جلال
- ١٢٥ - مصر للمصريين ج ٧  
سليم خليل النقاش
- ١٢٦ - مصر للمصريين ج ٨  
سليم خليل النقاش
- ١٢٧ - مقدمات الوحدة المصرية السورية ( ١٩٤٣ - ١٩٥٨ )  
إبراهيم محمد محمد إبراهيم

- ١٢٨ - معارك صحفية  
جمال بدوي .
- ١٢٩ - الدين العام ( وأثره في تطبور الدين المصري )  
( ١٨٧٦ - ١٩٤٣ )  
د . يحيى محمد محمود
- ١٣٠ - تاريخ نقابات الفنانين في مصر ( ١٩٨٧ - ١٩٩٧ )  
سمير فريد
- ١٣١ - الولايات المتحدة وثورة يوليو ١٩٥٢ ( ١٩٥٢ - ١٩٥٨ )  
تأليف جايل ماير ، ترجمة عبد الرؤوف أحمد عمر
- ١٣٢ - دار المندوب السامي في مصر ج ١ ،  
د . ماجله محمد حمود
- ١٣٣ - دار المندوب السامي في مصر ج ٢ ( ١٩١٤ - ١٩٢٤ )  
د . ماجله محمد حمود
- ١٣٤ - الحملة الفرنسية على مصر في ضوء مخطوط عثمانى  
مخطوطة « ضياء قامة » للدار ندلى  
بقلم / عزت حسن أفندى الدار ندلى  
ترجمة / جمال سعيد عبد الغنى
- ١٣٥ - اليهود في مصر المملوكية في ضوء وثائق الجنييزة  
( ٦٤٨ - ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧ م )  
د . محاسن محمد النوقاد
- ١٣٦ - أوراق يوسف صديق  
تقديم د . د . عبد العظيم رمضان
- ١٣٧ - تجار التوابل في مصر في العصر المملوكي  
د . محمد عبد الغنى الأشقر

- ١٣٨ - الإخوان المسلمون  
وجذور التطرف الدينى والارهاب فى مصر - السيد يوسف
- ١٣٩ - موسوعة الفناء المصرى فى القرن العشرين  
محمد قاييل
- ١٤٠ - سياسة مصر فى البحر الأحمر •  
فى النصف الاول من القرن التاسع عشر - طارق  
عبد العاطى غنيم •
- ١٤١ - وسائل الترفيه فى عصر سلاطين المماليك  
لطفي أحمد نصار •
- ١٤٢ - مذكراتى فى نصف قرن ج ٤  
أحمد شفيق باشا •
- ١٤٣ - دبلوماسية البطالة فى القرنين الثانى والاول ق م •  
منيرة محمد الهمشرى •
- ١٤٤ - كشف مصر الالريفية  
فى عهد الخديوى اسماعيل ( ١٨٦٣ - ١٨٧٩ ) -  
د • عبد الحليم خلاف •



مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٩٩/٥٩٢٢

---

ISBN — 977 — 01 — 6123 — 3



هذا الكتاب عن «كشف مصر الأفريقية في عهد الخديوى اسماعيل». وهو يؤرخ لصفحة مهمة من صفحات تاريخ مصر فى القرن التاسع عشر، لعبت فيها مصر دورا خطيرا فى حركة الكشف الجغرافى فى أفريقيا، انطلاقا من مصالحها الوطنية التى هددها تسابق الدول الأوربية للسيطرة على أفريقيا.

ففى ذلك الحين كان الاستعمار الأوروبى قد انتقل من المرحلة التجارية، التى كان يكفى فيها الاستيلاء على الشواطئ الأفريقية لإقامة المراكز التجارية، الى المرحلة الصناعية التى كانت تتطلب الاستيلاء على قلب أفريقيا لنهب ثرواتها الطبيعية.

ومع أن مصر لم تكن لها أهداف استعمارية كتلك التى قادت الدول الأوربية، إلا أن تركها الساحة للدول الأوربية فى مجال الكشف الجغرافى، كان يهدد بمحاصرة مصالحها الحيوية، ويهدد بمنعها فى المستقبل من استكمال حدودها الجغرافية المتعلقة بمنابع النيل، ويضع هذه المنابع فى يد أوربية استعمارية.